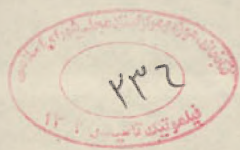


از مجموعه
کتابخانه

کتابخانه
موزه و مرکز اسناد
سازمان اسناد و کتابخانه ملی
جمهوری اسلامی ایران

۲۳۶
۲۳۶

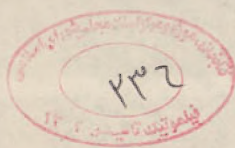


۲۳۶ مقری
۲۱۱۹۸۹


۱
۱
۲
۳
۴
۵
۶
۷
۸
۹
۱۰
۱۱
۱۲
۱۳
۱۴
۱۵
۱۶
۱۷
۱۸
۱۹
۲۰
۲۱
۲۲
۲۳
۲۴
۲۵
۲۶
۲۷
۲۸
۲۹
۳۰
۳۱
۳۲
۳۳
۳۴
۳۵
۳۶
۳۷
۳۸
۳۹
۴۰
۴۱
۴۲
۴۳
۴۴
۴۵
۴۶
۴۷
۴۸
۴۹
۵۰
۵۱
۵۲
۵۳
۵۴
۵۵
۵۶
۵۷
۵۸
۵۹
۶۰
۶۱
۶۲
۶۳
۶۴
۶۵
۶۶
۶۷
۶۸
۶۹
۷۰
۷۱
۷۲
۷۳
۷۴
۷۵
۷۶
۷۷
۷۸
۷۹
۸۰
۸۱
۸۲
۸۳
۸۴
۸۵
۸۶
۸۷
۸۸
۸۹
۹۰
۹۱
۹۲
۹۳
۹۴
۹۵
۹۶
۹۷
۹۸
۹۹
۱۰۰

کتابخانه مجلس شورای اسلامی	
کتاب	شماره ثبت کتاب
مؤلف	موضوع
شماره اختصاصی (۲۳۶) از کتب اهدائی	

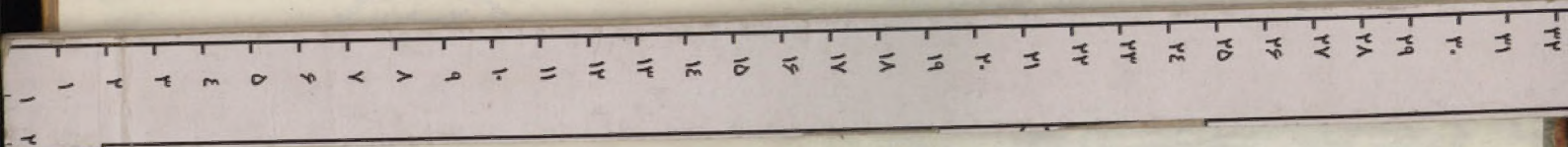
۶۲
۲۳۶



۲۳۶
۲۱۱۹۸۹

کتابخانه مجلس شورای اسلامی		 جمهوری اسلامی ایران
کتاب	شماره ثبت کتاب	
مؤلف	موضوع	
شماره اختصاصی (۲۳۶) از کتب اهدائی: کتابخانه		


۲۱۱۹۸۹



۴۲
۲۳۶



۲۳۶
۲۱۱۹۸۹

کتابخانه مجلس شورای اسلامی		 جمهوری اسلامی ایران شماره ثبت کتاب
کتاب		
مؤلف		
موضوع		
شماره اختصاصی (۲۳۶) از کتب اهدائی: کتابخانه		۲۱۱۹۸۹

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين والصلاة على سيد المرسلين وآلته الطيبين الطاهرين
والآخرين محمد وآله وصحبه أجمعين فلما كانت كشف النوادر من كتاب
تمهيد القواعد الفقهية عشر كثر فيها صاحب القواعد الكلية وكان بعض
المطالعين في أوائل الكتب المذكورة في أوامره وبالعكس اجتهدت في الاشارة
الى جميع مسائل اجمالاً ودرت على ابواب الفقهية المالوفة وفهرست مسائل
على وجه مبني على تحصيله ويعم نفعته ان شاء الله تعالى فاذا اردت من المسئلة
من احدى القواعد في النظر الى حرق الحمل مرمونه بالاحمر عقيب كل مسئلة واطلبها
منها مثلاً اذا كان عقيب المسئلة الف فاعلم اننا مذكورة في القاعدة الاولى
في التائيم ومكلاً اذا وجدت عقيبها يد مثلاً فالمدال بأربعه واليا بعشر
في الرابع عشر او ثمان في المائة وعية هذا وانما اشترنا اليها في الفهرست
بجمل ليرجع اليها في محله ويكون كالعنوان لها واذا كان الحكم مذكوراً في سند
او فائدة نسبتها الى القاعدة التي قبلها فتقليد للمسئول اليه ولا نعلم اذا لم
تجد في نفس القاعدة فاعتبر فيها بعداً من السائل والنوادر الى ان نقل الى
قاعدة اخرى كان الحكم مذكوراً في مقدمه نسبتها الى القاعدة التي بعدد لانها
كالجزء منها ولكن ان وقع في مسئلة او فائدة يعطى المقدم وان كان الفرع مذكوراً
في قاعدة اخرى او اكثر ذكرت حروفها جميعاً فافصل بينهما بـ او اسحق وعية القسم
السبيل وهو صحيح ونعم الوكيل **كتاب القهار** ولو احدث العصبى او المجنون

حدر نا

حدثنا المجتهد عليهما الطهارة قبل التكليف ويجب بعده لا يفتقد مدله غير
بالحدث **ح** اذا خرج منه شيء ولم يعلم هل هو منى او بول وجب الوضوء والغسل **يا**
كل مرة احدث تحت المخرج لا يختص بزمان **الشرائط** الاستبراء بالاجار وضوءه
لا يزعم **ز** يجب الاستبراء عند تقبض الماء وتغييره عند جموده **ن** الطهارة
بالماء المسخن بالشمس او حياء وبالبارد للموات مكروه على يعتر في المسحات
الثلاث تلكه مواسم ام لا **فج** تقديم غسل الجف على غور الماء فيه **ز** اذا كان
المراس بازيد من اصبع على يوصف بالجواب ام لا **ط** توسع جميع معقم راسه
وهو ثياب ام لا **ط** يجوز مسح مساه قضيه الماء في الاية **ن** دخول المرقق في
العقل والكعبين في المسح هل هو واجب ام لا **فج** يجب غسل جزء
من الراس والرقبة في الوجوه وغسل جوف من الزند في غسل اليد وجزء من اساق
او ما يجاور الكعبين في مسح الرجلين **يا** وكذا يجب في العقل ادخال جزء من كل
جانب من حد الاعضاء **يا** وغسل العورتين معهما بايديهن ولا يقدمان عليهما ولا
يؤخران **يا** لو شك في عدد الغسلات بنى على الاولى **من** طهارة بالمغسوبة
بالماء **عب** غسل الجنابة واجب بغيرة كغيره **صم** لو احدث حدثاً كثيراً فتنق
بعضها هل يرتفع اجمع ام لا **صم** لو وجد عي بدنه او ثوبه المختص به متباحكم
بجنابته من اخر نومره او جنابته **صو** فعل المندوب تغية حيث لا ضرر مستحب **ب**
وكيف فيه كذلك مع خوف الالتباس مع العاصم **ن** لو ترك المتوضي على رجله
في موضع التقية او مع خفة كلك والى بالشرع **بطل** تحقيق الاستحاضة المكرة
في الطهارة **ن** لو شك انما ينش في الفضلة ايام اعاده مع استرااد الدم فالاصل
بقائه **صو** وكذا لو شك في انقضاء المدة التي معها الباس **صو** لو شك في كونها

الكلف

فيمن قرئته فالاصل عدم كونها منها **ص** الحق منه ترجع الى عادتها ^{شبه} الا
 ثم الى الترتيب ثم الى سائر الروايات على ما تقدم **ص** لو اكره على وجوبها
 يجب الكفارة ولم يجب **ين** لو طغنت لمره طره احضن في انشاء الوقت ^{يقتن}
 عليها فتم الصلوة في الوقت الموضع لم **لا** و لو ظن السلي والمبطون انقطاعه
 في بعض الوقت مقدار الصلوة وجب عليها ^{و لو دخل وقت الصلوة} فوحيها
 في اقل الوقت قبل مضي زمن سعيها فوحيها **ين** لو ذاك العذر اخر الوقت
 و فبق مقدار كعب مع باقي الشرايط وهبت **ه** فتجبر الميت الى القبل وحمله الى
 القبل وحمله وتكفي والصلاة عليه وحضرته ودفنه واجب على الكفاية **ج**
 لو اشتبه موتى المسلمين بالكفار وجب على الجميع وتكفيهم والصلاة عليهم ^{مختصا}
 للمسلمين **يا** هل يجوز تكفين الكافر في اكره ام **لا** **ين** اذا لم يعرف ان الميت مسلم
 شح الدار ولم يعلم هل هو مشرك ام لا وجب تكفيله وتكفينه **ض** لو اكره على ترك
 الرضوء فتم لم يقض **ين** اذا وجد الميت المار ويمكن من استعمال المنقن فتمجد اذا
 عرض له مانع من اكل الطعام الماشي هل يزول ما حكم به من لا يتقاس ام **لا** **ين** ومن
 يعتبر في الضرب الاعتقاد بكنى رسي الوضع **فج** لو دخل في الصلوة بالثيم هل يجوز
 له الاجتهاد في ابطاله بوجود الماء ام **لا** **ص** لو طلب الماد ثم صلى بالثيم ثم دخل وقت
 اخر لم يجب تجديد الطلب ام **لا** **قا** اذا اشتبه الثوب الخفيف في شياخ ظاهرة
 محصورة ولم يجد الطاهر وجب تكرار الصلوة فيما بين يعني الخفيف ارا **يا** لو وضع عليه
 مقدار المفضونه ولم يجد عرفا ما حكم **ين** لو اكره على ذباغ الحقة طهره عند مطهره
 تحقيق قوله اذا بلغ الماء كرا لم يحمل حشا **ين** ما لا يقض له سائلا لا يحل الماء
 القليل بموته فيه **هـ** لو اشتبه اثناء نجس بطاهر وميت بهذا او محرم باجتنابه
 اجتنبت

اجتنبت الجميع مع اكره والا فلا **لا** لو وجدنا شعرا او عظما ولم ندر هل هو من مأكول
 اللحم ام لا من نجس العين ام لا يحل استعماله ام **لا** **ص** لو اشتبه الدم الطاهر
 بالنجس او المعفون منه بغير حكم بالطهارة والعفو **ص** لو لم يعلم حاله لم يسل ماء
 او يملوك هل يحل استعماله ام **لا** **ص** لو علم نجاسة الماء بعد الطهارة وشك في نجسها
 عليها اذا وصل عدده ولو علم نجسها وشك في بطلان الكثرة فافصل عدده **ص** و **ص**
 الشك في الفعل مطلقا بعد التلذذ منه لا يبيحت العلم **ص** سئل العبد الواقع في
 الماء القليل بعد رميه بما يمكن موته به الشبهة استند موته اليها **ص** لو وقع في الماء القليل
 و دونه وشك هل من مأكول اللحم ام لا او مات فيه حيوان هل يورثه نفس او لا
ص لو وقع الذباب على نجاسة وطير ثم سقط بالزب على ثوب وشك في جفائه النجاسة
ص لو احترق نواله بالنجاسة او اطمانه قبل **ص** لو تيقن طهارة ثوب او ماله او ارض
 وشك في زوالها او بالعكس استحب المتيقن **ص** لو اضره نجس بالطهارة او دلت
 عليها انقار هل يقبل ام **لا** **ص** لو وجد كلب خابها من بيت فيه اثار مكشوفة
 ومعه اثميا شره هل نجس ام **لا** **ص** البطل الخايج بدون الاستبراء نجس ومعه
 طاهر **ص** غيبه المسلم بعد نجاسة معلقة بشرطه **ص** غا له حمام هل هو طاهر
 ام **لا** **ص** ما يابى الخائفين ما يعتبر فيه الذكيرة هل هو طاهر ام **لا** **ص** احل الطير
 في بلاد الاسلام هل يحل يطهارة ام **لا** **ص** لا يجوز النساء والفتيات والصبيان
 في ترمج التزاح **ق** **كتاب الصلوة** الصلوة في الاوقات الخمسة المكروهة
ب الصلوة في الاماكن المكروهة **ب** كراهة الصلوة في الاوقات الخمسة من
 مكراه ام **لا** **من** لا يكره العشاء في الاوقات المكروهة **ص** السفن المحترقة العشاء
 هو الاخر لا الابيض **كا** لو شك في دخوله الوقت فان كان له طريق الى العلم لم يصح بدو

طهره
 على ان النجاسة
 على ان النجاسة
 على ان النجاسة

والا يبنى على الظن **ص** لو تركك في حرجه في الاصل بقاء **ص** لو اخرج
الواحد المحدث ريد دخول الوقت قبل **ص** هل تقبل الاخبار المودون لغير
المحدث **رام** لا **ص** **ق** ولو اخرجوا احدكم في حرجه في حله المقر هل
يقبل ام لا **ق** اذا ظهر خطا المجتهد في القبلة هل يجب عليه القضاء ام لا
ق اذا ادرك ركعه في الوقت هل يكون موديا للجميع ام لا **ق** اذا اخرج من الصلوة
في وقتها ثم افسدها هل يكون البطل قضاء **ق** لو ظن طر والمانع قبل اخر الوقت
الصلوة فتبقت **و** لو اخرج ما **ج** وامكن الفعل بعد ما على صير قضاء ام لا
و الصلوة في المكان المفضوب بالظلم **م** لو اذن المالك مطلقا لم يدخل
القاصب **ع** الشرب المكي من احري وفيه اذا تركك في استهلك كحرير
هل يجوز لبسها ام لا **ص** هل يجب شئ الكاف من الزمب والمحرى ام لا **ين**
لو صلى مستحيا للمفسوب غير ستره هل يصح صلاته ام لا **م** **ق** يجوز الصلوة
في ثياب من لا يتوقى الحاسه وان كان الظاهر يغاسنها **ص** لو صلى ثم وجد
على ثوبه او بدنه نجاسة وتركه هل يحقته قبل الصلوة ام بعد **ص** لو سمع مؤذنا
بعد مؤذنه هل يجب له اجابة الجميع ام لا **ن** هل يشرع له حكاية اذان نفسه ام لا
س **ل** اذا سمع بعض النصوص هل يحكيه ام لا **ص** تحقيق قوله عز وجل يا ايها الذين
يؤمنون اذعوا لرسولهم واطيعوا امرهم وليخرج منكم فئة قليلة راضية بما امرهم
والتعليم **ق** لو كثر غير العربية او مجرد **ك** هل يجرى والتسليم بغير
المعهود ونظرا في عدم اللفظ ام لا **ق** اذا اذنت المرأة بدماء الاستفتاح هل يقول و
سألتك يا رب او المشركين **ب** لو قال الحمد لله بغير ذلك هل يصح ام لا **ق**
لو قرأ الحمد لله بالهاء او الرحمن الرحيم هل يصح من حيث انه لغة عربية ومثلهم
قرء المستقيم بالقاف المشبهة للكان **ر** لو ابدل الفاء المعجمة من الذين
ونحو

ونحو زاء تطلق وكذا ابدل الصاد ظاه ونحو **ر** لو ترك الكفا او التامين
لم تطلق **ب** لو سمع ملحنا في صلاة لم يجب عليه تنبيهه ام لا **ص** استحباب
اجهر بالبسملة في مواضع الاغنيات **ب** استحباب اجهر بالقراءة في الجملة بظهور
ب استحباب قراءة سورة معينة في الفرائض والنوافل **ب** استحباب اجهر
بالاذكار الواجبة غير القراءة والاضغاث للمأموم **ب** لو سلم على المصلي فزد غيره
هل يجزئ له الرد ام لا **ج** لو زاد على تسبيحه في الركوع والسجود هل يوصف الزيادة
بالوجوب ام لا **ب** وكذا لو زاد على التسميات الاربع في الاخيرتين **ب** لو زاد
على الواجب المجزئ كالتسبيح هل يجب اكمال ما شرع فيه زيدا ام لا **ب** هل التزاحمة
عبادة او عاهة **ق** لو قال في التشهد اللهم صل على احمد لم يصح **ب** لو قال الشاهد
ان لا اله الا الله وحده لا شريك له ثم قال واشهد ان محمدا رسوله او قال من الله
ورسوله او جمع بين ذلك هل يصح ام لا **ج** لو قال واشهد ان محمدا رسوله هل يصح
ق هل يجب في التشهد اعاده الشاهد في الثانية **ف** تحقيق الكلام المطلق
ق لو ترك اداء الدين مع المطالبة واستقل بالصلوة مع المطالبة هل يصح ام لا **م**
لو ترك المصلي رد السلام هل يتطلى ام لا **م** لو وجد في المسجد غيا ستره ملوثر
ثم صلى مع السعد هل يصح ام لا **م** لو اكرع على مسدات الصلوة هل يسد ام لا **ين**
البحث عن استحباب اجهر من حيث نسخ الوجوب **ج** اذا بطلت اجهر بخرجه وقتها
قبل ادراك ركعه هل ينقلب ظهرا ام لا **ج** اذا اذن السيد في صلوة الجماعة
وجبت **س** الدعا في خطبتها هل يجوز فيه الاقتصار على المومنين ام لا **س**
المواالات فيما في خطبة العيد واجبه **ق** لو صلى جعتان فصلا في فريضة
او شبر السبق والاقران **ص** لو تركك هل ادركك الايام لا كما او رافعا **ص**

يرخطب امام الجمة باقل العدد وحرمة يومهم ثم تحتم عدد اخر وحرمة واما
فانقض الساعات هل يقع لم لا **فمن** اذا حضر الجمة من لا يعتقد بكماله
هل يصح تحريم قبل تحريم العدد المعترام لا **فمن** اذا غلط الامام بهم المأمون
بالتبعية او القربة فاحسن للمتيقن فقط **يج** لو تباعد الامام عن المأمون اكثر من
القدر المعتر وكان بينهما شخص يحصل به الاتصال **فمن** ولو انتهت صلوة
او فريت افقر البعيد الى الانفراد والتقدم **ق** لو صلى خلف من لا يعتقد
وجوب السجدة او التسليم ونحوه ولم ينعقد او فعله مستجاب هل يقع قروته
ام لا **ق** اذا صلى على اجنانه واحد مكلف كفى او هل يشترط فيه العدالة لم لا
لو كان غير بالغ هل يجوز له لا **ج** لو صلى عليها اكثر من واحد فصد او تنافا
فاجتمع واجب **ج** لو نوى الصلوة على اجنانه بالكلية لم يقع الا مع قصد الميت
ك صلوة الزلزلة يجب على الفور ولو اخل به بقيت اذا **ل** لو علم السهو وشك
ملى هو موجب للسجود ام لا او علم انما به وشك هل مع السجود شي آخر ام لا او علم
انحصاره فيما يوجب الاحتياط والتلا في **يا** لو سها عن بعض الافعال غير الاكثار
لم يطل **يم** لو شك في عروض مبطل في مطلق العبادة فالاصل الصحيح **مو** لو شك
في شي افعله بعد الفراغ لم يلبس **مح** لو شك بعد خروج الوقت في الصلوة **صط**
لو شك في الافعال او الركعات ثم غلب على ظنه شي من تعليم **يج** كثير السهو يعني
على وقوع المشكوك فيه **صط** هل القضاء واجب على الفور والترا في **لط** لو شك
صلوة من اجنس ولم يعرف غيرها وجب عليه اجنس او تلك فرائض **يا** لو يتقن
فلا يطهره من اجنس فكذلك **يا** ولو كان من غير اجنس او اثنا عشر مطلقه
ومغرب ولو اشتبه السفر واحض فالتك **يا** يجب القضاء على النائم والسكران

يم قوله من نام عن صلوة او سها يدل على ان التارك لعلمه لا يقضى
كو البحث عن شرعية قضاء الصلوة وغيرها عن الميت **ص** لو شك في افعال
الصلوة في وقتها وجب لا بعده **من** يجب اخذ السجدة في صلوات الجوف مع الاعتبار
لا المسح والاستدبار لا يطل صلوة الجوف ومثلها فعل الكثير غيرها ام لا **ص**
كتاب الزكوة دفع الزكوة واجب على الفور حيث يجب وكذا اجنس كالدين
عند المطالبة **ل** لو قال لو كيد او عني زكوة الغنم خرج الوقت قبل اذ لم
زاد في زكوة عن الواجب ملى بوصف بالوجوب ام لا **يب** الاستدلال على وجوب
الزكوة ونحوها ما وقع فيه اختلاف بقرينة خذ من ادواتهم ملى يجوز اخراج القيمة
من الزكوة ام لا **سل** السلت هل يلحق بالمنطهر ام بالشعير ام جبن براس
ص لو وجب عليه زكوة او خمس او غيره واشك في ادائها فالاصل عدمه
ينبغي ما لو علم النصاب فخرج من بعض بحيث يشك في بلوغ الباقي فانه لا
الواجب **مو** لو شك في نقل الوجوب بالمال ابتداء فالاصل البراءة **مو** العبد
الابن المنقطع خبر هل يجب فطرته ويجوز عتقه عن الكفارة **مح** الزكوة يجب
في العين **فند** هل يجوز تخصيص بعض الانسان ام يجب **قنو الصوم**
صوم المندوب سفر **ب** صوم المدعو الى طعام **ب** الصوم يوم عرفة
او اشتباه الهلال **ب** صوم النائم صحيح **يم** الاكل سهوا في الصوم لا يفده **يم**
اذا فعل وجب التكفير في رمضان ثم جن او مات هل يسقط الكفارة ام لا **يو**
اذا سافر بعد وجوب الكفارة وسقط عنه الصوم ملى سقط الكفارة ام لا **لا**
يو لو كره على تناول مفذات الصوم ملى يفده ام لا **يز** هل يصح اعانة الكافر
على الاكل ونحوه في شهر رمضان **ين** الصوم الواجب سفر باطل علما **استثنى ب**

كتاب الصوم

معنی:

الاعشكان

ن

سید

الحمد لله

الأمر بالمعروف

المبيع

لا يكون الكتاب بعد البيع وغيره من العقود اللازمة مع القدرة على التلقين **لو**
قبل بيعك بدهم وضغطه فالتشدد في دفعه كما قبل وضغطه **لو** قال بعتك بفتح المدا
او بفتح ام **لو** قال بعتك الدابة ورجلها او مع رجلها وكان بائعا صحيحا ولا خلاف
فقد لو اجمد الفخرة الشرا او ضغطه او وسطه على ما قيل **فقد** لو قال المالك لبيعه بفتح
لا اجزم بل يكون رد ام **لو** قال لو اشرى عبداه فدهم من خسر ام **لو** بفتح تصدقا فاجاب
ما اوقفه منه **لو** باع بانه ووضعه درهم من كل عشرة **لو** باع العبد المأذون
فواستقده هل يقرل ام **لو** باع احد المتبايعين من المجلس كرا لم يطل خياله
اكره المشتري على قبض المبيع حتى يضمنه ان كان الكره البايح حيث قبضه **لو**
لو اكره على البيع غير حق لم يبيع وكذا غيره من العقود **لو** بفتح العرايا رضى **لو** بفتح
على البيع حتى من متطلب **لو** باع ثم ادعى عدم اداؤه المبيع من اللفظ **لو** باع
لم يطل ما يط **لو** باع السلم في شيء على ان يملك في البلد كذا بفتح في اول جز
من البلد **لو** السلم في شيء على ان يورده في يوم كذا او باع او اكره بفتح لم يملك
لو اقبل البيع الى جدير او بفتح حمل على اخرها ومثله الخمس وضغطه **لو** باع الوفا وغيره
باطل **لو** باع فيه الزنا او استأجر الى قوله واصل السر البيع **لو**

من المجلس

من المجلس كرا فان لم يضمن من اللفظ اضع حياته والا فلا **لو** باع متصفا بالخير
مولاك لم يضمن اقرانه **لو** باع المتع من بيع كل دابة بفتح **لو** باع
خيارا اشترى من من حين العقد ام اشترى **لو** ادعى المشتري العيب او
والاصل عدم **لو** بفتح **لو** بفتح في اختياره مدة اشترى فاعاد على بقاء **لو**
قال بعد التاخير وقال المشتري قبله قدم البايح **لو**
يجوز او انقضا على غيره واختلعا في قدره وتأخره او رجعه تألفا واخلف في القدر
لو ادعى ان باع وهو صبي او مجنون ونحوه من العقود **لو** كان الفتن في يد
المسلم اليه فاختلعا في قبضه قبل التفرقة او بعله او بالعكس او قال فشت في قدره
والكره **لو** بفتح بكرة معاملته المالكين ومن لا يتورق الخاتم في مال **لو** باع
ونزع عنه يمينين وقال البايح ما سيعان وقال المشتري واحد مكررا قدم البايح
لو باع اختلعا في نقصان المبيع فان كان اشترى حصص الاغصان قدم البايح والاشترى
لو قال بعتك الدار واشترى بكذا حمل على بيع الاثنين معا وكذا بعتك بالقدوم
دما ثم دينا ونحوه **لو** قال بعتك هذا وكذا لم يملك بعتك مدين وكذا
غيره من العقود **لو** قال بعتك بدهم ودهم فان شردوا **لو** قال بعتك
عبدك سائما فابان ونحوه من العقود **لو** بفتح **لو** قال بعتك بدهم
او دينا او اواراد اجم **لو** قال بعتك او غيره من العقود او
او قال المشتري قد قبلت ونحوه هل يقع ام لا **لو** بفتح كقيمة الخلف لو قلنا به غنة الاختلاف
في قدر الفتن **لو** قال بعتك العبد حيث لا يعمود مريدا عند **لو** باع على
الدابة ابتداء لم يبيع ولو باع احملا لم يملك **لو** بفتح البيع يقبل شرط ولا يقبل التعليق
عليه وكذا الرهن والصلى والاجارة والوقف ونحوه **لو** قال بعتك بانه ووضعه

الشعير

الروهن

الخبز

النضار وتواضع

الشركه

المزاجه

احياء الحيات

الوديعه

العابره

العشره درهم فماده الموضوع في **الشعير** لو اخذ الشعير الاضيق بالشعير
 بعد ذبح **الشركه** لو ادعى ان **الشركه** اشترى بعه او سلبا بها السابق
مع تحقيق الشعير فيما لم يقسم **بشر** **الروهن** لو قال ارهنتك بن ياحه الهزم
 لو اختلف الراهن والمقرض في تحمير العصر منه الراهن او وجه **مع** لو اذن
 المقرض للراهن في البيع ثم وجعا واختلفا في مقدمه عليه وتأخر **مع** لو اذن المقرض للراهن
 في التصرف فقال الراهن لا اذعن بل يكون ردك للراهن ام لا **ق** هل شرط قبض
 الراهن ام لا ودليل **شما** **الحج** ضمان المستعير ما يستلزمه المالك **ح** لو اذن المقرض
 او غرسه او اذاعه بالبيع اخذ الراهن **ك** لو تفرغ المني والحيف في اخذ المني **ك** لو اذن المقرض
 ولكن يكون باقيا **ق** الشهاده بالاعمال عدا عده **مع** على ايجوع والعرض **مع** لو اختلفا
 في ملك الاثاق على المولى عليه والقول قول ساكن الزاويه **مع** لو غلب الصبي من
 وديه ملكه بلغ فيما بالنس هل يجوز له التصرف في ماله ام لا **س** لو اذن المقرض
 رشيما **ق** **النضار** **وتواضع** لو اذن المقرض بغير شرط ان يتفادى صاحبه المصدق
 فله ان يملكه ويحقق فانه **ق** لو قال احملك قبض ثم قال اردت الوكالة هل
 تقبل ام لا **ح** لو قال **كذا** الى **كذا** ان لم احضره او عكس **ق** لو قال **كذا** الى **كذا**
 كذا **مع** المكشوف حاله **كذا** **مع** **الشركه** هل يدخل الشاركة في المظفر اقليم والقبض
 في المباديه في **الشركه** ام لا **مع** **المزاجه** لو انقضت ملكه المزارعه والزروع باق
ك **احياء الحيات** هل يتوقف احياءها على اذن الامام ام لا **ق** **الوديعه** لو اذن
 الصبي والجنون غرقا هل يضمنان ام لا **ا** لو تفرقا فيها فالتفقا **ا** لو ائتمن
 المستوعب على الوديعه لو غرق الا من ثم رده الى المولى لم يتردد **مع** لو قال خذوه وديعه
 يوم ما تارته يراها هل يقع ملكه ام لا **ق** **العابره** لو ائتمن المستعير على العين **ك**

لوناولم

لوناولم شعير وقال اعركها اليستحق بها **ك** لو قال اعركها فلما شئت وعين
 وقال هل ارقا ومن ام لا **ق** **العابره** هل تثنى مطلقا ام بالشرط **ق** **النضار** لو ائتمن
 الملتقط هل يرجع **ه** الترخيف واجب على الفور **ق** لو ائتمن الملتقط ثلثه الملتقط
 قبل الترخيف او ائتمن **س** لو ائتمن الملتقط مدع وديعه باوصاف خفيه هل
 يجوز دفعها اليه ام لا **ح** **العابره** لو ائتمن المالك رايا لا سلبا في ملكه فهو منظم **ق** **العابره**
 لو قال من ردا باني فله عشرة ثم قال فله خمسة **ك** لو قال من دخل دار فله درهم
 فدخل دارا لم يثر اضر استحق درهمين **ل** لو قال لجامد كل من سبقك فله دينار فسبق
 ثلثه او ائتمن **مع** من **مع** لو قال لغيره اذا فركت الغراب فلك كذا هل يتوقف الا
 على فركه جميع **مع** **مع** لو كان عوضا لغيره لا على بعض الوجوه **ق** **مع** لو كان مال
 لغيره قبل العمل على فركه **ق** لو قال من اخطرتي بقدومك او لم يوتر فله على كذا ففركه
 فركا ديا هل يتوقف ام لا **س** لو قال حصلت في يدك قبل العمل فقال **ك** **مع**
 لو قال من سبق الى كذا فله كذا **ق** لو قال اذا فركت كذا فلك على درهم ففركه مره
 اخر هل يتوقف سعة ام لا **ق** **العابره** لو صدر راجعا من المالك بغير التفادى هل يرجع
 ام لا **ق** **العابره** لو غلبت لودعه او اذعن في سفينه واشتبهت بغيره فربح الجميع و
 لو كان في الخيول ضيف الفرق لم يجر الزرع الا ان يثر في سفينه المقتضيه منه على الفرق ائتمن
 فيجب **ا** لو اكره المقتضوب سركه كل المقتضوب او ائتمن فلم يجر المقتضوب **ب** اذا غلب
 حمل من ذبي مشربا ضمه **ب** لو ائتمن شيئا بغيره فملكه **مع** من لزمت ضمان
 عين او وصفا يعيب بغيره **ق** **العابره** لو ائتمن المالك المقتضوف **مع** لو ائتمن رايا بغيره اذن مولا
 على سركه غرقا ام لا **ق** **العابره** لو استاجر من يملك لربيه على ما جرت اعاده باعده
 فيه دون غيره **ق** **العابره** لو ائتمن من اياهه الارض للراعي بالخطب والشعر هل يختص بالخرق

اللقطه

العابره

العابره

العابره

ام لا **ج** لو استاجر العبد من ماله في بيعه في المعلومه فيه وفي
 المحتل برأيه **ص** لو اجر عبدا وسكنه ثم ادعى باق من ماله او مضى **لو كان له**
 لو وكل شخص في بيع اخيه في وقت فخرج الوقت قبل فعله و لو خرج وقت بعد
 ذهابه وتبدل ترفيها و اذا قال بع هذه السلعة في هذا الشرط فلم يفتق بيها غيره
و لو وكل في عتق عبده او طلاق زوجته في وقت فخرج قبل الفعل و لو وكله
 في بيع متاعه با ثمنها زبيعه با زيد **ك** و **ك** لو قال ولي المحرم بيع هذه العبد
 بعشر وكانت تساوي ماله لم يشرع مطلقا **ك** لو قال بع ثوبي مائة بعد ما كنت من
 مائة لو قال جده بالثمن لا يصح با ثمنه **ك** لو قال لو وكله ان فعل كذا ثم قال
 في هذا اليوم في هذا المكان **ك** لو قال بعد يوم كذا او مكان كذا وكذا غيره من الصفة
 والا يتاها **ك** لو وكل جارية في بيع او تزويج و لم يجر ثم خصص واحدا بالاذن
 لا يكون رجوعا عن الا **ك** لو قال لزبي مائة مائة مائة السلعة هل يكون
 امراسه للثالث ام لا **ل** لو تصرف في الثالث قبل اذن الثاني هل ينفذ تصرفه
 ام لا **ل** لو كان له زوجتان فقال لغيره طلق زوجتي بالكرار او عبيد فقال اخفق
 عبيد ركله هل لم يخلط امراسه او غشقه عبيد من **لو** لو قال لو وكله بيع هذا العبد
 فباعه فمعه عبيد جيب او بعد بغيره ففسخ المشتري لم يكن له بيعه بالثمن
ك لو قال اشترى مع هذه السلعة فضة اشترى واخرى بها فاشترى هل يضمن
 ام لا **ل** لو قال لجماعة بيعوا هذه السلعة او قالت لهم زوجوني ان شرط جماعة من
 لو قال لو وكله ابي بعت دخل المسجد فاعطه درهمها اقتصر على واحد فمعه فكل جعل
ن لو قال لو وكله بيع يوم السبت هل يبيع ام لا ولو ما بعده ام لا **و** لو وكله في بيع
 شئ هل يجوز له بيعه من غير ماله **س** لو قال لزوجه طلق من نسائي من يشق
 من لها

هل لها ان تطلق نفسها ام **س** لو قال لو وكله في العتق ان شئت لي لم يكن له
 شرا في الشراء **ش** لو قال طلق هذه العبد وزين و مخرج من الصفقات هل يرجع
 انطرق اليها ام لا **ع** لو وكل شخص في امتلاك عبده مثلا قال منعك من امتلاك
 واحد منهم هل يمنع جميع ام **و** لو قال لو وكله ان يفتق مولا له او واحدا منهم لو وكلت
 المرأة جارية في تزويج ابنته ففعل موت المحرم ووقع النكاح وشك في السابق **س**
 يشك في ثباده الواحد في عزل او كلب **ص** لو كان له كلبان فقال لهما ابعدهما بعتك بكذا
 فقال الاخر بكذا هل يبيع ام لا وكذا غيره من الامتناعات **ق**
 لو قال لو وكله بعتك ذئبا زيدا او غلاما في ربيع و كتاب زيدا واطلده الاول هل يبيع
 به **ق** لو قال لو وكله من دخل داره فاطلده شيئا ففعل بغيره او بغيره من جازعه
 اطعته **ق** لو وكله من ادخل داره فاطلده شيئا فاطعها ام لا **ق** لو قال لو وكله اعطف فلانا ما
 شئت ففعلت عددا **ق** لو قال لو وكله ان جازعه فلان ففعل بكذا ثم قال ان جازعه
 ارجع ففعل بغيره من بيع بغيره من **ق** لو قال ان جازعه ففعل بغيره من
 بيع له و لغيره **ق** لو قال وكلت له في ان يبيع كذا ففعل له لو قال في بيعه جازعه
ق لو قال لو وكله امتلاك عبدا و بيع دار فاصدا الامر وكذا غيره من الصفة و الا يتاها
 على بيع ام لا **ق** لو وكله في بيع متاع فقال بغيره جيبا ففعل قبل البيع فباعه ثم انشأ
 فقال **ك** لو قال بع هذا العبد مع هذه الجارية هل يفتق الصفة الواحدة ام لا **ك**
 لو قال لو وكله بيع كذا لو وكله بعت كذا ما جعل **ق** لو قال بع ما شئت من
 اسراي واقتصر ما شئت من ذبوني هل يبيع البعض **ق** لو قال اقتضى حق من فلان
 او اقتضى حق الذرية فلان والفرق بين الصفتين **ق** لو وكله في بيع من يبيع
 الى يوم الخميس مثلا هل يدخل الخميس ام لا وكذا غيره من الامتناعات **ق** لو قال ان شئت

في تزويجها ثم اذنت لواءه
 هل يكون متاعا لغيره ام لا **ق**
 لو وكله

الى دار في البلد الخلاق على ما يحل منه **فقد** لوقال وكذا في بيع الدار والشرب او
 في شراها فيبيع لم يبيع كل واحد منها وبغيرها معا وشراها كذا في البيع والتمزيق مقدرا
 لكل منها **فقد** لوقال خذ مالي من زوجتي وطلقها على يدي الترتيب ام لا **فقط**
 لوقال لم يبيع مولا وملا ثم تبي باللفظ المذكور لوقال بيع مولا او ذاك على بيع ام لا **فقد**
 لوقال وكذا في بيع العبد او لا فعلى كذا لم يبيع ام لا **فقد** لوقال بيع مولا او لا
 تاكلم مريضا المعبد ونحو ذلك **فقد** لوقال لو كسبه بيع عبدا ان فعل كذا ما لم يبيع
 مريضا **فقد** لوقال وكذا في استئجاره وصحته وما يجب منها وفي بيع ملكه وما سلكه
 او تزويج امراته وطلاقها او نكاحه وعقده او استأجره من ماله ونحو ذلك
 لم يبيع ام لا **فقد** لوقال لو كسبه من ماله المالك على طلبة العلم والقرابة الصالحين على
 بيعه النسخة الى جميعه او الى الاخير **فقد** لوقال لو كسبه بيع عبدا يبيع ويحرم على
 يتخذه اتحاد الفعل في الوقت لم لا **فقد** الوقت لوقت في النسخة **الوقت**
 على مكان موضع خارج اهدى كرا لم يخرج عن الاحتفاظ **الوقت** لوقت في النسخة
 يطل حصته **الوقت** لوقت على ما لم يبع **الوقت** لوقت على ما لم يبع
 اولاد الاولاد **الوقت** لوقت على ما لم يبع **الوقت** لوقت على ما لم يبع
 لغيره من كذا **الوقت** لوقت على ما لم يبع **الوقت** لوقت على ما لم يبع
 المسنين دخل فيه **الوقت** لوقت على ما لم يبع **الوقت** لوقت على ما لم يبع
 ابيه او ابا حفرة وكان هو الاكبر **الوقت** لوقت على ما لم يبع **الوقت** لوقت على ما لم يبع
 على ما لم يبع **الوقت** لوقت على ما لم يبع **الوقت** لوقت على ما لم يبع
 اجماعه شرطه **الوقت** لوقت على ما لم يبع **الوقت** لوقت على ما لم يبع
الوقت لوقت على ما لم يبع **الوقت** لوقت على ما لم يبع

الوقت

في البيع على ما لم يبع
 في البيع على ما لم يبع
 في البيع على ما لم يبع

ع لوقت او اوصى للفقراء **ع** لوقت او اوصى للفقراء **ع** لوقت او اوصى للفقراء
 ان الملك العاقون وقت على السجدة وفي البلد عده مساجد كيف احكم **ع** لوقت
 على سكان على معين فغاب بعضهم ولم يبيع دانه لم يطل حصته **ع** لوقت
 النظر للفرقة **ع** لوقت او اوصى للفقراء **ع** لوقت او اوصى للفقراء
 الترتيب **ع** لوقت او اوصى للفقراء **ع** لوقت او اوصى للفقراء
 وقت على ثم عروا **ع** لوقت او اوصى للفقراء **ع** لوقت او اوصى للفقراء
 محتاجين لم يكون حالها منها او من احد **ع** لوقت او اوصى للفقراء
 الفقراء فأتوا احد بها من عريف نصيبه الى صاحبها الى الفقراء **ع** لوقت
 اولاده لم يطل اولادهم ولو كسبه دخلوا وان كانوا معدومين **ع** لوقت
 على مسجد **ع** لوقت او اوصى للفقراء **ع** لوقت او اوصى للفقراء
 في الكفاية المحيرة يحصل حصته يريده غير ان انفصال **ع** لوقت او اوصى للفقراء
 من حصته فيها حسب الزيادة من الثلث ام لا **ع** لوقت او اوصى للفقراء
 على المحرم لم يكون رجوعا ام لا **ع** لوقت او اوصى للفقراء
 بحسين او عكس **ع** لوقت او اوصى للفقراء **ع** لوقت او اوصى للفقراء
 لواءه لم يدينه رجل على الذهب **ع** لوقت او اوصى للفقراء
 والفقراء بثلث ماله وزيد فقير ما يكون نصيبه **ع** لوقت او اوصى للفقراء
 الاجارة **ع** لوقت او اوصى للفقراء **ع** لوقت او اوصى للفقراء
 الجارية ولم يدين المدة على ما لم يطل **ع** لوقت او اوصى للفقراء
 الفقراء على يجب التهم ام لا **ع** لوقت او اوصى للفقراء
ع لوقت او اوصى للفقراء **ع** لوقت او اوصى للفقراء

الوصايا

واكثر **صح** لو اشترط في هذه الشروط له جعل النكاح **صح** لو ادعت النكاح **صح**
له على قبيل ام **صح** لو شئت العتقان به من فئات مكاهان وقال واحد منكم
قدت الزوج **صح** لو ادعى زوج امراة وادعت احتيا زوج **صح** ^{الزوجين} **الطلاق**
في المهر ولا يقسم **صح** لو اسلم من حسن شقة وقال لراحمه انت عتقك **صح** ^{الزوجين} **الطلاق**
في البيان **صح** لو اسلم من قاضي فقا لا ربح اريد كنه ولا ربح لا اريد كنه على يحصل
به الشقين ام لا **قيل** لو قال لولد يخلق به ليس يلدني لدم مني ولا يكون نصيا **قيل**
تحقيق فتر عليه السلام يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب وتزويج تحريم الزوجه
بارضاع بنت ابيها وحكم ما لو ارضعت ولد لولد له ونحو ذلك **قيل** لو كرم انسابا ومنه
عدم الدخول بالزواج ام لا **والتحقيق** اختلاف **نصيب** لو كان له لربيت واحدة اسمها
زبيب فقال زوجتك بنتي حفصه **صح** ام لا **قيل** لو كان له لربيتان فاد تزويج
احدهما ولا بد من تميزا عن الآخر **قيل** **الطلاق** لو قال الطلاق لازم في او
واجب على **لو** لو طلق واحدة بعينها حرم وطى لربها **لو** لو وطى واحدة قبل التحسين
مولى يكون نصيا ام لا **قيل** لو عزل عن العتق فقال امراه انما طلقني ووقع **صح** ^{الزوجين} **الطلاق**
قيل لو قال انت طالق او انطلق لم يقع **كذب** لو قال احدهما طالق ونواها **صح**
هل طلقا **كذب** لو قال زوجتي فاطمه بنت عمير طالق اردت بنت الفريز بل عولم
زيد هل يطلق ام لا **كذب** لو طلق محامل فولدت ثمانية **لو** لو قال لراحمه مني
طالق هل يطلق زوجته ام لا **وشره** لراحمه **لو** لو قال انتن طالق ونزل
اخراج واحدة لم يقع عليها **لو** لو قال في طوائف ثم قال كنت اخرجهت شقة **صح**
تقبل ام لا **صح** ولو قال عزلت واحدة او اثنتين فوجهان **لو** لو قال لراحمه مني طالق
ونزل اخرج واحدة قبله **لو** لو قال اريد كنه لا اريد كنه لم يقع عليها **صح** ^{الزوجين} **الطلاق**

كل امراه الى طالق الا مع **صح** ولو كان له غيره لم يقع الطلاق عليها ام لا **قيل** **الطلاق**
ولو اتي بغير زوجة لم يقع **صح** لو اتيت فاطمه من الطلاق فقال فاطمة طالق
هل يقبل زوج ام لا **قيل** لو ادعت امراة غير ام **صح** لو قال لزوجتي انا سئلتك الطلاق ما
يقبل فقال اقول انت طالق هل يطلق بذلك ام لا **قيل** لو قال طلقني عني **قيل**
ثم اختلفا فادعى تعقيب للسؤال وادعت التلا في القول قولها **صح** لو طلق
الامه طلقين واعنتت وشك في اسابق **صح** لو اتقا عا الزوج وانقضت **الطلاق**
ثم اختلفا في السابق **صح** لو ادعى المطلق الرجعة والعدة باقية وانكرت **صح** ^{الزوجين} **الطلاق**
قول المدة في انقضاء العدة حيث يمكن **صح** لو ادعت المطلق ثلثا التحليل او
انصابا المحلل قبل **صح** امراه المعقود ولا يزويج بعدا بحث غدا راجح منين **الطلاق**
قيل لو كان له زوجتان فقال احدهما طالق وادعا راي واحدة هل يقع بهام **لا**
قيل لو كتب صيغة الطلاق مع قدرته في النطق هل يقع ام لا **قيل** لو قال لا امرأت
يخرج النسا طالق **صح** **قيل** لو قال امرأت طالق وعنه نفسه هل يقع ام لا **قيل** لو قيل
اسم زيد يا زيد فقال امراه زيد طالق هل يقع ام لا **قيل** لو قال انت طالق اقل من
طلقين واكثر من طلقك كم تطلق عند من اعتبر **قيل** لو قال انت طلاق او انطلق
فموتنا **قيل** لو قال انت طالق اذ قام زيد واذ غلبت كذا وقع كذا قال ان فعلت
بالفعل **قيل** لو قال لزوجتي بائنا انت طالق في مكر هل يقع ام لا **قيل** لو قال
انت طالق كالنبي او كالتا او احسن طلاق او اجمع او باردا او حارا او محررا
طلق في احوال **قيل** لو اكره مني طلاق حفصه فقال لها ولعزتي انتا طالق فقال هل
يطلق ام لا **قيل** لو قال حفصه طالق وعزتي طالق **قيل** لو قال انت طالق وهذه او
هذه او عكس وتحقيق احوال **قيل** لو قال انت طالق لولا وضعت العار ونحو **قيل**

التفسير قبل لوقا لا تصحح اليوم الا كذا قال لمن خالف شرط فان
على كظرا هي هل يقع بعدها غير ما عنيتم ام لا **قط** لوقا ان دخلت على فلان
وفلان فانت على كظرا هي لم يقع الا مع دخولها عليها **تص** لوقا ان قلت
زيتا في المسج فانت على كظرا هي فما العتبر من حضور فيه **ف** لوقا ان
اظا هرت من فلتنة الاجنيد فانت على كظرا هي هل يقع ام لا **تص** لو كرر محفل
الخير كقولك انت على كظرا هي فعل بنيد التاكيد والتا مسي **فصح**
لو كرر محفل الشرط دون اجزا كقولك انت دخلت الدار مرتين فانت على
كظرا هي هل يكون تاسيا ام لا **فصح** لوقا ان دخلت الدار ان كلفت
زيتا فانت على كظرا هي ففي شرط انعقاده بحث **فصح** لو عطف شرط على شرط
بالواو عطف فعلت فانت على كظرا هي هل يكفي وجود احدهما في الوجه ام لا
وكذا في النذر وغيره من التعليل **فصح** لوقا ان دخلت الدار انت على كظرا
اي بدون الفاء هل يقع ام لا **فصح** وكذا ان دخلت الدار وانت على كظرا هي
فصح لوقا ان دخلت الدار فلي كظرا هي هل يقع ام لا **فصح** **الاولاد**
لوقا والسر والابع واحد سكن بنت اسكن لكل واحد **فصح** السابقة
بعضها الا ان فيها تفصيلا **فصح** لو استرد دخلت المولى منها ذكر لم يخل
وهل تحصل الفترام ام لا **فصح** لو علق الاولاد على شرط هل يقع ام لا وفيه تفصيل
لو علق على احد من اللج **فصح** لو كرر نصيغته هل بنيد التاكيد او التا **فصح**
العتق لو اعتق احد من متدين من غير تعيين ثم وطئ احدهما يكون معتبا ام
لا **فصح** اذا اعتق العبد المأذون هل يبرئ ام لا **فصح** لوقا السيد ان راي
عبدا فانت حره وجه النذر انعتق عبدا مؤبذ او عمن **كا** لوقا بنو

ادم

ادم كلهم احرار ام يفتق عبده يفتق مال لوقا عبده الدنيا **فصح** لوقا لعبده
انت حر مستهزا **فصح** لوقا انتم احرار وروى اخرج بعضهم لم يقع على
الخرج **فصح** لوقا لعبده اهدكا حرا بالعتق للخرج **فصح** لوقا المذكركت حر
بكر التاء او اللام في بالفتح **فصح** لوقا لعبده انت حر مثل هذا العبد
معا ام لا وكذا لوقا انت حر مثل مثل هذا لوقا لعبده الخير قد اعتقتك
نسبا لقا او مزا **فصح** وحكم عليه اذا ملكه ولوقا اعتقتك بغير قد اعتقتك
فصح لوقا لعبده انت حر ان فعلت كذا بالفتح وقع مستهزا **فصح** لوقا لعبده
حر ثم اخبر بالاداء عبده قبل **فصح** لوقا لعبده كلهم احرار واخرج بعضهم
بالنذر هل يقع ام لا **فصح** العتق بثل الشريط فالعتق على الشريط **فصح**
المكاتب تفسير احرار لا سور بالكتابة معه **كا** على من سجد ام ساجد **فصح**
يسحب للمولى اعانة المكاتب ان لم يحب عليه ركنه والا وجبت **فصح** لوقا
عبدا فعتقه على تزيد فعتقه على دبر امره لوجب الزايد عتقا **فصح** لو اختلف المكاتب
وسواه في هذا المال او التجهوم **فصح** لوقا شعوا عنه ما شاء من مال الكتابة
على ما يخل **فصح** **الاقرار** لوقا انا قرا بعبده اولست منكرا لكان اقرارا
بجواز انا مزا واخر **فصح** لوقا لغيره انت تعلم ان اللز في يد يجر
عتق ولوقا منظر لم يفتق ولوقا منظر جمع اليد في تنبيه **كا** **فصح** لوقا
له بدنا وحمل على الزمب الا ان يزل العرف على غيره ولو تعدد حمل على الاقل فان
تساوت اقتصرت على اقله **فصح** لوقا عبدا وروى اقراره لغيره هل يقع ام لا **فصح**
و **فصح** لوقا لرمي الف اذا جاءه راس الشهم لم تزد به شئ **فصح** لو ادعى عليه عشر
فاجاب انه لا يلزم من تسليم هذا المال اليوم هل يكون اقرارا ام لا **فصح** لوقا اعلم

لوقا ان شعوا عن المكاتب اكثر من غيرهم لو اقر
ساحلهم اقرارا وشكروا او شفعوا فيهم

المكاتب

الاقرار

الاولاد

العتق

من ينفذ الحق لم لا يشك حلف ولا يكلم احدهما او احدهما من حيث بالواحد
ولو جعله اثباتا او كلفا لم يرد بالواحد ام لا **ج** حلف لا يردى شكرا الا بغيره
انما فيه هل يعم او يقتصر بالمنسوب حاله اليقين **ز** قال الحسين والسمن
يعلو شكرا كذا ضربه ولم يرد ضرب احدهم **ز** قال واحد لا اكلم احدهما من غير
او لا اكلم طعاما او نورا نصيبا ونحوه **ح** حلف على الصلوة ونحوه **ح**
على الحق الشئ **س** حلف على انك الروي لم يدخل العطش فيه **و** **س**
من لم يفتقر في العرف بلدا ما الف او ما هو فيه **س** حلف لا يسلم على زبيري لم يفتقر
موضعه واستثنى بالنية لم يفتقر بخلاف ما لو حلف لا يدخل عليه فدخل على غيره
موضعه **س** حلف لا تشرب من الماء وفتحت يداي **س** حلف لا يخرج من الليل
والنهار لم يدخل زمن الاكل ونحوه وكذا لو حلف ليعيش به بالليل والنهار **س**
حلف لا ياكل الا هذا الرغيف او لا يعطيه الا ورهها او لا يطبخ في هذه السرة او تارة
وقوه ولم يفعل من حيث ام لا **س** حلف لا يبيت ثوبا الا الكتان ففقد عاريا لم
يحتسب ام لا **س** حلف لا ياكل البيض لم يفتقر ببيض السمك ونحوه **و** حلف
ياكل اللحم فكله **و** حلف لا يدخل بيتا فدخل سجدا او طام لم يفتقر **و** حلف
لا ياكل لحم بقر اضيق الى الله **و** حلف لا يتكلم ففقره او ستم لم يفتقر **و** حلف
لا ياكل لحما لم يتناول الحجر **و** حلف لا يدخل هذا البيت واراد هجران فم فدخل
عليه بيتا اخر لم يفتقر ام لا **ز** حلف لا تشرب من الماء ونورا لا مشتاق من جميع
ما درحت بقتاول ما عليكم **س** حلف لا يضر به ونورا ان لا يولد حنت بكل ما
عليك **ح** حلف المرأة لا يخرج في تنطية ولا تعزيب ونورا ان لا يخرج اصلا حنت

بشرورها

بشرورها مطلقا **ح** حلف الى موضع فيه سكر فلف لا يدخل في ذلك الموضع بل
يقتصر بزمان سكر او بغيره **ج** حلف لتقتل بن زيدا ما شئت به فقتله بالعتك
بن بشره **ح** حلف لا يدخل النار لم يفتقر بخلافه لم يفتقر ام لا **ج** حلف لا يكلم زيدا
اليوم فقال والسر لا يكلمه هل يدخل على اليوم ام لا **ح** حلف لا تقتل من
من اجنابك في وقت معين في معيها الحيض واغتسلت لوق في ذلك الوقت هل تقتل
ام لا **س** حلف لا يتكلم لا يتكلم **ق** حلف لا يتكلم فقال انما رجلا **ح** حلف
من يفتقر ام لا **ق** حلف لا يتكلم زيدا فكله ساهيا لم يفتقر ومن لم يفتقر اليقين
ام لا **ق** حلف لا يكلمه فكتابه او اوثا والسر لم يفتقر **ج** لوقان والسر ان زيدا
هو الذي ابعد اليوم كذا لم يفتقر اذا باء غيره ام لا **ق** حلف لا ياكل سلة
حنت با يستلذه وهو غيره فلفه فزله لزيدا فانه يفتقر به **ق** حلف لا يخرج من
البلد الا مع فلان برة بخروجها فلو تقدم قليلا لم يفتقر ام لا **ك** حلف لا يخرج
الى زيدا ما ياكل **ق** حلف ليعيش بغيره هل يفتقر احوال ام لا **ق** حلف لا يلين
ما غزله لم يفتقر با غزله قبل اليقين ام لا **ق** حلف لا يخرج امراته الى امرئ فانها
السر لم يفتقر من حيث ام لا **ج** حلف ليقض حقة الى راس الشهر لم يدخل
الراس ام لا **ج** حلف لا يدخل مكة او مكة او لا يدخل مكة او مكة او لا يدخل
كل واحد منها او لا يطا واحد منها او لا ياكل لحما او خبزا ونحو ذلك وتحقق حكمه
س حلف ان لا يفعل اليوم الا كذا حنت بغيره **س** حلف لا ياكل هذا الرغيف وهذا
الرغيف لم يفتقر با حدها ام لا **ق** حلف لا يكلم زيدا ولا عرو حنت بكل منهما ولا
يخلو اليقين با حدها فلف ما اذا لم يكلمه **ق** حلف لا يكلم هذا الصبي فصار شيخا
او لا ياكل لحم هذا الحيوان فصار كبشا او لا يركب وابد هذا الصبي ففتقر من لم يفتقر اليقين

اصل اختلاف ام لا **تقط** فانه راجح شيئا فاحدا وله واضح **تقط** لوقال من يدخل
 الدار من عبيد ربح كمالا وهو راجح فهو راجح فيه النذرنا اهل من العبد الشك
 لا من قلان **قف** لو نذر باكل منكب او موصوكتي وتحقق حكمه وشك المدين و
 نحوه من التعليلات **فقا** النذر يقبل التعليل على الشرط ولا يقبل الشرط **فص**
 الفرق بين قول ابي عبيد بن ربيعة في قوله هو حر واربعين حرته فهو حر
 وجه النذر وتحقيق اهل فيه **فص** **الكفارات** على الكفارة واجبه على الفور
لفظ اذا التق جميع انحصار الخيرة على باب ام لا **لفظ** لو ترك جميعها عوقب
 على الاقل **لفظ** لو ان الكافر باوجب الكفارة على المسلم وجبت عليه **لفظ**
 الكفارة على القتال عند اكمالها على المنصوص **فص** واجبا بها بالاكل قياسا على
 الرقاع وقيل المصداق قياسا على الخطا **فص** لو فعل احد انحصار الخيرة
 ثم مرقى بالثانية الكفارة على صحيح ام لا **فص** **المسجد** **الخطيب** اهل المخطئ
 على يوصف بالاجابة ام لا لو اكره على الذبح حلت ذبيحته **فص** لو لم يجرى التلاوة
 بغير اذن الا على من المهرات ام لا **فص** لو سقطت ثمرة فبسته بين كثر
 طامر وجب الاجتناب بجميع مع انحصاره لا مع عدمه **يا** لو قرع العبد وخاب
 ثم جرد ميتا **فص** تحقيق ذكاة بعين ذكاة امر **فص** **الميراث** في ارث القتلى
 وجهان كالقتل خطأ **فص** لو تزوج رجلا فبسته او كافر خاتم الزوج واختلوا
 تقدم العتق والاسلام على الموت وتاخر مع اتفاقا عليه **فص** **التفاسد** لو اكره
 على التقاض مع تعيينه عليه نفذ قضاءه **فص** **القضاء** واجبه على الفور **لفظ**
 لوقال وليك انك يوم السبت عم الاول وما بعد **فص** لو كان في يد شخص
 عين وقلان وجهتها قلان واقام ببيضة فاقام الوارث ثلثه ما درج فيها وجهه

الكفارات

هل ينزع العين من يده ام لا **لفظ** لوقال المذموم ليس بيضة حاضرة قلان المذموم عليه
 ثوبا ببيضة تمت بخلاف ليس ببيضة مطلقا **فص** لوقال دعت البيئات في مالنا **فص**
فص هل يتوقف المقاصد على اذن الحاكم ام لا **لفظ** لو ادعى عينا فثبت له بيضة
 بالمجلس باقاهل يقبل ام لا **فص** لوقال رض الملك القديم والعبد اجد ذوقا
 المرح **فص** لو ادعى عينا واقام بيضة لم يتحقق نتاجها ونثر ما قبل البيضة **فص**
 لوقالت بان جميع الدار زير وارث ان جميعها له وسميت بينهما لو ادعى
 على اهل المهرول القضاء بشرا ذه قاسقين هل يسمع ام لا **فص** لو حاسب
 وكيل اهل امارة المهرول وادعى احدهم انرا خذ شيئا اخرج هل يقبل ام لا **لفظ**
 هو محذور ايقاد بمجهود حكم بمجهود اخر فيا الله فيها اخذ حكم ام لا **لفظ** لوقال لت
 ما اسلك كذا ثم ادعاه هل يسمع ام لا **فص** **الشهادتان** لو روى واحدا
 في ملء من الناس ولم يكره عليه لم يكن ذلك في علة لشمه **فص** لو شهدته البيضة
 واحد ما بالملك ولا بالخبر اليقين اهل قدم للملك **فص** لوقال الشاهد بصفه اشهد كذا
 قبل وان احتل الاستقبال **فص** لو شهد البيضة بان كان مطلقا في الماخذ هل يقبل ام لا
 وكذا لو قال المذموم كان ملكا بالاس **فص** **قوله احمد** اقام احمد وواجبه
 ان يورث **لفظ** يجوز ان يورثه كذا في الاكره **فص** لو حجب الميراث الزاني سكرانا والقاذف
 كذا **فص** الاكره على الزنا يستطاع الميراث في الماخذ الذي وجب اهد وقهر فيه **فص**
فص اذا روى المجنون بعاقته جبرام لا **فص** اذا اكره الذي على الشهادة لم يكن كمالا
 بخلاف الكربي والمرة على علم والمراد **فص** لو اكره كذا جاز **فص** لو اكره على السرقة و
 جازب بغيره **فص** لوقال يا جلال يا ابن اهل ونزل الزنا عز **فص** لوقال احمد
 انما اقام رسول الله على كبره **فص** لوقال الكافر لا اله الا الله **فص** يخرج المهر من عكابه

الشهادتان

احمد

ام لا **ج** نوقال الكافرا مسلم على حكم باسلامه ام لا **ج** لو كرر النطق بالموجب
وغيره كالشرب والشرع على حكمه **ج** المراد لا تقتضي بالانتماء مطلقا عندنا **ج**
قد تقدمنا ذلك والى قوله في حاله **ج** لو ادعى الجهل بغير الزنا او غيرهما **ج**
وجوب الصلوة ونحوه قبل الامكان لا بدونه **ج** لو وقف على سبب والشك وادى به
على محرم لا **ج** لو قال لا مؤثر في ذلك **ج** لو ادعى بغيره ما كان قدنا وكذا لو
قال لا شيء للرجل وزان للبراه **ج** نوقال ما زان في ثقتك انتمى لو انت انتمى
ونحوه **ج** لو قال زلت مع فلان لم يكون حقا فعنه ام لا **ج** لو قال الكافر
ان لا اله الا الله حكم باسلامه في الحال وان حتم الاستقبال **ج** استتابه المردة
ولو حره **ج** لو ادعى ام لا **ج** نوقال لو فعل ما نأثره وجب له **ج** لو قال الكافر است
بغير النبي بخلاف غيره **ج** لو ادعى **ج** لو ادعى **ج** لو ادعى **ج**
من الاموال **ج** قتل الخطا على وجهه بالبا حرام لا **ج** لو اتفق من ايمان فمرت
الى يقينه لا **ج** لو كره على القتل لم **ج** لو تحقق الاكراه في غير القتل **ج** لو كره على
اتلاف مال الغير فلا ضمان **ج** لو اتفقا في نادر لا يكلف اكله من ماله **ج** لو
يقتل المسلم بالكفر ام لا **ج** لو دخل من لا يعرف ثم ادعى دقه او كفه وانكره **ج**
لو جنى على بطن حامل فالقتل ولدا واختلاف في حيوانه عند ارضاعه **ج** لو قد ملقح
ادعى ان كان ميتا وادعى الولي حيوانه **ج** لو ادعى القصاص واختلفا في حصول الزنا
ياضطرب المقتض منه **ج** لو ادعى **ج** لو ادعى **ج** لو ادعى **ج**
اذا وقتلت واقتدر ولم يوجد من نفسه ما يثبتها فاعذر النبي ثم غيره على فعله من الاضلال
هل يلحق الجوارح من جهه الشرع ام من جهه البرائة **ج** لو ادعى **ج** لو ادعى **ج**
فرض المكافاة افضل من فرض التعيين **ج** معنى قول النبي صلى الله عليه وآله
قائله

اجنبات

مباحة مستقرة
لا يبعد في ابواب
الفتنة

قائله فيقول انى صام من يقول بغيره **ج** الغيبة يحصل باللسان و
ج وجوب رواية الحديث بالمعنى **ج** معنى قولهم امرت ان اتاقل الناس حتى يتولوا
لا اله الا الله **ج** تفسير قولهم لا صلح الا بغير الكتاب ولا نكاح الا بولي ولا بين
نولد مع والدها ونحوه **ج** تفسير قولهم لا سبق الا في خط **ج** لو قال ابو بكر
في الوضوء دون الاخر **ج** معنى ام لا **ج** لو قال لمن يجب على طاعة فعله ام لا **ج** معنى
يا حنظلة الرجل يجب على من يقول عليه ام لا **ج** هل يجب الصلح بين النبي وبين اعدائه
ج لو ارشاد السيد الى شيء من الحجابات وقال لعمري لا يفعلوا واذن له في
التصرف ثم ذكر هذا الخط او اذن لشخص في ملكه ثم نهى بالصفحة المذكورة
على يمينه **ج** ام لا **ج** لو ادعى الملك على من لا **ج** لو ادعى الملك على من لا
بغيره جميع الذنوب هل يصح ام لا **ج** لو جعل الله زواج النبي من امهات
المؤمنين هل يطلق على بناته الا من وعدها فواتى **ج** لو قال
السيد يا عبيد لي يميني كل واحد منكم عيرا مثلا واثنى عبدا هل يدخل في الامر
ام لا **ج** هل يجب ختان اصفى المشكل ام لا **ج** يجوز اكل الضيف بجود الضيف
وكذا انصرف في الحديث من غير حفظ والرجوع الى التمييز في قبولها ودفعها
او ادراج **ج** اذا روى الصحابي حديثا ثم نقل النبي صلى الله عليه وآله وسلم
قوله **ج** لو ادعى **ج** لو ادعى **ج** لو ادعى **ج**
من عمل فخطب يحرم وسمى الدراب على وجهها للعين التي هم من فعله **ج**
تحقيق معنى قولهم ليس كذلك **ج** لو ادعى **ج** لو ادعى **ج**
كتاب تهديد التواضع مصنفه زين الدين بن عيسى بن احمد الرازي اعلى السراطين
درجهتهم وعلمهم بمسئلتهم

Handwritten text in a cursive script, likely a historical document or manuscript. The text is arranged in several lines, with some words appearing to be in a different script or dialect. The ink is dark and the paper is aged and slightly discolored.

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي وفقنا لهذه قواعد الاحكام الشرعية وشيخنا اركاننا بنو
 اعوانين العربي وجعل ذلك عرضة للسعادة الابدية وسليما الى الكرامة الالهية
 والصلوة على نبيه محمد بن عبد الله والاسرة الطاهرة والبيئات الجليلية وعلى عترته الطاهرة
 النقية وذريته الطاهرة الى ابد الابدين والصلوة على ائمة الهدى المعصومين والصلوة على ائمة الهدى المعصومين
 للدين عن طريق الارادة الطاهرة والصلوة على ائمة الهدى المعصومين والصلوة على ائمة الهدى المعصومين
 ازواجه الصالحات المصطفيات **و بعد** فان علم الفقه لا يخفى شرفه وقسطه وجلاله
 قدوة ونبله وسبب حاجه المخلصين اليه واتباع الحق والبر والعدالة والبرهان
 حتى يرفع قدره على غيرهم من العلماء ويجعلهم ورثة الانبياء وفضل مداهم على
 دماء الشهداء ويرجع مناهم على قيام اجدادهم وتعلم جليهم في سلك السعداء والبرهان
 من وراء الامام جعفر الائمة البر ويزال الراعي في تحقيق مطالبه وما يتوقف عليه كان
 اعظم مقدراته على اصول وعلم العرب اذا اوله قاعدته واوليها والاشياء في مسلكه
 وسبيله وغيرهما من العلوم اما غير متوقف عليه على كل الكلام الا ما لا بد منه
 في تحقيق الايمان او يتوقف عليه دونها ومعه يكفي الرجوع فيه الى اصول المصنف
 في ذلك الشأن كالحديث واصوله والمفرد ونحوها من المقدمات المقررة في موضع
 يلحق بها من المصنفات فلا جرم رتبنا هذا الكتاب لغيرنا استقرا السيرة في مجموع
 ترتيبه في تصنيف **احمد** في تحقيق الفقه على الاصولية وتقرير ما يلزمها من الاحكام
 الفرعية **بسم الله** نقرى الطالب العربي وترتيب ما يلزمها من الفرع الشرعي

من كل قسم منها ما لا يقدح في الارباب متضاف الى مقدمات وفوائد
 يقيم بها المقصود من غير ضائقة ليكون ذلك عوناً الطالب الفقير في تحصيل مسلكه استنباطاً
 الاحكام من الموارد وهذا النوع الى اصولها الخفية المملكة القسرية التي والى العدة في
 في الاجتهاد برعايا ذلك سبيل الاختصار بحسب المكان مناسباً لطباع اهل الزمان
 وسببته محمد بن الفقيه في الاصولية العربية لتقرير فروعها الاحكام واعلم ان العرض
 الثاني من هذين العلمين الفقيه انما هو بناء اوله الفقه عليها لا يخرج عن مطالعته وعن
 لم يسلك في هذا الكتاب هذا السبيل لافضاله الى الخطاب والتقليد بل كان سبباً
 الفقهاء وكل حديث ورد في ابواب الفقه يكن رده الى بعض هذه الاصول في كل كلام
 في ذلك وكذا سلكنا في تقرير المسائل على الاصول المذكورة مسلكاً اخر ورتبنا المسائل
 الفقهية بحسب تقسيم القواعد من غير مراعاة الدليل المذكور الا ما شذذت السيرة على سبيل
 ان بعض من اقلل في الايراد ويونق في بعض المسائل انما اكرم من افاض واعظم من
 سئل في **القسم الاول** في فروع اصول الفقه وفيه مقاصد **الاول** في الحكم
 فيه باب **الاول** في الحكم الشرعي واقر **مقدم** الحكم الشرعي خطاب السيرة
 او مدلول خطاب المتعلق بالفعال المكلفين بالاعتقاد او التخيير واذ بعضهم او
 الوضع ليقتل جعل الشيء سبباً او شرطاً او مانعاً يجعل السيرة في احوال الشخص موجبة
 للنظر وجعله الظاهر شرطاً للصحة والصلح والتجاسة ما غمر من صحت افعال المجهل
 حكم شرعي لا يستفاد من الشارع ولا طلب فيه ولا تخيير اذ ليس من افعال الناس في طلب
 سائر تخيير فيه وتكلف الفقهاء في الاول بمنع كونها احكاماً شرعية او وجودها عليها
 اذ لا معنى للسببية او الجواب السيرة الفعلية عند ذلك فطبع كذا كذا ونحوه

الرجوع الى السيرة
 في كل ما لا بد منه
 في كل ما لا بد منه

للاخيه الا التخييم ومكدا وموتكف بعينه ومع ذلك ^{فمنه} كسلف في افعال غير الخلقين
 كما استحق عليهم اذا ^{فمنه} كسلف ذلك فمن فروع كون الحكم الشرعي لا يدر من تعلقه بافعال ط
 المكلفين ان وعلى الشهادة القاطنة بالفاعل وحرمانا وعلى اجنبية طائفة انما نوجده
 مثلا من يوصف بالاحل او الحرام وان استحق عظم الاثم او لا يوصف بشي مما هو لازم
 من القاطنة الثالثة لان المسألة ليس بكفا وبما يدل بعينهم بالعلم لا يفيض مثل ذلك
 الثمانية التي تعلق الحكم الشرعي بكثير من غير المكلفين كعنا في الصبي ما يتغير من الاسوال
 او يجنبه بها العاجم والاشهر اعتبارا بالقد جعل المكلف بذلك هو الولي وحطه ^{بذلك} بغير
 جواز وصفي فعلى المسألة ^{بذلك} بغيره بالاحل نظر الى عدم ترقب الاثم ^{بذلك} بغيره بالاحل
 فذلك في مثل الخطا والخطا الحسية والاولى وصفه ^{بذلك} بغيره بالاحل وان حرمه ^{بذلك} بغيره
 وانما ما هو التمسك للصبي والمجنون ما لا يفيض مفاعله الحكم الموصى للشرعي لا الكمال
 فيهما انهما ان كانا اختلاف ما لا تغير المحترم بسبب في ضما من هو الحكم الموصى لا يعتبر
 في تعلقه التكليف ولكن لا يجب عليها اذا ما ما انا قد بين ان الوجوب حكم
 شرعي فعدم يجب عليها فعدم من ما لها اول فرق بين ان يكون لها حال حال التمسك
 وعدمه ومعهما ما لو اودعها فخر طاعة لا تروى لان حفظ الوعد غير واجب عليها
 لا من باب خطاب الشارع ولو قد بان فيها فانها ^{بذلك} بغيره بالاحل كما ذكرناه وفي
 حديثين خلاف مشهور بين الاصحاب والخواص للقاء على ما قرناه وسماها الواجب
 الصبي او المجنون فانما يجب عليها في الغسل لان من باب الخطاب الشارع ^{بذلك} بغيره بالاحل
 من قبل ان يصاب بالشرع كذا فيها المكلف وغيره فيجب عند التكليف عليها الغسل بذلك
 المسألة انما لا يسيبها ولا يفرق من غير فذلك الحسب عند فقهاء الشريعة كما لا يخفى بخلافه

عن

في كونه من افعال الخلق

عنهم فوجدنا المانع على السبب علمه ومثله القول في وجوب الوضوء بالحدث الاصغر
 الا ان يقع قبل التكليف فوجدت عبادته مشروطة به بعد قبل وقوع الحدث موجب لوج
 ونظاير ذلك الاحكام كثيرة **فصل في الاصل** ^{بذلك} بغيره بالاحل
 لا يحصل بطلان في الدليل والراجح والاستصحاب والقاعدة ومن الاول قوله ^{بذلك} بغيره بالاحل
 في ذلك المسئلة الكتاب والسنة ومن الثاني قوله ^{بذلك} بغيره بالاحل في الكلام بحقيقته ومن
 الثالث تماثل الاصل والظن ومن الرابع قوله ^{بذلك} بغيره بالاحل ومن الاصل يقدم على الظن
 وقوله ^{بذلك} بغيره بالاحل في البيع للزوم والاصل في صفات المسألة العلم ^{بذلك} بغيره بالاحل
 عليها البيع طريقا لنقل مال من المتبايعين الى الاخر وبما دخل المسلم من حيث هو مسلم
 في الصحة وذلك لا ينافي في تخصيصه بدليل خارجي لوضع اختيار في البيع وعرضه ^{بذلك} بغيره بالاحل
 لتعلق المسألة بالتعظيم وتقدم الظن على الاصل في موارد ما قرره ^{بذلك} بغيره بالاحل في
 فحوز كون من هذا العلم وهو لا نسب وان يكون من في الاستصحاب والفقهاء
 العلم واصطلاحا ^{بذلك} بغيره بالاحل بالاصطلاح الشرعي لعمليه المكتبة من ادائها التخصيص واختيارها
 بالاحكام من العلم بالذوات كزيد وبالصفتان كسواد وبالافعال كقيام او الشريعة
 عن التخصيص كالحسابات والهندسة وعن اللغويات كرفع الفاعل وكذلك نسبة الشيء الى
 غيره ايجابا كقيام زيد او سلبا كعدم قيامه بالعلم من العلم كاصول الدين فان المقصود
 منها هو العلم بالجوهر والاشياء كالحساب المستند الى الدليل والكتاب عن علم السمت وهو
 مرفوع من صفته العلم ويقر ^{بذلك} بغيره بالاحل ان ادلتنا من علم الملاك وعلم الرسول ما حاصل بالوحي فان
 ذلك كله لا يسيب فاما علمه او يؤول التخصيص عن العلم الحاصل للفقهاء في المسائل المتفق
 فانه لا يسيب فاما بل تقيدها لا نأخذ من دليل اجابي مطلق في كل مسئلة وذكرنا اذا علم ان

بالذات وحكم العلم بالذات القديم
 وصحة تقيدها لان وضع البيع

هذا الحكم المعين قد مضى به الحكمي وعلم ان الحكمي هو حكم امر في حق فاعلم
بالضرورة ان ذلك الحكم المعين حكم امر في حق فاعلم ان الحكمي هو حكم امر في حق فاعلم
شبهوا ان **احكاما** ان الحكمي ما ليس من باب الظنون لكونه حقيقيا في الامور ومبر
لغيره الملائم بالنسبة الى جميع افرادها اختيارا والاحكام لكونها حقيقيا في غير ذلك من الظنون
فكيف يعرفون عنه بالعلم **والثاني** ان الاحكام جميع معرفتها في العلم وهو لا يتغير في جميع
المجتهدين او اكثرهم لا على واحد منهم بل على جميع الاحكام بل بعضها او اكثرها من ثم لا يتغير
بقوله هو العلم فاعلم ما ليس من الاحكام بل من الثاني واجابوا عن ذلك بان الظن في طريق
حكم لا في غير غير الطريق لا تنافي عليه حكم وان المراد بالعلم التمسك بالحق
القريب من الفعل وان **الاول** ان الحكمي هو العلم بالعلم المستقيم في الاخذ
الطرفين والاولى ان الحكمي هو العلم بالعلم المستقيم في الاخذ
الطرفين وان لم يتبع من النقيض وجه فينا اول الظن وهو معنى ما جاء في احكام
الشرع ومن الثاني بان مراد بالعلم هنا الملكة كما يحتمل ذلك من قولهم فاعلم في العلم
العلم في معنى ان له ملكة يتقرب بها عما هو عليه من العلم او انها احاطة
عنده بالفعل هذا يجب الاصول وهو ان الحكمي هو العلم المستقيم في الاخذ
الاحكام وان كان من تشديد وجوه شرعية التي ان اذ انقر ذلك فيشرع في العلم ما ذكره
من تعريفه ما لم يكن كذا لا وقفا والوصايا والايمان والتدبر والتفكير في غير
فانما وضعها الصنفاء مثلا فان اراد المجتهدين او غيرهم ان يعرف العلم وان اطلق فالعلم
حكم على الحقيقة العرفية فيصير الى من حصل من العلم من الفقه ولو تعدى ما يجب بطلان عليه
السمعة فاولا وان الاول معنى شرعي وهو مقدم على العرفي لانه شرعي يتقبل هو معنى

اصطلاح

اصطلاح في تعريف العلم انما هو منه **قاعدة** **الثاني** ينقسم الحكم الشرعي الى خمسة
المشهور وهو الاحكام والفتاوى والتكليف والتكليف والاحكام والفتاوى والتكليف والتكليف
الحكم ان **اقتضى** الفعل اقتضاء ما يقع من النقيض فهو الاول او غير ما يقع فهو الثاني و
ان **اقتضى** الترتيب اقتضاء ما يقع من الفعل فهو الثالث او لا يقع فهو الرابع وان **اقتضى**
شيئا منها بل لا يترتب الا بالمرئ فهو الخامس ويرد على هذا التقسيم امور **الاول** ان
الاحكام كالتكليف في الاماكن والاقاات المكروهات فان الفعل لا يقع بل ما يقع من
النقيض مع وصفه بالتكليف المقتضى لرجحان الترتيب من ثم قالوا ان المراد بكرون
العبادة ناقص الثواب خاصه وهو اصطلاح معناه قواعد الاصوليين وموجب لا
المكروه الى معنى علمه وخصه **والثاني** انما مستحبها مع كونها واجبا وذلك في الواجب المعتبر
حيث يكون بعض افعاله افضل من بعض فانه يوصف بالاحكام مع عدم جواز تركه
لا ان **يبدل** **وقال** انهم حصروا الاسم في الفعل مع ان الفقهاء قد استعملوه في ترك
كقولهم يكون ترك الترتيب للامام ويكون تركه مكروها ويكون تركه تركا
كلما اذا كان فعله مكروها وهو خارج عن الاقسام ويزاد بعض المتأخرين الاصوليين امرا
سادس استاء خلاف الاول في بيان الاول وهو حسن ولا سيما في اقسام الفروع المخرج اصطلاحها
من العبادة باصل الرجحان فان مرجوحه باضافته الى قبضه من افرادها الذي هو اولي
منه وانما في اصل مصدره الرجحان وهو اولي من حمية مكروه الرجحان ففعل في الجملة
ولا يترتب الاول الا بذلك واما الثاني فالاحكام المتعلق بالغير الحكم من افرادها وغير
لا يتبعه مع مقامه مع جواز تركه والبدل الحاصل من فعله الاخر انا هو بدل الفرد الاخر من
حيث الوجوب لا الاحكام اذ لا يترتب على فعله المكروه اذ الاحكام فيه هي الوجوب

اصطلاح
الاحكام
الفتاوى
التكليف
الاحكام
الفتاوى
التكليف

تتوقف بالتحريم مع بقا السبب وكذا فريض الكتابات فانه مع الفرض سبب في سقوط
التكليف ما عدا الباقين واصول العبادات واجبة وسبب في عدمه في السقوط لتركها او
المعاملات تتوقف بالاحكام مع سببها لما يرتب عليها ومنها ما هو خطاب تكليف لا يخرج
فقد رتب جميع التطورات لانه التكليف محض ولا سبب فيه ولا شرط ولا ما يشترط
بأنها سبب لكل امة الخطا كالصلوة المندوبة والحرية كافي في وجوبها بالشرع ومنها ما هو
خطاب وضع لا تكليف فيه كالاحداث التي ليست من فعل العبد من الحيض والحائض وكذا
العبادة المحقة فانها موانع واسباب محضه ومنها ما هو من خطاب الوضع كالتفريق
التكليف فيلزم من الحقود فانما قبل الوقوع تزعم بالاحكام المحضة يرتب عليها الاحكام
فانما السبب هو ما يلزم من وجوده الوجود ومن عدمه العدم لذا تفتا لمتكاد في الوجود
فيخرج الشرط فانه يلزم من وجوده الوجود وانما يلزم من عدمه العدم وبالتكاد في العدم يخرج
المانع فان وجوده في شرقي العدم وعدمه لا اثر له واحترز بقوله لانه من انقراض السبب بعد
الشرط او وجود المانع فانه لا يلزم من الوجود لذلك وانما الشرط فهو الذي يلزم من عدمه العدم
ولا يلزم من وجوده وجوده ولا عدمه لانه لا يرتب على كونه من المانع سبب فانه يرتب على كونه مانعا
يخرج المانع وبالقائه في السبب ويحترز بالتأني عن مقادير وجوده لوجوده لا سبب فيلزم الوجود
لكن لا لانه يرتب على السبب او قيام المانع فيلزم العدم لانه لا مانع لانه لا مانع الشرط والشرط
احترز عن جزء العللة فانه يلزم من عدمه العدم ولا يلزم من وجوده وجوده ولا عدمه
انه يرتب على جزء السبب فان جزء السبب مناسب واما المانع فهو الذي يلزم من وجوده
العدم ولا يلزم من عدمه وجوده ولا عدمه لانه لا يرتب على كونه سبب وبالقائه في الشرط
انقضاء احتراز عن مقادير عدم الشرط فيلزم العدم او وجود السبب فيلزم الوجود

توقف

فانما السبب هو ما يلزم من وجوده الوجود

تغير في كونه مانعا وبهذا يظهر ان حملها يختلف اذ حمل الوجوب امر كل واحد على الاحتياط في
تخصيصه وهو ظاهر في عدم التناقض واما انقضاء فيجب جعلهم الحكم متعلقا بالفعل على ان الملك
به لا بد ان يكون فعلا لئلا يكون افعالا وتركه اذا تركه عدله لا قدره في تركه لا سببا له فيحصل
لما اصل ومن ثم جعلوا التكليف به مستلزما لما جاء به او توطئة النفس بغيره وبما في ذلك
ومع كل هذه المزاك يرجع الى كل هذه الفعل المشتق عليه او غيره واما انقضاء فيستخرج
فعله المذكور فروع كثيرة امرها واضع بعد ما قرناه وذلك لانه لا مانع بالمار المستحق بالنفس
للأجاء وبالمسكن بالنار للموات والصلوة في الاوقات المحضة وما لا مانع المشهور
واحتياط الجبر بالسبب في موضع الاختلاف والقدرة في التجهيد وتوطئة في قولهم والجمعة
في حال الضيق وتوطئة في موضع الفرائض والنوافل والرهو كذا يسمى في امر
واجمه للامام بالان واجبه والاختلاف لما هو موصوفه المشدود سطر والمعدوم الى تمام
بهم ترفع الضعف عن الدعا او اشتباه اللفظ وغيره **فانما هذه النشأ** الحكم الوضع
التي حتمت اقسام وهي السبب والشرط والعلية والمانع كما لو قلت والعلية ان
البيع بالنسبة الى الملك والاحصيان بالنسبة الى احد اناس والبيع بالنسبة الى اعيان
المشروط بالعلية ويمكن رد العمل الى السبب والعلية والشرط ومقتضى ان
الشرط لا ينفك عن قرب منها الا جزاء وندم ومنها الاحكام ليست مشروطة بالتكليف
في المشهور ومن ثم حكم بزمان الصبي والمجنون والسفيه ما انفك عن السبب ولم تنفك
بسبب كونه صفة الصغرى الى غير ذلك من الاحكام وقد تقدم بعضها ثم الاحكام بالنسبة
الى خطاب التكليف والوضع يتقسم الى ما قلنا ما يجمع فيه الامران وهو كذا كماله
وفي من الاحداث فانما تزعم بالاحتراز في بعض الاحيان وسبب في وجوب العبادات و

ج

اربعة اقسام الاول ان يكون واجباً لكل الميتة المخطئة وربما قبل مجيء ان فيه الى الموت
 وهو ضعيف ولا يستقيم فقام المار او كثر من استعماله او اقلها من المرض الذي يشترطه
 الثاني ان يكون مندوباً كمنعه من غسل الجرح يوم الخميس فمما نفي عدمه لما وقع المندوب
 المتعبد به حيث لا يجزى به حره والثالث ان يكون مكروهاً كالشعير في الاستنجاب حيث لا يضر
 فيه ما جازى به واجله وحيث لا يستلزم من عدمه المذهب والاربع ان يكون مندوباً وهو
 ما رخص فيه من المعاصيات كبيع العربا وترويق في بعض الاضمار الصريح بالرفعة فيها فقال
 ودفع في العربا ومنه الاستحباب لا جازاً وحقراً لا جازاً من خارج من اذا اراد ان يمس المصنوعه
 لكن كلفى الشارح به تحقيقاً لعدم السلب في قوله الحق في جواب الواجب العيني حيث يتقدم المار
 او لا يتغير بغيره وجوب الا اذا اوجب بغيره عليها ومنه ان طهر كذا الكفر عند الاكره وذا لم
 يساه على المشهور وان الذي تنكر الى القتل لما في قتله من اضرار لا يرام ومنه ان طهر عتابة العمام
 وربما قيل بوجوبه في حفظ النفس من التلذذ وغيره من التلذذ في وقتهم في بعض المواد
 كما استقر في السفر فانه لا يضر به ما خرج به بعض الاصحاب مع ان طهارة من غير قصد عليه
 واما ما لا يبرأ من شره اليه واعتقد بعضهم عن ذلك فان الدليل لا يدل على وجوب الصوم سطر
 ولا منسحق بالادب ولا في اتمام الصلوة مطلقاً الماروب من ان الصلوة وضعت وكسبت وكعتبت
 فزويت في بعضه وانقرت في السور فلم يكن السبب فيها قاطعاً لا يكونان فيصير حقيقة الا ان
 الشرع لم يملك ما كانت ثابتة في اجلها يمكن اطلاق الرخصة على القصر عما اذا كان التعبد بالعبادة
 اولى حتى قال الشيخ به لا يفي فرض السفر فضلاً عن فرض المرافعة من ان طهر من الماروب
 بظا ومما يفتقر عليه من غير ما يرد ان تعذر من الصلوة واجبة بان الادب مسوقة في الخوف هو
 وان كان فيها ذكر الضرب يتاخر في الغيبه والفتور في الخوف فاذ خلت في النقص الحبيب بظا تام
 وهو انما يفرق في الارض (١١)

في السفر

في السفر فيكون صلواته مقصورة حقيقه وان المار كثيراً من الاصحاب انصرفوا صلواته القصر
 السفر بما اذا من حيث منعه صلواته في السفر في كثير من اقسامه **قاعدة الثاني** **مسلم**
 اذا طلب الفعل الواجب من كل واحد بمسألة واحدة من واحد معين كخصا بعض الشيء في فرض
 العين وان كان المقصود من الواجب انما هو ايقاع الفعل مع قطع النظر عن الغافل يسمى فرضاً
 على الكفاية ووجه التعبد بذلك ان قتل البعض فيه يكفي في معرط الا ثمة ان الباقين مع كونه
 واجبا على الجميع فيكون فرض العين فان يجب ايقاعه من كل عين ارضا او من عين معينه
 ما ذكرناه من تخلف فرض الكفاية بالجميع هو محتمل وجماعه من تحقيق الاصول وقال بعضهم
 انه يجب على طائفة غير معينة وهذا التعبد بالجميع في السنة وسنة العين كثيرة كسحق الرضوا
 ان الصلوة والصوم وغيرها وسنة الكفاية كتسليم العاطس وابتداء التسليم والاضحية في حق
 اصل البيت والادان والاقامة للجماعة ومن فرض الاطيان اطعامه والصلوة والزكاة و
 الصوم والنجس من فرض الكفاية اجماعاً وورد السهم واذا سأل في العلم به والاحكام الدينية
 والتفقد في الهواوين وحفظ القرآن واعانة المستغيثين في المنايا والاعمال الحسنة التي
 وغيرها واشتد في الاسر بما يهتدى به والنهي عن المنكر على ما من الواجب العيني او الكفاية
 والاصح الثاني واذا عرفت ذلك فيشترط عليه فروع منها تفضيل فرض الكفاية على فرض العين
 فقد ذهب اليه جماعة من المحققين السادة الى ان ما علمت في حصة السنة كماله او ما في حكمها
 من الماتم ولو شك في رجحان من على المسلمين اجمعين يخفف فرض العين فان قال قائل
 يخلص نفسه خاسر ومما اذا صلى على الميتة واحدة مكلف كذا وان كان انفي ومن شرطه طهارة
 وجهر من حيث ان الفاسق لا يقبل عليه ولو اذبحه بقاء افعاله التي لا تعلم الا من قبله او وجوب
 التثبوت عند جرحه ومن صحت صلوة الفاسق في نفسه مستثناة باصنافها من المسلم وكذا

طفو من لا فلي لا جزمه به وجهان سببان على ان عبادته تترتب على شرطه بام ثمره بغيره وقول
عليه اكثر من ذلك فغيره او متعاقبين بحيث شرع المتأخر قبل فراغ الاول وبقية الجميع فلهذا ولا
ثم ينطبق بالشرع مستقلا في الاخرى ووجه شبيه بكل واحد الوجوب والوجوب المتأخر
بعد فراغ المتقدم جازما او فلهذا وبالفريقين قبل وقوع الجميع فلهذا بالبيان ان الفرض
يقتضي بالجميع والجميع مستقلا عن البعض لتمام البعض به تحقيقا ولما فيه من ترتيب المحصلين
لان ثواب الفرض يرتفع بخراب الفضل فقبل كون المتأخر متعلقا مستقلا عن الفرض بالبيان وقد
يقع الواجب الا ما ياتي بتركها مطلقا وبغيره لا ولا يتم متاعه الباقين هذا اذا اعتبرنا فيه
الوجوب والاستقلال بالبحث الثاني المتأخر بغيره ويصح جعل فرضا او فلهذا واجبا الى ان يتم
من جهته الا ان لا يبرهنه وقد ظهر تأخره في الفرض وهو متعلق بالشرع فلهذا وجوبه على جميع فرضه
عليه اكثر من واحد هذا التخصيص السابق بانها واجب عند تمام الفرض وبما ان المسلم عليه
كان محليا ووجهه فانه متعلقا بكون الجميع فرضا فان اردنا ان يكون متعلقا بكونه متعلقا مع الرد
فرا ثلث القرآن مطلقا او محليا فرائنا ولو جعلناه مستقلا لم يتصوره لم يحصل هذا المعنى فرائنا
ففي جواب رده وجهان احدهما ان الجرم لا يجرى الا بالشرع والاولى بالشرع الا ما ياتي به من شرطه
والثاني ان مستطاعه الفرض ووجهه للمنع مستقلا عن الفرض وكون الرد من كلام الله
ليس بقرآن ولا دعاء فحقنا ولا الفرض وضعه واطرح **القول الرابع** الوجوب قد يقتضي بغيره
لا يحصل ولا يجرى ولا يبرهنه واجبا معينا وقد يقتضي بامد امور محسنة كتحصيل كتمان
اليمين وكتمان به ومنه ان على احد المتعلقين تقليل كل واحد من افراده بوصف بالوجوب
ولكن على التخيير عنه ان لا يجب تحصيله الا تيان بالجميع ولا يجوز تركه وتقبل الواجب به
عندنا معنيين عند السرقة اما وجد اختياره او قبله بان يظن ان سرقة اختياره وهذا قول
الاصح

بسم القائل بغيره من الاشياء والمعتزلة الى صاحبها المختار الاول وتبين ان
التعدد يرجع الى الحال لان اصل الاشياء قد مشترك بين اختصاص الفرد بها واحده
واحد لا يتعدد فيه كان المتعلق على موضوع معين واحده فلهذا على افرادها كالاشياء وليس
موضوعا لها من متعدد واذ كان واحدا استحال فيه التخيير والتخيير في خصوصيات كالا
والكسوة والاطعام والذبح مستعقل الوجوب لا يتغير فيه كان الفرد مستعقل التخيير
لا وجوب فيه اذا علمت ذلك فينتج عليه فروغ منها ما اذا رضى في الكفاية التخيير فحصل
معينه وكانت ختمها تارة يدعي فتمت المحصلين السابقين مثل معنيين الاصل وجهان احدهما
لا تارة تارة وجوب على خصوصها اذا قلنا ان الواجب احدها واجدهما اختياره من التعلق بغيره
غير متعلق فحصل الجزاء بوجهه ومما قلنا لمعتزلة سابقا التخيير لان الله لا يزم في كل حال
ويحصل متعينا اختيار جميع فتمت الخرج من التعلق فانه لم يبق بعد ذلك غيره فلهذا بغيره
لا خارج كان كالتخيير ومنها ما اذا انما يحصل معانها تارة بغيره كل واحد منها على ما كان
لكن ثواب الواجب اكثر من ثواب المنكر ولا يحصل الا في واحدة فلهذا وان تفاوت فلهذا
عليه يحصل لذلك لخاصة بغيره اليه لا تقصير وان شئت فقل احدها ولو لم يكن جميع عروب
على انما لا تتركه لخاصة بغيره لا يجوز له ومنها ما الركان بعض الافراد واختلاف بعض الافراد في الركان
في الموضوع حيث ان الواجب منها ان كل يحصل في ضمن الجميع باصبع او ازيد في محله فان جميع
المقدم ان يتخير عليه بوجهه دفعه او على التناوب بينا على ما سئل من ادنا به في فعل جميع
افراد الواجب التخيير لو جعل التخيير فلهذا واحدا كما سئل من ان يبرهنه الحس ولكن هل يبرهنه
بالوجوب فينبأ عليه ثواب الواجب ان يكون الواجب مسماه واليا في سرقة او جرم بالشرع
القول الخامس يجوز عندنا غير واحد لا يعلمه خلافا للمعتزلة لان يقولوا ان شرع حرمت عليك احد

والمدين الرشيد لا يبيد ولا يدمر مملكته واحدا من اهلها ولا يجمع ولا يفرق مملكته من غير ما كان
في الواجب الخبير من ربيع القاصد ما اذا كان له امتان وما احتان فان جرد له وولى احداهما
فجرم عليه وطبها معا من غير تعيين وصى ولى احداهما جرم عليه الا ان جرح حتى يخرج الاولى
عن مملكته فان اقدم ووطا قبل ذلك فغيره لان مشهور ان احدا لا يخرج الثاني دون الاول
والثاني اذ كان ولى الثاني معا لا بالخبر بغير موافقة الاول ايم الى ان فوت الثاني وخرجها
عن مملكته لا يفرق العود اليه الى الاول فان اخذ الاول لا فذلك جعلت الاولى وان اخذها الى الاول
فما جرحه بل ان ولى الثاني معا لا بالخبر بغير موافقة الاول وهذا الفصل مرور في الامور
بما فيها الى تحقيق هذا الفصل من المثلث الى التثنية وفيها ما لو اهتم احد اثنين لا
جرحهما ووطا و جعلنا الاولى تعيينا لغيره في مملكته ما ذكرناه ان كل واحد منهما يخرج
بولى الاخر في مملكته وولى من شاء منها فيكون تعيين في مملكته من شاء منها ووطا الى
الاسم على حكمه مثلا وجعلنا الاولى معا فان اولى ثلثا منى على الاصول في الرابع و
اذا عسر على ما ذكرناه في الامور ووطا ما لو طلق واحدة من زوجتيه لا يبيد مملكته
بوجودها فان ادم وطبها معا قبل التثنية الا ان يكون جعل الاولى تعيينا لغيره في
امتهما اذا جرح مملكة الاخر **الواجب** فان سلق ربه ما وجب ان يجمع
غير تعيين في امره كالتصديق وشرطه هو ما علق وجرح به حصول امره كالحج فان لم يجز
الا على المستطيع اليه سبيل سواء كان الشرط معترضا على ايجامه متفكا لا لكونه الشرط مطلقا
والثاني لا يجب على الكائن تعيين شرط اجابا واختلاف في وجوب ما يترتب عليه له وله
المعبر عنه بمقدور الواجب على اجابا انما يجب مطلقا وبغير شرط الظاهر بقوله
ما لا يتم الواجب الا به فهو واجب سواء كان سببا ام شرطا وسواء كان ذلك السبب شرعا ام

لا يبيد

كما يصح بالنسبة الى العتق الواجب ام عقوبة كالنقل المتصل بالعمل الواجب ام عاود كالحجر
البرقي في القتل اذ لا يوجب وسنذكر اشرط ما اشرى كما هو مشهور العقلي كثيرا عند الامور
به والاعمال كغسل جرح من الراس في الرضوخ لعلم حصول غسل الوجه مثلا اذ اذا ازال اليد
بعده كن على المستطاع لا ينافي ذلك الا بفساد السلم والصعود والصعود سبب وانصب
شرط والعتق الثاني ان يكون امرا بالسبب دون اشرط والثاني ان يكون امرا بواجبها وقبل
في المسئلة غير ذلك اذ انما في ذلك يخرج على التام في خروج منها غسل جرح من الراس والوجه
وغيره في الحقيقة غسل الوجه وغسل جرح من العتق غسل اليد ومسح جرح من الساق او ما
يجاوز الكعب فيحقق مسح ظاهر القدمين وغسل جرح من اليد وغسل الراس والوجه في
الغسل وجزء من الجانب الايمن واليسار فيحقق غسل كل منهما اما العودان فتا جرحا
لجانبين فيجوز غسل جرحه اذا يجمع نصف كل واحد من قبل جانبيه او غسلها معا معا جرحا
جرحهم مثلا مستقلا جرح في ماله قبل ان ياتيه وجرحه او جرحها وموضع جرحه مثلا احوال
في مسح التيمم فان ذلك كله واجب لما ذكرناه ومنها اذا اشتبهت زوجتيه باجنبيه فيجب
عليه الكف عن الجميع ومثله ما لو اشتبهت بحرية باجنبيهات محصورات فليس له ان يتزوج
واحدة منهن او سقطت قرعة بحسبه وضوءا بين قرعة كثيرة فغدره اما لو لم يخلص على الجميع
الحال ان يقع منها بخص كل واحد منها اذا سئل هل هو له ام لا ولم يعرف عنها فيجب عليه مطلقا
الحسن او ثلث فرائض منها وباعية مطلقا اطلاقا ولو ثانيا ان كان حاضرا وسبع وعشرين او
ثلاثين من اجابا بغير الاشرط ثانيا اطلاقا بغير اجابا ان كان سائرا وكذا اوصاف
لكن يتحقق طهرا له منها ولو اشتبهت الصغرى والصغرى كفت الثلاث مع اطلاق التثنية بين الصبي
وحشائيات المسافر ومنها اذا اختلط ثوب نجس فغسله بلباسات مخصوص طاهر ولم يكن

الرجل

انما بطل الخصم من بطل العمود اذا علمت ذلك فخرج مسئلة الشيخ حقيقة قليلة
وما قيل بعض اصحاب الاعتقاد انهم جازوا الفيد وعدهم بنائه في ان يصير بها اذا
ارتفع لفق الشط الذي هو العلم او من نصبه بقى الجواز وجوز فخرج فاسد في القول
لم يخرج وانما خلاف القول في بطل الشط وهو امر غير النسخ ولو كان فقد شرط الوعد
نسخا لزم القول بان العباد انما كانوا مستوفين حيث قيلت بعض شرائعها ونحو
اجامها وانما ان المرفوع هو الوجوب انما هو العيني على ما ادعاه الاصحاب لا التعيين
وهو احد افراد الواجب فخرج بها في الجمل بان واما ارتفاع انما مع بقا العام في
حين فخرج من كل القول في الشاذة منزلة اخرى وسياتي الكلام في ذلك ومنها اذا
بطلت اجمع فخرج في الوقت في اثباته قبل ذلك وكذا في القول بان شرط بطل
تقلب ظهر حيث تعذر في الوعيد انما هو الوجه في وجهه في العام لم يطل
لفقد شرط الصبي فخرج من الوجوب مع عدم نيل الظم التي في شرط في صحة العمل
لان الصلوة على ما افتتحت عليه وقد افتتحت على الجمع ولم يسم قولان ومنها اذا اندر
صلوة وعين لها مكانا لا مزيج فيه قبل بطل التعيين ووجبت الصلوة ووجهها في
اي موضع اذ فيها احد القولين والآخرين في ما عدا مطلقا ومنها اذا باع السيد
العبد المأذون او اعطاه في الجزاء لوجهان من ان الاذن تابعه للمالك ومن بقاء
معناه العام وان فرق في قوله في ان الذي لا يحد موضع الخوف ما اذا عاين الاذن
المطلق اما لو خرج بالوكال لم يطل على الاقر وروا في نيل الوجهان **الباب**
الثاني في اركان الحكم وهي اركان الحكم والحكم عليه وبعده قاعدة ارجع
عشر الافعال الصادرة من الشخص قبل بعث الرسل ان كانت اعتقلا وتيرة
كالحكم كالتفتن في الهواء او اكل ما يندم به التفتن في غير غير ممنوعة منها

بطل

واما الاستنباط كغير كل التاكد ونحوها ففيها ثمة اقوال احد على الا باجده والثاني على
اعتقلا والثالث في الوقت على عدم العلم باجدها مع انه لا يخلو عنهما او بان الحكم **واحد**
الاول الى ان السرد خلق العبد وما يتقنع به فكل من كان خلقا عبدا وبان اذا
تفتن امره في نفسه في اكل التاكد مثلا ولا مشقة مع ظهور المنفعة ذلك حسن والثاني
الى ان الفعل تصرف في ملك السرد فبما ذنوبه ويوجب واجيب بان الاذن معلوم عقلا
حيث لا ضرورة للمالك كالا استقلال جازي العبد اذا علمت ذلك فلقا على فخرج منها
اذا وقعت واقعه ولم يرد من يفتي فيها فتقبل حكمها حكم ما قبل ورود الشئ وقيل لا حكم فيها
ولا تكليف اصلا ومنها ما لو فني عليه المقدار المعفو من الدم مثله ولم يرد من يعرفه فتقبل
بينه وبينه الاصل وقيل نظر لان النجاسة ما بعد فلو صح الصلوة بها الا مع شيق العفو
عنها ويحتمل ان يقر ان الاصل محذور الصلوة وربما ثمة لزم من وجوب الاكل ان لم يعلم
خلفه وروى منها ما فزع بعضهم فقال اذا قرر النجاسة فخرج على فعل من الاعمال ولم يزل على
ايجاز من جهة الشئ او من جهة البراءة الاصلية لكون الاصل هو الا باجده فان قلنا
اصل الاشياء المحترمة ولا التحريم على العباد شرعا وان قلنا اصلها على الا باجده فلا ومن
قوله في هذا الخلاف الاخر ان دفعه من يكون سحابة لا فان دفع البراءة الاصلية بان ينداء
شرعية العبادات ليس بشئ على ما علم **قاعدة خمس** لا يصح عندنا استثناء
التكليف من لا يفرق الخطاب كالنساء والمجنون والسكران والغافل مطلقا بناء على اشتراط
التكليف بالعلم والاطلاق الاصوليون يطلقون التكليف لمن غير تقييد بالجهل ولكن يظهر من
قريبه استدلالهم اراده ذلك كقولهم ان مقتضى التكليف بالشيء الاتيان به امتثالا
وذلك يتوقف على العلم بالتكليف به والغافل لا يعلم ذلك فيمتنع تكليفه فان هذا لا يجب
مراعات الا في غير الفعل المختوف على القيمة دون سائر كالا محقق ويتبع على مكان

بطل

بهم استقامته عدم بطلان صلوته الباعى عن بعض الاعمال وجوب السليم والمعتكف
والحرم وغيرهم من التلبس بالعبادة وان احتمل ابتلائهم بالتكليف وما ذبح اليه
بعضهم من بطلان الصوم بالنوم بناء على الطلوع انما هو في الحقيقة لما ذكرناه مع
مواضعه على الاجماع على عدم بطلان الصوم بالاكل سيما وهو اقرب من ان ينافى الحرس
والمعنى من اشتاله الامر به وكذا عدم بطلان صلوته السابعة على كثير من الوجوه ووجوب
العقوبات على بعض الفاعلين كالتأخير والسكوت وثبوت عدمه على الزنا والعقد على
الطلاق لدليل خارجي وهو رد رعا على القاعدة ان السكوت اذا زوجت نفسها
ثم اناقت وامتنعت ان العقد صحيح وان المهر اذا لم يملكه بعد وجعل عقده
بعض الاصحاب وجوب طهره وللصالحين في ان السكوت مل وهو مكلف الم في قول
ابن حنبل وكما يصح مطلقا وفي ثابته عدمه مطلقا وفي ثالثه ان مكلفه عليها عليه دون ما
قاعدة ستة عشر شرط التكليف بالفضل حصول التمكن من اداء التكليف فلا بد ان يتبين
زمان فعله متكاملا من الزمان كان تكليفه بالاطلاق ومطابق لوجوبه في نفسه مراعاة
انظاره في وجوبه الم في قبل العلم بالشرط ثم ان حصل تبين استقرار الوجوب
والتبين متوهم اذا علمت من نوع المسئلة ما اذا دخل وقت الصلوة وجب اوجاضت
المرثمة وانقضت وغو ذلك قبل من زمان يسعها ان انقضاه لا يجب عليه ولو زال
العذر اخر الوقت كفى اذا كان قد ركب مع انشراط المكشوفة اذا اسكن الباقي فخرج
الوقت جازعا للشرط وبذا يجب الظن وان كان قائما للقاعدة من حيث التكليف بمعاودة
في وقت لا يسعها الا ان ما خرج من الوقت بمنزلة المنع الصريح المستفيض بان من
ركعتين من الوقت فمدا ذلك الوقت فيكون ذلك شرعا بمنزلة اذراك الوقت اجمع و
عليه يتفرع كون موديا للجمع ويضعف كونها ضامنا لمطامنا والمواقع خارج
فقدانهم في الوقت

يد

الوقت ومنها اذا وجد المتكلم الماء ولكن استعماله فان المشهور انما يقتضيه
وليس كذلك بل هو انما يقتضيه بشرط بعض زمان ليكن فيه من فعل الطهارة
تامة ليمتد حكم بالقدرة على الماشية فلو قيدت على غير ذلك لما كان الحرام
وفيه قبل معنى زمن الطهارة ككشف عن عدم التمكن فلا يقتضيه التيمم ومنها اذا
اليسر في شئ من تلك السنة قبل التمكن من ان لا يجب قضاءه في وجوب عدم
وجوبه عليه بسبب ما ذكرناه من كونه كائنا في السجدة او في الشجر او في الام لا وكذا لو ذهب
للماء قبل من زمان يكتفي به الا ثبات بواجب ان لا يذهب ويومئذ يسر بالسفر لم لا
ويترك العمل به في التذكرة في الحال الى وجوب القادر استنادا الى ان شرطه في وجوب الرجوع
في وجوبه فلا يلزم انما سقط الشرط بغير اتيانه اما لو كان باختياره بان ذهب الى
فلازم الا حجاب وغيره من عدم السقوط اذا كان بعد التلبس بالسفر او ما في حكمه و
يكن الحاقه بغير الاختيار ليعتد الشرط وانما ومنها اذا تكرر التعميم بمجرى معين فاما
قبل اسكان التعميم في وقتها ولو لم يات قبل انقضائها اياما فالتعميم وبعد التمكن في الضمان
وجها من تقويت التعميم مع القدر ومن عدم التعميم من حيث اتساع الوقت وتوسع
الكلام في وجوب قضاءه وسقوط موعده لزمان في وقتها بعد من زمان يكتفي به عليه
ومنها اذا احرمت في ملكه صيد فبات قبل التمكن من ارساله ودعا اعتل منها الضمان بناء
على وجوب ارساله من ارادته الاحرام كما يجب عليه اذ التلبس عن بدنه وتوهم قبل
وجوبه ومنها انما لا يلزم وجوب التمكن في شهر رمضان ثم من اوقات ذلك اليوم فلا
كانه لا يتبين عدم وجوب الصوم وكذا لو سافر سافرا طويلا بل مطلقا اسوة بالموجب
للقضية احد القولين وقيل لا يرفع الكفاية بذلك كالمصدق فعمل موجبها في صوم قاي
حين الفعل فلا يقطع طرأ المسقط ورافقه بعضهم بين السفر القدر بغيره ويمكن

بناء المسئلة فاعلم ان شرط المكلف عدم الشرط المعبر في التكليف بل
يجوز ان يكلف به فقد جوزه من حيث ان يتكفل عليه من مطهر تطهير النفس ونيل النوا
بالوضوء او بالستره وروحه اخر من حيث ان التكليف بالاطلاق و
قاعدة سبع عشرة الاكره ان كان محليا وهو الذي لا يبيح لنفسه فعله
ولا اختيارا كما ان الماء من الشئ لم ينجس بعد التكليف لانه افضل المكروه عليه فزوجه
وقدره ولا يفسده لا شاعها التكليف بالاجاب وتوسع في الممتنع وقدره حال لا تراكم
بالتقديرات والفا وهو الذي لا يفسد فعله وان شاء تركه وان كان غير محلي كما لو قال لم
ان تمكث في منزلي لا تفتلك و علم او غلب على ظنه ان لم يفعل فقتله فلا يفتك
مع التكليف ويؤلف عليه بقاء تحريم القتل وروحه المختار استنادا الى الشرايط
كونه الما من ربه محليا بقاء عليه والمكروه انما بالفتل لدا في الاكره لا لدا في التكليف
الشرع فلو كان عليه ولا يتبع في تقييده لا ان الذي يمكن ان يابح في اجابة على الشرع
قبل ان الذي به لدا في الشرع هو اولا في الاكره فلا يوجب جميع الاعتبارات الاضلال
في العمل فمن فعله لدا في الاكره فقد فعله بغير راسخ ومن فعله لدا في الشرع فقد
انقص اذا علمت ذلك فلفظا عدله فروع منها المكروه على فعل بطلان الصلوات والنصوم
وقد اختلفت الاصحاب وغيرهم في افعال العباد وروحه من حيث هو من صفة فعل النفس
حيث لم يوجب التقدير لانه الفرض ومن عدمه فترجع رافع عن امتى النظام والسياسة و
ما استكرهوا عليه والحد رافع حكمها ومن جعله اعادة الفعل وقتلها ولا خلاف في
سقوط الكفارة حيث يجب بدورها لا خلاف في الاطلاق لو كان المنافي ما بطل مطلقا
كالحدث والوجود الا ان دون الشئ الاثم ومنها اذا اكره على افعالها في النفساء
حيث يجب الكفارة ولا تقرر انها توجب حج ومنها اذا اكره على ترك الوضوء فمتم و
في

بدر

في وجوب القضاء حرجيا ان من صدق وجود الماء الذي عدمه شرط جواز التيمم ومن
عدم احكامه من استعماله الذي هو المعتبر في وجوبه في سعة غيب الماء والاحكام عدم
القضاء والفرق بان غيب الماء الذي يكون الاكره على ترك الوضوء لا يكون في
اختلاف الحكم ومنها اذا اخرج المعلن مكره في الاطلاق به خلاف مشهور الاثر لا بطلان
يعطى الزمان حيث يخرج من تركه معتكف لا بد منه ومنها اذا اخرج احد المتبايعين من
بيعه بغير مكره فان خياره لا ينقطع من انما امتنع من الشئ بان جعل من الجلبى مستوف
فان لم يتبع فزجهان اجود ما لا ينقطع ومنها الاكره على التيمم ويحصل المقصود
ومع اجتماع شرائطه المحترمة فان الاختيار لم يثبت كونه شرطا هنا وشكلا الاكره على شئ
في جواز استعمال الجلبى حيث يعتبر في طهارته قول بعض الاصحاب وقول العامة
مطلقا ومنها قول القضاء عند الاكره وهو صحيح ان تعين عليه لدا في الاكره فحين وان لم
يتعين فزجهان ومنها اذا اكره المشرع بعض الجيع من يدخل في ضلته والمقهور
ان كان المكروه الجاهل وكان ذلك في حاله يجب عليه قبضه منه وان لم يكن فلفظا ومنها
اكره المفسود منه على اكل المفسود او الاضطر في برائة الغاصب بملك وجهان
على ترجيح جانب الغرر او الجاهل شرع والاول اولى ومنها اذا وقع على مكان موضع
فاخرج احد مكره في بطلان استحقاقه نظر وعلى البطلان او جرح الاكره عن كونه من
سكانه جرحا ومنها اكره الذبح على الشهادتين ولا يحصل به الا عدم يكون الجحدي والمكره
عن ملته والمراء مطلقا والنظام الحاق احسنها ومنها اذا فعل المخلوق عليه مكره والآخر
عدم احكامه مطلقا وفي اخلال العيين كالتدويران ومنها الاكره على العقوق وكما بيع
ونحوه بغير حق وهو مانع من صحتها مطلقا ومنها التلغظ بكلمة الكفر بما بالاكراه
والافضل الا يلفظ وان قيل ومنها اذا اكره على القتل فانه لا يباح اجماعا ويجوز الفصل

وفصل ثالث فقال ان كان المصنوع واجباً عليه قوله بلسانه وان كان له ان يقبله لم يصعد
الاول من الرأيه وقرب الثاني ويوضحه ان لا يشق بغيره الرأيه واسمها باللسان
اولى فيها مراعاة الحقيقة ومنها اذا حلف ان لا يتكلم او لا يذكر كذا فانه لا يحسن الا بلسانه
بل ان دون ما يحسنه فليس هو الفاعل بالكلية بل هو الفاعل في نفسه والعلية في الحقيقة
من العرف ومنها ما قاله في هذا الغيب انها ذكر الشخص بما ذكره بشرط المقرره وهو
لفظ اليقين الشورى قد وجد جماعة من المحققين الى اننا فصل بالقلب كما فصل باللسان
وهو هو الظن به اذا اعتد عليه القلب وحكم عليه بالسوء من غير يقين وهو من جهة غير
السابق ليرافق القاعده ولنا في تحقيقها ما هو لازم ان السوء محرم من المسلم وهو ما لم
وان ظن به سوء الظن فلا يتباح ظن السوء الا بما يستباح به الظن والمال وهو يتبع
او يثبت عادله او ما يجرى مجرىها من الامور لمحقها الحقيقي وفيه من الاضمار **تأمل**
ثاني عشر اختلفوا في ان اللغات من ترتيبها ام اصطلاحها من مذاب قد رتب
الاكثر من جملهم الى الاول مطلقاً ومعناه من السوء وضعها وترتيبها على ما علمنا
بها وذهب ابو ثامر الى الثاني مطلقاً وقال انما الحق الاصطلاحي في وضعها بالترتيب
على الاصطلاح ترتيبها والباقي محتمل وفي المصنوع قول رابع وهو ان ابتداء اللغات
اصطلاحها والباقي محتمل وتوقف جماعه في المصنوع وذهب عبد بن سليمان الصوري و
جامع الحان ان لا لحاظ لا يحتاج الى وضع بل تدل لنا انها اربع معانيها من ان كانت
كأن تكون في المصنوع ومعنى كلام المتقدم في النقل عن ان الحاشية مشروطه كمن لا يد
من الوضع اذا علمت ذلك فخرج من القاعده المصنوع المرفقة بمبدأها من المصنوع
وغيره اذا تخرج الرجل امرأة بالغة وكان قد اصطلاحاً على سبيلها لان بالانجيل فصل
الواجب الغف وهو ان تصف المصنوع الاصطلاح المصنوع او ان كان نظر الى الوضع لم يدر
نيم

ع

فيه وجهان ويمكن القول بالبطون في القول بالتوقيف لأن الموضوع للضرورة غير ملزم
والملزم غير مقصود ويثبت القول بالإيجاب ومنها اذا قال باحوال من الحلال وفيه وجهان
في المصنوع وهو ان لا يتكلم ولا يذكر كذا فانه لا يحسن الا بلسانه ومنها اذا حلف ان لا يتكلم
ان قلنا بالتوقيف ولو قلنا اصطلاحاً لا يتكلم ولا يذكر كذا فانه لا يحسن الا بلسانه ومنها اذا حلف ان لا يتكلم
من العرف ومنها ما قاله في هذا الغيب انها ذكر الشخص بما ذكره بشرط المقرره وهو
لفظ اليقين الشورى قد وجد جماعة من المحققين الى اننا فصل بالقلب كما فصل باللسان
وهو هو الظن به اذا اعتد عليه القلب وحكم عليه بالسوء من غير يقين وهو من جهة غير
السابق ليرافق القاعده ولنا في تحقيقها ما هو لازم ان السوء محرم من المسلم وهو ما لم
وان ظن به سوء الظن فلا يتباح ظن السوء الا بما يستباح به الظن والمال وهو يتبع
او يثبت عادله او ما يجرى مجرىها من الامور لمحقها الحقيقي وفيه من الاضمار **تأمل**
ثاني عشر اختلفوا في ان اللغات من ترتيبها ام اصطلاحها من مذاب قد رتب
الاكثر من جملهم الى الاول مطلقاً ومعناه من السوء وضعها وترتيبها على ما علمنا
بها وذهب ابو ثامر الى الثاني مطلقاً وقال انما الحق الاصطلاحي في وضعها بالترتيب
على الاصطلاح ترتيبها والباقي محتمل وفي المصنوع قول رابع وهو ان ابتداء اللغات
اصطلاحها والباقي محتمل وتوقف جماعه في المصنوع وذهب عبد بن سليمان الصوري و
جامع الحان ان لا لحاظ لا يحتاج الى وضع بل تدل لنا انها اربع معانيها من ان كانت
كأن تكون في المصنوع ومعنى كلام المتقدم في النقل عن ان الحاشية مشروطه كمن لا يد
من الوضع اذا علمت ذلك فخرج من القاعده المصنوع المرفقة بمبدأها من المصنوع
وغيره اذا تخرج الرجل امرأة بالغة وكان قد اصطلاحاً على سبيلها لان بالانجيل فصل
الواجب الغف وهو ان تصف المصنوع الاصطلاح المصنوع او ان كان نظر الى الوضع لم يدر
نيم

بالاحاد و فرعون في ذلك وجوب التتابع في كنهان اليمين وعدم سوره الا عندنا ثابت
 من غير التتابع و انما يتقرر انما يدعي في القبح من القرائن قاعده تدعيه عشر اطلاق المشتق
 كاسم الفاعل والاسم المفعول باعتبار حال حقيقته بلا نزاع و اطلاقه بما يتألف المستقبل
 كقولهم انك ميت وانهم متيون مجازا قطعيا باعتبار الحاله في غير ذلك و انما يصح عندنا
 ان حقيقته موهوم و انما يمكن تقديره كالعرب ام لم يكن كالكلام و الثاني انهم مجازا مطلقا و
 الثالث التخصيص بالتمكن و غيره و يوقف الامر به و مما عرفت فليست هي شيئا و محمل الخلاف
 ما اذا لم يطرأ على المحل وصف وجوبه و يتناقض المعنى الاول و ايضا و كان نارا و القتل
 و الاكل و الشرب فان طرأ من الوجوه و ما يتناقضه او يتبادر كالمسح و مع انبساط
 والقيام مع العقده فان لم يكن مجازا اتفاقا مع ما ذكره في المحصول و غيره فلا كلام اذا
 اشتق محموله كقولهم زيد مشرك او قاتل او متكلم فان كان محموله مع كقولهم انهم
 و انما في خارج و اقل واحد و السابق مراتب و قد فاضلوا اليه بها و اقتضوا المشتكين
 و هو فان حقيقته مطلقا و كان له حال ام لم يكن و لا شك عليه بان لم يكن كذلك و قد
 الاستدلال بالنصوص السابقه في زمانها فلما استقبلها باعتبار زمن الخطاب عندنا ان
 الابه و الاصل عدم التميز و لا قائل بالمتناع او الاستدلال اذا عرفت ذلك فيتمتع عليه سبيل
 متناهيا لو قال انا متربا بغيره او لست بشركا لانه يكون اقرا و انما هو ما لو قال انا مترب
 ولم يقل بغيره لانه يكون اقرا و لا اعتدال ان يريه الا قرا و انما لا يريه و قد عرفت
 ما لو قال بالقياس مع فانه لا يكون اقرا و ان افق بالضمير جزم لان المضارع مشترك
 بين ايمان و لا يتقيا و منها حاله و قال و قد عرفت على مكان موضع كذا فغاب بعضهم
 مله و لم يبع داه و لا استبدل و اذ ان حقه لا يطل و لا فرق بين غيبته حاله و
 و بوجه مع اعتدال البطون معنا نظر الى العرف و معنا اذا قال الكافر انا مسلم و لم

بالكلام

بالاسماء و لا و قد عرفت حقيقته في حال ام لم يكن عليه به و يثبت عدمه كقولهم مطلقا
 لا احتمال ان لا يثبت و منه الذي هو عليه السلام و منه الذي هو عليه السلام و منه الذي هو عليه السلام
 القائل طالق مع قصد طلاق زوجته في وقوع الطلاق عليه و جزم ان يثبت في القتل
 بالوقوع نظر الى حيز الاطلاق و من ان الى قصد و منه الذي هو عليه السلام و منه الذي هو عليه السلام
 و هو صحيح وان قل و منها اذا قال و قد عرفت مع حفاظه القرآن في دخول من كان حافظا
 و منه الذي هو عليه السلام و منه الذي هو عليه السلام و منه الذي هو عليه السلام و منه الذي هو عليه السلام
 الشجره المبركه فان الكرامه لا تقتضي بزمان ان يثبت بل يتحقق وان زالت و في شجرة لما
 لم يثبت بغيره في قولهم ايها وجهان مبناه ان يكون الاطلاق في مجازا كما عرفت و لا
 في اراده الحرف بالصله و القوم القريبين من الفعل قاعده ك في جواز
 انما كل من المترادفين مقام الاخر يعني ان حيث يقع النطق باحدهما في تركيب اللفظ
 ان يقع النطق بغيره بالآخر فلا يذهب احداهما لغيره مطلقا نظر الى ان المقصود من اللفظ
 انما هو المعنى و هو ما قبل و الثاني عدمه مطلقا لان معنى اللفظ قد يكون من عوارض
 اللفظ لا من حيث ان يقول مررت بمصاحب و زيد لا يقع بغيره و ان كانت ذمته و لم
 لصاحب و كما يقول ميمهات يخطي بعد ولا يقع فاعلم خيرا من مفسد و لا ظاهرا و لا
 فلا تقول ما يجهل الا زيد و لا زيد ما يجهل الا هو و مع ذلك مع بعد و الثالث ان
 مختلفه و واحده دون لغات مختلفه حذرا من اجتماع اللغات و لان احدى اللغتين
 الى الاخر مع العلم فلا تضم الى المستعمل اذا عرفت ذلك من فرع القامه تكبير الاحكام و قد
 اختلف المسلمون في جوابها بغير العربية اغتبارا للثبوت و عندنا ان العربيه تتجبد للثبوت
 ولكن لو جزمنا بالرحمن او الرحيم لم يصح ايضا لما ذكر و لو قد عرفت و قد عرفت انما
 من اللغات من غير الترجيح على الاخر و يمكن ادراجها في القاعده و لا يتبدل العربية

ك

المستوفى به قوله

المراد باللفظ

[illegible]

الشرع في يد حقنا الحكم حقيقة لانه قد اعترف بطلانه ولم يكن حلالا لمكان القول له
عالمنا جيترو لوقا التاين ان حلال الحكم بغيره لانه قد تكون غلط في ظنه ولوقا
ان من احق الحق وعدمه وان الروي مشترك بين العلم والنظر والاشجع لعدم
الوقوف انما يفسر بالمعلم لقيام الاعتدال في استصحاب الروي ومنها شرف يستعمل حقيقة
بغير الشري وعين ما كقولنا ان احدا من اعضاء بدنه وشروا بعد بحث دما من
باعدو والخصيل والا فله معنى بعضادات ويتقصر في قوله رجل ولقد استعملت بغير
الشرع فاطب احد اصحابه بهذا الخط فيحيى ان يكون نصيب الشراء سدوان يكون انفسه
الصحيح فليكن بالبدنه وبزنا يكلو ويرتب عليه عدم الحكم باجد ما وزان فزان على الشق
الا ومن قسم المشترك ومواساة الجمع بين معنييه وينفع في الثاني في امر متعدي اذا
قال السيد لعنه ان رايت عينا فان حرجها ان الزنا فان جئت بآراء من العيون والاشراط
مؤيد الجمع بانفسه عدم حتمها فانيه وهو باهل يتقدم اعتدال بدون وثيرة جميع
وعلى الاول لو ان الزنا في اراده بعينه او عرفت من بعض ثبوت الحكم او غيره من سبب انافيق
على التوالي لا يروى اليه من ان يقع على علمها ينفرد بها او كذا في القول مع الجمع على عدمه بطلان
لعدم العلم بالصدق في الجمع فحينئذ في اراده احد ما او فانه يرحل ضرورة الى التوالي من الجمع
مكافئته ولا انما يظن بانيه من انما يارفعها في قوله ان الكتاب في تحجب الا في غير ذلك
واما منه فتدرك كما تجوز ان علمه فيهم فلو انهم يطلق مع العلم الصالح كقولنا في عين شتان
ذات خارجا من على المال كقولنا قد راعى انفسه بده وقوله ان من لا يراعى ارفع مثل الحشرك في
معنييه على علمها في عدمه وحمل الكتاب باجد ما الحق اشرعه والا فورا اعتبارا وماها
لتعديع ما عندنا في صحيح العلم من ان عبد الله لم يرد منها ان الشقاق بطلان في الاخر
الا صدق قد روي انهم على العار من غاب الشقاق فان كان الشقاق شذوذا وحلهاته

عليه لم يدخل الا بالثاني وان كان متواطفا فقد دخلت عليه ال وور للعلوم على احد القولين
وسايق فيجعل عليها ايضا وفي الاكتفاء باحد الوعد انما هو العموم يكفي بالاجزاء المصنوع
عندنا ذلك لوجوده محتمل في اخبار كثير ويدل عليه ايضا قوله في وقت المغرب
ما لم يسطر في الشطرين فان الخبر بالثاني المقتضى للمعنى هو الخبران وور بالثاني
وهو معناه واما بان كان الحد هو الاخر ومعه قولهم في المسطح المستقيم انما هو البيت من
استطاع اليه سبيله فقد قيل انما هو البيت من استطاع اليه سبيله وفيه وهو المعضوب ان
اذا وجد من سبيله غيره وتناوله بها مع ان اقام فعل الغير مقام فعل الشخص كما في سبيله
اعراب الية والمخاض فيه ثلث اوجه احدها ان المعدوم هو ج بفتان الى المفعول ومن هو
الفاعل والتقدير ان في المسطح البيت والثاني في ذلك ان شرطه هو انما هو هدف و
التقدير من استطاع اليه سبيله فليعمل والثالث ان من يدرك من الناس ما انه يدل بعض
من كل والتقدير وسط المسطح من الناس في البيت فاما الاول فيكون العمل في الامر من
جميعا بن حقيقته والحد الثاني والثالث لا يكون جميعا بينهما لو ان كل في البيت صلح
على ان يفسر ويخرج والاول ان تناوله بها من جميع العموم لا الاشارة اليه انه عندنا مراد
صحيحا عن علمه انما امر على المخرج وقد عرفت ان يثبت ويصلح عند وروى في الاول
الاول ان المعنى في تقديره وسمي على الناس ان في المسطح فيكون تانيه جميع الناس اذا
تعلقن مسطح من ايج وهو ما سمي من جميع اللفظ ان الاتيان بالفاعل بعد اضافة
المصدر الى المفعول مثلا حتى قيل انه ضرره فلا يليق بانقران

الباب الثاني

ان في

كب

فأعله ك انما قد مدلول الحقيقة على غيره دون الجاز وان تعدد في النوع الوا
فهي مشتركة او متواطفا في الوقت كذا في سنده على جميع اهل المعنى بالقرينة او بدونهما
من خلقه مشهور بتقدير الاشارة الى السيدان فقد مدلوله بحسب اللسان في اللغة قد
الحقيقة الشرعية ثم القرينة ثم اللغوية فان تعدد اهل على الحقيقة لدليل خارج عن الجاز
ثم ان الحد كما الحقيقة وان تعدد اوصافه او مشركا وقد يرجع بعض افراده بالقرينة كشر ك
الحقيقة اذا تعدد ذلك حقيقة على ما ذكره في سندها ما لو كان اقرا وحي لم يدرك مثلا فانه
يحمل على الدينار من الذهب لا من حقيقة غيره لانه قد عرفت ان احدى معين وان تعدد افراد
الذهب في الاشكال فان تساوى جاز الاقتصار على تلك القيمة ودون المعنى في اوجه
غيره من فخره وعلوه كما يتفق في جنس البدن كما لا يفرق في جميع الاعين ومنها ما اذا ارادنا
ما ليس حقيقته غيره ولا محاذ كما اذا اختلف مثلا في الاكل والادوية المشي فان ذلك يكون لغوا
لا يربط عليه شيء واما الحقيقة في المعنى لفظها واما الجاز يكون اللفظ لا في المعنى
التي تدبر في اللفظ لا في المعنى لفظها ان اللغات اصطلاحية لا تجري على ما رآه ومنها
قوله لا صلح الا بما شهدا الكتاب ولا صلح الا بغيره ولا صلح الا بولي ولا صلح لمن
لم يثبت اوصافه ولا يمين قوله مع فاعله ولا فزوجه مع زوجه ولا لغيره مع سبيله ولا شبهه
ذلك كثير فان في الحقيقة غير مراده منها لوجودها من المذكورين فيمضي على اذ الجاز وهو متعدد
كقوله في العبد ونحو ذلك فان في الاول اقرب الى في الحقيقة فيقتضيه انما في العبد انما
جميع الاحكام واللازم من ذلك ان في الكمال ليقا الحقيقة مع غير في اللفظ على الاقرب ويتبع عليه
التبعية على خلاف ما عرفت من العلم ان في ذلك الحساب فظاهر فاعتقن لروى في القامع قل من عرفت
بها من الاصول في باب الحقيقة والجاز كقوله في فتا حقيق كلامهم ووجهه اوصافه ومنها
قوله لا سبق الا في فضل او في اوجها فان الحد في الشرع عيب حيث لا يولد في المناهية مطلقا

آب-آبی

五

عنه عز وجل ما أكلوا من ثمره حتى بلغوا الجبل أوهى الله بهم حتى نَسُوا ما آتاهم من الله فليحزنوا الذين نَسُوا ما آتاهم من الله ولعلهم يحزنون
فصل في الوصف العنصري لثوبت الخضر كل واحدة عصبية ذات إبرة ذات عصب واحد يصنع خلقه الله
الإنسان منه ولا يرى بغيره خلقت من الطين والطين على الثاني لا بد من العنصرين والطين عصبية
لله في الأرض علف وفروص هذا الباب كثير وأمرنا في شهره لنقتطع ما ذكرنا من أحوالها والحمد
للمنعم على إتمام ما كتبه ونقشتم إلى التبرع به بعضنا ليكون ذكره إلى التذرع به على الباقي
فقد أفاضناكم بكتفه وقم وأرسل العنبر والخلوق المصير على الذات كذلك جعله دلو صوم
على تقدير ذل فيقبره بعد ذلك وصلى ما أن الله الباطن العلم بقدر ريشته من معدن كان قاله
الحاج ومن عرفه ما إذا قال لعل جدته طلاء أو الطلاق أو طلقه ما يكون كتابه على
الصغير فنعبدنا لا يقع من كماله فيعبر عن الكفاية ومن أفاضه بالكنائس من الله عز وجل
ذلك وبنايل الزمان لا يخرج من طائفة ما يخرج بالإجماع وهو يخرج المصير دلو صوم إلى بذلك
ضعفه بأن العنبر دلو الصناعات متلفات من التلوث ولم يثبت خلقه من التلوث
ومن ثم يثبت بعض العنبر طائفة خادعة وبعضها لهم الباطن المتقبل وبعضها بالأسرار
مضاهي الأولى لا يخرج ذلك ومنها السليم وهو نوعان أحدهما الخلق المسمى المسبب
السبب كتحية الحوض المملوء بالماء والثاني عكس الطلاق اسم السبب على السبب
وهو ريعان وقيل وجع عنده بالمازني وصوره قاطع وعاني كقولهم سئل العارفين
وهو صوف الأديان والحب الزينع البعل والى أني أخبركم كذا مشكوا به ولا ريعان
من التكليف قبل وضع النفاضة على الثاني من العنبرين الأولى والى أن السبب
يدل على المسبب العنبرين دون العكس كالأول مثلا فربما يدل على الثاني والوضوء دلو صوم
لا يدل على البول والعلة الخارج والمراد غير الأولى من أضوا أن لا تلتفت في الذين من
جهد أنهم مثلا هو الداعي المصير العنبر ومعلوم أني أنما في ثوبه لا توجد إلا ما فخر

ما إذا حلف لا يأكل من ملة الشاة فان الميم غير ياء الاكل من محتمل وفي حملها على الياء
الوجهان ومنها اذا ادعى له براءة فانزعه على من انشأه واليهالك ويجوز ان يكون بالعرف
او يختص بالاول دون البعض فيه الشاة وغيره ومنها لو كان له زوجتان احداهما فحلف
بنت عمه ولا ضرب بنت رجل سواه اجمع هذا اذا انشأه في الناس من غير ما ينادونه
الا بذلك فقال الزوج زوجة فاحلف بنت عمه فان لم يكن له بنت عمه فبنت عمه
فبعض قولهم فلو لم يكن له بنت عمه فبنت عمه فبنت عمه فبنت عمه فبنت عمه
والا فلا يجوز حمل تقدير الاسم المشهور في الناس لا ما بلغ في التعريف **مسألة**
صبي اعتقد كعب واشترى من النسيخ والزامان كقول الفاضل حكمت اضرارك
في اصل اللغز وقد جعل في الشرح امينها بان استعملت لاصطلاح حكم كانت مقولة
الى الاشياء عند ما انفارت القصد للاحتمال في انقراضها اليه والمحال في حصول
الشك في ارادة اصدقها فالاصل يقتضي معاقبة الاضرار وعدم تقبله **قاعدة**
مسألة ينصرف اللفظ الى الجواز عند قيام التزمين وكذلك عند تقديره ما عاين الثالث
صونا للفظ من الهمال ويعبر عن ذلك بان امال اللفظ اولى من احوال اذا تقرر ذلك **مسألة**
فلما علمه فروع منها اذا قال بنو ادم كلهم احرار لا تحقق عليه تخلف ما اذا قال
عبيد الدنيا كلهم احرار فانهم يستعملون وجهته ان يطلق الابن على الابن الابن
مجان على الاصح فالحققة انما هي الطبيعة الاولى وهم احرار في غير ذلك تخلف قوله عبيد
الدنيا فانهم ثلث ملك عبيده ومحملة لاختلاف عبيد في الاول انما يابا بانه تناول
الاولاد للتحفة كما ذهب اليه بعضهم او لتعذر حملها على المحنة **مسألة** في جنة الاشياء
فيكون على محال هذا كله اذا لم ينزل الجواز او ما يشمل والاصل لللفظ ما نوله ومنها
اذا ادعى بعين محالها على حرام على الموصى لم يكتفى به فيكون صحيحا وان كان اسم الفاعل
حقيق

حقيق في احوال ولا شك ان في احوال حملها على الموصى لم يكن حرام ذلك لوجوب احواله من
الفايدة فيحمل على الجواز ويحمل قوله عدم كونه رجوعا استصحابا للحكم مع الشك في كون
رجوعا اولا مجرد الرجوع في ذلك الى ملأه القرائن احوالها والمحال في رجوعه فان الرجوع
ومنها اذا وقعت على اولاده وليس له الاولاد الاولاد فانه يرجع ويكون وفقا لمع
لتعذر حملها على الحقيقة مع امكان الجواز في ظهور ابدته ومثله ما ان استعمل اللفظ
اراده المحرم كقول الاعلى في الاحكام ومنها اذا نوله شعبة متعلقا بالشرط فحلفه
بما يقتضي البطلان لا بشرط المستحار ان لا يتحقق الاستحلال كعظيم واللفظ حقيق
في العاريد والخبر الصحيح حمل اللفظ على الاحكام للاحتمال في انقراضها اذ تمام عدم اخصاها
في لفظ ومنها اذا قال عديب او قريظ في يديفان الاقرار لا يصح على المشهور لان الشك
الشرطي انما ملكه وذلك سائر لمدلول اطره كذا قالوه ولم يحمله على الجواز بل على ما
كان لو تقرر لنا وجعلنا في زامع ان الحثا انه حقيقه او بان الاضافة تصديق بادي
ملا بسكاين هذه دار زيد لدار التي يسكنها بالاجرة وغيره ومثله كونه في العرب وهو استعمال
وجع قوله عديب اقرب يصح الاقرار بغيره لان لفظ ملك لفظ من حيث ظهوره لا يتحقق
وامكان اراده ملكه كالمرفق الواقع كما هو الواقع من معنى الاقرار واما الاقرار في قوله ومنها
اذا قال لعنه انت مسلم ان العبد الذي يدبر حركتنا انك معتقد باننا نعرف بحاله بذلك
فعلهم يكن حراما لم يكن القتل له ما لم يجره بغيره ويجوز حمل لفظ العبد على الجواز مع ان مدلوله حقيق
بما يقتضي ما بعده الا ان جعل حقيقه باعتبار ما كان ومنها اذا حلف لا يشرب ماء البئر وشرب
بعضه لا يحنث لاسكان حملها على حقيقة ويومع ما ذكره لان الاشتناع منه اجمع على قوله الا
فان شرب اجمع غير ممكن فيحمل على الجواز ويمكن حمل الشرب على بعض ما لم يخلف ما لو كان
فان شرب اجمع ممكن فيحمل على جبره نصيا او ثانيا فاعلم ان لم يدله على غير ما ذكرناه

كما يدل على ان الخلق على غير ما ذكره بعض المعتزلة فثبت بالبرهان ان مقتضى خلافه
 ترجع الى مقتضى مطلقا ومنها اذا قال له معنى الله اذ جاءه داس الشجر لم يضر شجر
 معه الصبي لا يضر صبيته في الاقوال المعلق مع احتمال ان يريد به التماثيل فان القول
 لا يجب اذ لا يخلو انما يجوز ان يثبت في ذاته قبله فيصنف انما عليه وحده
 على الحقيقة يمكن ومن لواحق هذا الباب البحث عن دلائل اللفظ حقيقة كان ام مجازا
 وعرفنا ان منطوق ومفهوم فاما الاول ما دل عليه اللفظ في محل النطق والثاني محله
 في المفهوم فثبت ان مفهوم موافقة ومفهوم مخالفة فاما الاول ان يكون المكسوت معتبر
 موافقا في الحكم ليس محسوب الخطاب ولحن الخطاب والثاني ان يكون المكسوت معتبرا
 في دليل الخطاب وهو انما هو مقتضى مفهوم مصنف ومفهوم الشرط والقياس ومفهوم
 اللقب والعدد والمحصور والزمان والمكان وغيرها **قاعدة** كبر مفهوم الموافقة جهم
 عندنا عند الجميع لان الحكم في الحكم عند اول سبب المنطوق ومن ثم نرى لو كان سارا
 ومن مثله قوله تعالى ولا تقولوا لما اتيكم من كتاب الله ان هذا باطل وهذا باطل
 ما فرق الخيال من قوله تعالى فمن جعل مشتاقا في قوله ما دبر ما دون التقطار من يوده اليه
 وعدم الاخر من يوده اليه وهو يتبين في الاذن فلهذا كان في شرحه اولي ويظهر بغير الحفظ
 وانما اشعرنا سبب الحكم عندنا فاعلمت ذلك فمن فروع ما لا بد ان المالك للقول
 في جميع شاعره بما شافنا يجوز له بغير ما ذكره بطريق اولي نعم لو دللت القران على انه حصص
 الدين في القدر المعين للادب فاق بالمشترية فهو لم يحن الزيادة لا انتفاء الادلة لا
 من فروع المشكلة ما لا يقل ولا يكثر عليه بغيره مع هذه الغلبة بعشره وكانت سارا
 ما شافنا لا يصح ايجاصلا بالماثر ولا بد منها مع ان الاذن في بيها بالاعتراف يدل
 بالمفهوم الموافقة على الاذن فيها بالماثر ولو ان ابتداء في السبع بها مع مقتضى العبرة
 في الزيادة

كبر
 المفهوم الموافقة

في الزيادة حيث يدل عليها بهذا المفهوم والوجه في المنع ان اللفظ المنطوق به وقع
 لا غيرا واما الاصل في استقامة المفهوم في الاصل في الفرض بطريق اولي **س**
مسألة دلالة الالتزام جهم في كثير من الموارد وان كان من قبيل المفاهيم وذلك
 مثل ان يتوقف دلالة اللفظ على الحقيقة على شئ اخر كقولنا اعتق عبدك حتى فانه يستلزم
 تسليمك حتى اذا اعتقدت بديننا دجونا في الحكم لان الاعتق لا يكون الا في مملوك ومن
 فروع المسألة انما قال انما انك في الدنيا دون الاخر فيجوز موافقتها لان الماثر
 في الاخر تابع للماثر في الدنيا فيلزم من وجوده في الدنيا وجوده في الاخر لان وجود
 الماثر في الدنيا وجوده في الاخر لان الماثر في الدنيا وجوده في الاخر لان وجود
 ويظهر من عدم اللزوم عدم المماثل وما تقتضيه اعتبار الدلالة الالتزامية وطول ما
 يقتضيه المماثل بالجميع بالالتزام فانه لا يندرج في السبع عند الاطلاق كالباع السقف فانه لا يدل
 بما عليه من الزوال عليه بالالتزام وموارد كثيرة في تضاعيف الغدة **قاعدة** كبر
 ذهب جماعة من الاصوليين الى ان مفهوم الصفة والشرط جهم اي يدلان على الحكم عند
 انتفاء الصفة والشرط ليس بجهم وفصل اخر من جعلوا مفهوم الشرط جهم دون
 الصفة ولا فرق بينهما بين النفي والاثبات ولولا شك في دلالتها في مثل الوقت والوصايا
 والنذور والايان كما اذا قال وقتت صلاحي الاولوي الصفاء والاكافا فمما لا يخفى ذلك
 وانما تظهر الغاية في فواضع يتفرع عن المماثل منها فترسيم اذ يبلغ الماء فلتبين لم يخل
 وقول الصا دق ثم اذا بلغ الماء كرا لم يجسم شئ فليجسم مفهوم الشرط يدل على تجسيم
 ما دون تجسيم الملائات لا من موضع النزاع اذ لا خلاف في تجسيم مطلقا بالتقدير بانما
 فيكون جهم على التقابلي لعدم انفصال التماثل كالمقتضى لا من تجسيمه باهما لا يقول
 الاكثر فانه شئ من له ولغيره من حيث العموم اما لا يطلق منها واذي بعض الغفلة اجابا

كبر
 مفهوم الصفة
 والشرط

اشبه في العمل بمعلوم بمحدث وبنوا من شيع العمل بمعلوم الوصف **قاعدة كوي**
 ان يكون مفهوم الوصف والوصف شيئا فاما في العلم بطريق التمثيل فانه في العلم
 فان لم يدر ما عليه احرس من يدعي ان الشيء في الغاية ان تكون العا من غير تلك الصفة
 اولى با الحكم من المصنف بها او يكون وجوبها بالاولى ان كان مالا من سائر الغفم
 ومنه ما ذكره فقال في سائر الغفم الزكوة فلا يلحق الشيء فلا يدر السهم وما لم يدر
 من غير ما يقع كلام الابدان ويكون السهم هو المالك فان ذكره ان امره لا يدر في نفسه
 في عينه فان قدرت ذلك من فروع المسلمة ^{الطائفة} اذا كان على ان اعطى وجبه كونه
 فاقطع حرمه ان قال بعد فاقطع مسلمة فقتل لا يجوز وتعين ما ذكره علا بدوله
 الغفم فقتل مجزأ لا اكل ولا ركز العيب واكثر ليس للتمتع بل هو ان لا ياكل ولا يركز
 كمن

3

في الاول دون الاول استنادا الى دلالة المعرف وقد ينحل الحكم فيها معادياتها بحيث يوجبها بالاول
في وجوبه ويقتل الزيادة والاعتصام قبل التعديل بوجوبه وتصديده الى اجل معتبر فلا يكتفي
شبهه شرعا مع جعلها او احدها بالاول اجل الى الزيادة ونحوه وهذا واحد لا يصلح ان يفتقر
لا يكتفي في معتبره باكثر من الرجوع فيه الى الشايع في غيره ويكون الفرق بان اللفظ اذا دل على
مشترك او على غير بعض الوجوه بحيث يمكن الرجوع عند التنازع الى مفهوم اللفظ مع وكذا
لو استبعد معناه من المعرف ونحوه بخلاف ما لا يدل اللفظ وما في معناه من غير نظر ومن
ثم ذهب بعضهم الى عدم جواز التنازع بذلك من دون التبيين بحيث لا يكون معلوما بينهما
ولرؤية وجوبه معناه ما دون من كراهية تعليم الاطفال وحلق الشعر لربو التعظيم لادخل
عليه بشرطه فلو اذاد التعظيم باعداد من التعظيم قبل سقي النهر الخا خرا ام من قبل يذبح
الاول فيخرج على اقتناعه ويغير بهذا الكراهية بمرج واحد ونحوه فيصدق الاسم به ومنها
انما يطلق احكامه في دلالتها على معنى فان عدتها تتحقق بوضع الاول في الاول وبالثاني في الثاني
والمتكلم موضع خلافه ولكن بناء على القولين والافقوس فتعده انفسا بما عليه وضع
ايضا لتعلق احكامه في الامم بوضع ملين ولا يتحقق وضع الحمل المضاعف اليه الا بوضع
بجميع ولا ان الفرض من العدة استلزام الرجوع من الحمل ولا يتحقق جوده ومكانه وسيلان من
خارج ومنها ما لو تعدد الصوم يوم تله امراته فولدت فوا من كل واحد يوم فم في وجوب
الاول والثاني والرجوع وان قبلها الاول وقت عليه نظائره في ذلك **الباب الثالث**
في الاول امره التواضع فيه فمضد **الاول** في الاول امره في لفظ الامر مودع في مشترك
نيل كذا وقيل ان المعنى في امره او امرنا رسول الله بكذا متبني في القول بالان بالوضع في طلب
الفضل في طلب ما لا يشاءه وانما من المعنى لا يكون امره حقيقة واعتباره بالوضع من الفرق
انما يدل او جيب عليه كذا وانما ظاهرا لم يشك وان تركتها قبله فانها من الامر وليس بالامر

الاول امره التواضع

ودخل

ودخل في مطلق العطف الا في باب العطف بغيره فمضد اضل فانما يعتد في الاعيان خاصة
كاسيا في يتحقق لذلك وورثا التمييز في كثير وجوبه ما ذكر في الارباب في المعنى والشرط بعضهم
مع ذلك العطف بان يكون العطف ايجازية من المطلوب منه وامر ان الاستعداد وهو العطف
ورفع العصور ونحوه والثالث جميع الامرين معا وقيل ان الامر مشترك بين القولين في الفعل
وقيل قوله وما انكرنا الا هو هذه **القاعدة** الامر مشترك بين العطف افعال كما تركه وانكره
او امره الفعل كقولهم وصاروا الحفا في المحزون باللام كقولهم قتلوا فلان هذا السلم للوجوب
عند اكثر المحققين اذا لم يتم قريب من مفهوم وفي المتكلم ملازم كثير هذا اعداء والثاني
انما يعتد في العطف والثالث في الابهام والافقوس انما مشترك بين الوجوب والعطف وانما سطر
مشترك بين ملين وبين الارشاد وانما سطر انما يعتد في العطف في العطف مشترك بين الوجوب والعطف
وهو العطف وانما سطر انما يعتد في العطف في الوجوب او العطف ولكن لم يتبين لنا ذلك والثاني من
انما مشترك بين الوجوب والعطف والابهام والثالث انما مشترك بين العطف والعطف
بما ذكره في العطف وهو الاول والثاني والثالث انما مشترك بين العطف والعطف التي ذكرنا
والارشاد والتدبير وانما يعتد في العطف مشترك بين العطف والاحكام وهو الوجوب والعطف
والكراهية والتعظيم والابهام والثاني انما يعتد في العطف لراعي من العطف ولا دخل في العطف
عشر انما مشترك بين العطف والوجوب والعطف والتدبير والتعظيم والابهام والتعظيم
والارباب انما يعتد في العطف والوجوب والامر بوجوب العطف واذا اخذت منه مع الاول انما يعتد في العطف
في القول الاول وهو الوجوب يلحق منها سبع عشرة قولا اذا قدر ذلك من فروع في العطف
انما يعتد في اول الاحكام من الكتاب وامرته اكثر من ان يحصى ومن فروعها في الفروع ما لو
قال من عجب عليه طاعة كعبه افعلكم لا يخرج ما يعتد في العطف الا من العطف من اللفظ
عنى وجوب ذلك عليه ما سبق **القاعدة** **لب** اذا قلنا في الامر بوجوب فروع

لا

لب

ما فيه في المستقبل فقد يوجد سببها وقد لا يوجد ومن فروع القاعده ما اذا قال الشخص
اعلم اني قد فعلت ذميتي فليكون ذلك اقرا او فروع الطلقات ام لا فتقبل او لا يكون اقرا
لا نه اريد ان يعلم ولا يحصل هذا العلم ويجعل كونه اقرا او لا قلنا بالقاعده به لا ان يعرف
فما كونه اقرا او لا وهذا هو **القاعده لو** اذا ورد ان سببا اقرا او لا فتقبل او لا يكون
متاخرين من الثاني غير معطوف فان منع من القول بكونه اقرا او لا فتقبل او لا يكون
او فروع حل الثاني على التاكيد غير اضرب وجعلوا سببا ما اذا كان لم يمنع سببا منع كسب
صل كسب من فتقبل يكون الثاني فوكيد انهم على ما في التزم وكلفه انما كيد في منعه وقيل
ان يعمل بها القاعده التامس واقتار في المحصول والا مذهب في الاحكام وقيل بالوقوف
للتصاير فان كان الثاني معطوفا كان العمل بها ارجح من التاكيد فان حصل للتاكيد وجان
يشي من الاثرين العاديين تعا دونه هو والعطف فوج فان ترجح احداهما قد سناه والا فتر
واقتار الاثرين العمل بها في هذا القسم ايضا اذا تقرر ذلك فبشرع في القاعده ما اذا
خاطب وكيل بشي من ذلك كما اذا كان له زوجتان مثلا فقال لغيره طلق زوجتي طلق لها
بالنكاح او كرها لا مباله للعنف كك من لم يبعد فعل الكايل فليقبل زوجتين واعتاق عبدين
يبيح على ما ذكره وهذا الحكم ياتي في الزوج الواحد ايضا اذا كان خلافا راجحيا ونظرا ذلك
كثيرا ولو كان احدا ما والا فخرها عما عن جميع كل يوم **القاعده** انما في المحصول المعلق فان كان
الثاني غير معطوف كان تاكيد وان كان معطوفا فقال بعضهم لا يكون داخل تحت المعلق
الاول والا فمع العطف والا شيعه الوقت للتصاير بين ظاهر العمود وظاهر العطف وتخرج
في ذلك ما اذا قال اوصيت لزيد ولغفره بثلث وزنيه فغيره اوصيه او جرد وصفه زيدا
بمغفره ام لا وكونه قد سمى المغفره او ام اخره احدا اشكاه حكمه فمجهولان يعطى اقلهما
يقول ولكن لا يجوز حرمانه وان جاز حرمان بعض المغفره والثاني ان يعطى سببا من سبب

ما فيه

لج

لد

له

لو

الشرح في الاصل انما يعمل في الوجوب لان الامر عليه والحرر لا تفرق وشيئا على الايجاب
وقيل للاسباب ومن فروع القاعده ما اذا تزم على كذا امره فانه يثبت له القبول في
الدين الحديث ولكن هل يجب ذلك او سبب وجها من سببان على ما ذكرنا في الوجوب فبشر
منه ليدل على رجي ومما لا امره للتاكيد في قوله كذا تبره ان علمهم به فانه لا يرد بعد التحريم
على ما ذكره بعضهم من حيث ان التاكيد به بيع ما ان الشخص بالادوم منع فلي حل الامر على
الايجاب او الايجاب او جهان **القاعده** اذا ورد لا مريش متعلق بالماور
وكان عند الما مور رايه بغيره الاثبات به فلا يعمل ذلك الامر في الوجوب لان المقصود
من الايجاب انما هو كسب على طلب والمقصود من عدم الاثبات والواضع الذي يثبت في مقصود
ذلك كذا ذكره بعض الاصوليين ومن فروع ذلك عدم الايجاب المتكافئ في القاعده فان قيل
يا معشر الشباب من استطاع سكرانها فليتردد وان كان بالخلقه يقتضي الايجاب كما قال
به داود والظاهر لكن خالفنا ذلك كما ذكرناه **القاعده** لو امر بالادوم كسبه
لزيد مريش وبيع من السعده لا يكون امره منه للتاكيد وهو غير مبني على الاختيار وقد
يجتهد في امره ما ومن فروع القاعده ما لو تصرف الثالث قبل اذن الثاني لم يثبت
ان لا يقع الاختيار لا ينفذ الا بعد اذن الثاني وفي المتولين فان اذن الثاني الموكل فلا يجعله
وكيله على ولا عتلا فان الثاني يكون وكيله من المالك الموكل على التصريح ولو قال وكل مني
زال الاشكال او عتلا فهو وكيل من التوكيل الاول لكن لما كان كسبه على التصريح لا يبرح ثم
عزل الاصل فان لم يرد في **القاعده** لو امر بالادوم بالشيء لا يثبت حصول ذلك
فلهذا في تلك الحالة انما اذا قال مثلا ابيع ان زيد اقام قولا يدل اللفظ على وقوع شياء وجهه
ان يبيع بغيره ابيع بغيره ابيع قيا ثم زيد اذ وقع او اعلم بان تفرق وتقسيم اشياء الى اشياء
وقوله يدل على انهم من كل منها ولا علم له يدل على الاخص ولان الامر لا يكون الا لطلب

القدر فان قسم المال على اربعة من الغدا اعطى زيد نصف او غيره على ما اراد
 ومكملوا والثالث ان يرد ربع الوصية والباقي للفقراء لان الثلثة قد اقبلت على قسم
 اجمع والاربع لم تقبل النصف ولم النصف نظرا الى الامسح من غير الثقات الى ما فيها من
 الاثر والاحتياط ان الوصية في حق زيد باطل لانها لم تصنف اليه الميراث جعل
 له ولو وصف زيدا بعينة اجماعه فقال له اعطوا ثلثي ثلثي زيد ان كانت الوصية او ثلثي
 له النصف حتما فيجوز ان يخرج فيه وجه الاربع اربعة **قاعدة** **لأن** لا امر بالطلاق الا لرب
 على تكرار ولا يملك مرة بل يملك اربع الماهية او يتابعها وان كان لا يمكن في أقل من مرة الا ان
 الامر لا يملك الاستبعاد بحيث يكون ما يغا من الزيادة **لأن** كونه من ماله الذي
 اعتاده المحققون وذهب قوم الى ان يملك بوجهين الحق والظن الى ان يملك
 على التكرار المستوعب لزمان العركن بشرط الامكان كما قال الامام وموافق رابع
 في اعمالي اجماعا لا لأثره كونه بينهما فثبتت حكمهما على احد ما عدا القسم اذا اقتدر ذلك
 من شريع الفقهاء ما اذا قال له فكذلك مع هذا **قاعدة** **لأن** العبد ضائع وقد عليه بالبيع قال
 جهم بشرط ان يبيع **لأن** البيع فليس من الشتر فيلزم له بغير ثانيا على اختياره ويخرج على
 الفداء التكرار الجواز وسواء اذا بيع مؤدنا بعد مؤدنا فليس يجب اياه بجمع لقوله
 اذا سمعته المؤذن فقولوا كما يقول لم يخطأ الاستحباب بالحق الوجهان ويمكن القول
 بالاستحباب وان لم يخطأ الامر ولا على التكرار نظرا الى تعليق الحكم على الوصن المناسب
 الزايل على التعديل فيذكر الحكم بغير عقلة **قاعدة** **لأن** تعليق الحكم على الوصن المناسب
 انما هو ان يباعه او غيره لا يقتضي التكرار وانما هو كذا تعليق الاشياء كقولنا ورجعت ان
 خرجت فانت على كذا وكذا **قاعدة** **لأن** تعليق الامر كقولنا خرجت فانت على كذا وكذا
 على وجه صحيح مع التكرار المعلق انما قلنا ان الامر لا ينفك التكرار فثبتت مذهب

۱۴۳۰

[illegible]

۱۲۸

...

القسم

الشمس

الكتابان كان في دليله قديم وهو المثلث

الْحَقُّ

بالاستعداد فو قهوا يوم الخميس الثامن فانه لا يحرمهم على الاصح لان الغالب بالاخير
محصل بالغنيمة ونحوه وبما كان خلاف التقديم فانه نادر فلا يدخل تحت قوله
يوم يتركون اذ اليوم الذي عرفه الناس فيه **القاعدة** المشكك يدخل تحت عموم
خطابه من اذ كان في يوم امرا امرا فيه انما يقول متى ومن اجل ان علمه
قوله انما من احسن اليك فاكروا ان لا تهمموا بوجوه الحق في دعواهم وانما
المانع من كونها طابا لا يقتضيهم وفروجه في مثل ما في غير ما لا يقتضيهم
علت ذلك للاحاطة فروع منها لوقال له رسا بالمؤمنين طوائف في طوائف زوجته
وجها من بنيان وفسله نوقال انما لعالمين ولو هم الى قوله وانما يزوجني كلامه في قوله
كالوطليح واحرقه ثم قال لا تفر منكم صا او انتكلا ومهما لو وقف على العقول و
انحصر كان فضل حال الوفاة في مثل في الوقت واولى بالعضل لو تقدم فخرج و
منها لو وقف سمي على السلب في ان الوقت في مثل في موضع الموضع باخراج
نفسه لم يسمع كالوقت صريح واخراج بعض من يدخل في العزم ومنها ان قال وقت
على الاكبر من اولاد الجي او لا فقه وكان الوقت بتلك الصفة فان قلت ان المتكلم لا
يدخل في عموم كلامه صريح وصرح في الخبر من انصف بتلك الصفة وان قلت لا بد من
احتمال كون ذلك صرا من الغاء الصيغة اذ لا يصح عندنا ان يوقف على نفسه ويحتمل
بطلان الوقت واسا وذلك اذ اطلق او اذ العزم او لو قدم ما عدل نفسه في وقتها
ما نوقال ذلك العادة كانت تحت قوله شرابي فمثل يدخل معهم فلا يكون اقرا
يخص من انهم وجهان مبنيان ولو كان الاقرا بعد من لم يدخل في قوله انما
في ذمة نفسه شيئا فلهذا في احسن فانه يمكن تصور تحققها ولو شئنا ومنها لوقال
لزوجته ان كلت وجعلت انت على كذا في فكملت الزوج في وقته انما وجهان
مبنيان

س

س

س

بنيان ويقوم من عدم الواقع عملا بالقرينة العامة ما ذهب اليه اربعة الاجتهاد
بالقصد من بعض في العمومات الواقعة كمن والذين ونحوه وجهان فربما في السلب
والخرج عند الاصوليين ان انطباق العام على الخاص يقتضي ان لا يكون له
شيئا من قبل الا ان يكون معدن من تركها اذ انما يعبر عما لا يقال اعظم من شئت
او اضعف من شئت فيكون انما اخذت عنده وجهان مبنيان ولا يصح فيه شئت وروايت
مختلفة ومنها ما لو كان في بيع شيئا من كل وجهان ببعض من نفسه ام لا ومنها ما لو كان في
البيع او اشرافا وكان هو من يبيع في مثل ام لا ومنها الموهبة في بيع لربان يبيع نفسه ام لا
ومنها ان اذن لعهده ان يبيع ثوبه لغيره يبيع نفسه او لغيره حيث يجوز لرب بيع مال
فانما به ام لا ومنها اذا كانت المرأة لو كملها لزوجي من شئت قبل بيع من تركها من تركها لا
ومنها لوقال الزوج لزوجته طلق من من شئت على لسانه ان طلق نفسها ام لا وفي ذلك
الفرع ان كان ولا يصح وبغيره من كثير منها خلاف ما دام خارج عن القاعدة **القاعدة**
العزم او اذ من الشئ كالسلب والمؤمنين ونحوه ابشعار الوقت في دعوى غير فصل ثالث
فقال ان كان انطباق الحق في الشئ وان كان حق الاوسين فلا لا بد من وقت صرف من انفعالي
سيرة فلو ضل بغيره الا في غير الشئ فحق من فروع القاعدة وجوب احوالها في احوالها اذا
اذا لم يسمع في دعوى كونه لما روي ابن عباس مرعا في دعوى احدكم انما يزوج ما وسمها
وجوب اجمع عليها فانما اذن لم يسمع في دعوى كونه من جهة السيد قد قال وروايت في قوله
في دعوى احوالها في الدعوى والعموم وقوله في المرات وعدم دخوله في عموم احوالها في دعوى كونه
ذلك بدليل خارج **القاعدة** لفظ لا يزوج كونه في دعوى كونه في دعوى كونه في دعوى كونه
فعلوا لا يدخل فيه الا ان كانت حقيقة من دخلت فيها في بعض من لا يزوج من كونه احوالها
والمعلمين عليهم في قوله ان السلبات والامارات والصلف يقتضي الغايه وقيل يدخل

سا

سب

واحد من جهة من مطلقا لا يحل انما في الشئ من قبل في ذلك الا احوالها في دعوى كونه
واحد من جهة من مطلقا لا يحل انما في الشئ من قبل في ذلك الا احوالها في دعوى كونه
بشرعية حيث لا يدخل في دعوى كونه في دعوى كونه في دعوى كونه في دعوى كونه
معا لغيره وقوله من مطلقا لا يحل انما في الشئ من قبل في ذلك الا احوالها في دعوى كونه
الا من جهة من مطلقا لا يحل انما في الشئ من قبل في ذلك الا احوالها في دعوى كونه
الاقبال للخصيص هو كذا في الشئ من مطلقا لا يحل انما في الشئ من قبل في ذلك الا احوالها في دعوى كونه
المحيط بالخصيص هو كذا في الشئ من مطلقا لا يحل انما في الشئ من قبل في ذلك الا احوالها في دعوى كونه
ومعهم وجهان في الحقيقة ومن فروع المسئلة جوان بيع العرايا ومن بيع الربط في دعوى كونه
بما في دعوى كونه في الشئ من مطلقا لا يحل انما في الشئ من قبل في ذلك الا احوالها في دعوى كونه
وذلك بغير وجه في العرايا مع الاتقان في دعوى كونه الا ان ذلك لا يقتضي من القاعدة في ذلك
الانقضاء في دعوى كونه في الشئ من مطلقا لا يحل انما في الشئ من قبل في ذلك الا احوالها في دعوى كونه
بخطوة في دعوى كونه في الشئ من مطلقا لا يحل انما في الشئ من قبل في ذلك الا احوالها في دعوى كونه
لا بد من دعوى كونه في الشئ من مطلقا لا يحل انما في الشئ من قبل في ذلك الا احوالها في دعوى كونه
جوانه واما مفهوم الحق في الشئ من مطلقا لا يحل انما في الشئ من قبل في ذلك الا احوالها في دعوى كونه
فان قيل بغير وجه في دعوى كونه في الشئ من مطلقا لا يحل انما في الشئ من قبل في ذلك الا احوالها في دعوى كونه
كونه بغير وجه في دعوى كونه في الشئ من مطلقا لا يحل انما في الشئ من قبل في ذلك الا احوالها في دعوى كونه
ومنها ما لا بد من دعوى كونه في الشئ من مطلقا لا يحل انما في الشئ من قبل في ذلك الا احوالها في دعوى كونه
اخبر عليها الاسلام وانما كان في دعوى كونه في الشئ من مطلقا لا يحل انما في الشئ من قبل في ذلك الا احوالها في دعوى كونه
لا فرق في دعوى كونه في الشئ من مطلقا لا يحل انما في الشئ من قبل في ذلك الا احوالها في دعوى كونه
من فروعها انما اذا قال ان في طوائف احوالها في دعوى كونه في الشئ من مطلقا لا يحل انما في الشئ من قبل في ذلك الا احوالها في دعوى كونه

في خصوص

والقاعدة فروع منها لوقال في بيع زينة فانها لا يدخل في عموم نعم لوقال في بيع زينة فانها لا يدخل في عموم نعم
بمن يبيع في مثل في الاصح انما في الشئ من مطلقا لا يحل انما في الشئ من قبل في ذلك الا احوالها في دعوى كونه
او في مطلقا لا يحل انما في الشئ من مطلقا لا يحل انما في الشئ من قبل في ذلك الا احوالها في دعوى كونه
لوقال في دعوى كونه في الشئ من مطلقا لا يحل انما في الشئ من قبل في ذلك الا احوالها في دعوى كونه
فلا يدخل في الاثبات الاصح انما في الشئ من مطلقا لا يحل انما في الشئ من قبل في ذلك الا احوالها في دعوى كونه
في الاثبات في دعوى كونه في الشئ من مطلقا لا يحل انما في الشئ من قبل في ذلك الا احوالها في دعوى كونه
الاستصحاب في مثل يقول واما من المشككين واما من المشككين واما من المشككين واما من المشككين
والوجهان في دعوى كونه في الشئ من مطلقا لا يحل انما في الشئ من قبل في ذلك الا احوالها في دعوى كونه
عن عمر بن الخطاب ان النبي صلى الله عليه وسلم قال في دعوى كونه في الشئ من مطلقا لا يحل انما في الشئ من قبل في ذلك الا احوالها في دعوى كونه
فاشهد يا خصمك وقل في دعوى كونه في الشئ من مطلقا لا يحل انما في الشئ من قبل في ذلك الا احوالها في دعوى كونه
في خطبة اجمعه واجب المؤمنين والمؤمنات فمثل يجوز الانتفاع بها المؤمنين مطلقا بناء
على دخولهم وجهان مبنيان ويقوم الاجتهاد مع المقصد كذا في دعوى كونه في الشئ من مطلقا لا يحل انما في الشئ من قبل في ذلك الا احوالها في دعوى كونه
الخصيص ومنها انما في الشئ من مطلقا لا يحل انما في الشئ من قبل في ذلك الا احوالها في دعوى كونه
اولى بالمؤمنين من انفسهم واما وجهان مبنيان وذلك في دعوى كونه في الشئ من مطلقا لا يحل انما في الشئ من قبل في ذلك الا احوالها في دعوى كونه
لا في الشئ من مطلقا لا يحل انما في الشئ من قبل في ذلك الا احوالها في دعوى كونه
حرية الامانة لمن اذا تزوج قبل فله الا ان كان فيها ذكرا فله في دعوى كونه في الشئ من مطلقا لا يحل انما في الشئ من قبل في ذلك الا احوالها في دعوى كونه
المقولين لا يجوز ان يقيم احد اب المؤمنين فيقول بغيره ان كان محمدا اب احد من رجالكم
وجوز في بعضهم كعنه الاحترام جعل المنفى **القاعدة** في دعوى كونه في الشئ من مطلقا لا يحل انما في الشئ من قبل في ذلك الا احوالها في دعوى كونه
فانما يبايع الناس ليس خطا بل من بعدهم وانما في الشئ من مطلقا لا يحل انما في الشئ من قبل في ذلك الا احوالها في دعوى كونه
عن ابن عباس في دعوى كونه في الشئ من مطلقا لا يحل انما في الشئ من قبل في ذلك الا احوالها في دعوى كونه
واحد

على الخبز فلو لم يلائقنا على ما ذكر عليه الاطلاق استنباط معنى انفس يدريه ما
التي تسمى
ذلك عليه وهو اعلمنا من المعروف واستنباط معنى ما يدعي هو العلم اقتصاده وكونه
ان استنباطه من معنى يتكون اضطرار بالظن ومن طريقه التعليم الاخر ان قولهم في
اربعين شاهداً ونحوه لا يجوز ان ينفى الحق في ايجاب الشاهد انما هو انشاء التقدير
والشاهد بان التقدير يخرج القيد لان استنباط ذلك من وجوب اثره وهو على
عدم وجوبه بالموافاة الانعقاد العلم القيد وهذا التقدير كذا قيل وفيه نظر بل هو راجع الى الوجود
اكتفي بقوله في ارتفاع الوجوب طلقاً ومنها التزيم بالرضا بعد استنباطه من معنى وهو قول
البلخي الى المعروف وعنده الى ما لا ينعقد عليه العلم الرضا بعد كذا وعادوا الى ان يبين المحذور
من اللين الحرة وذلك عندنا قد رادوا ان العتق صدقوا العلم الرضا على ان لا يتحقق الا باقتضا
الرضع التشرية ثم من ومنها اجاز لم يحسن الكتاب بدلائل الاستدلال ما مذهب
قد رسمه وادعوا من بالانها لو ان الحق في الاستدلال بالرفق والرفق في اعطال التزيم كفاية
اعطال ثم روى عليه ورواهنا على ما يجب الاستدلال بان يجب على المولى حتى لا يكون ولا وجوب
مع حاجته الكتاب العلم استنباط في المقدار الذي يشترط بقائه بعد تخصيص العلم على القول
احداً ونزولها الى الاكثر وذا انما يدعي من بقائه جميع كثيره وهو ان العلم على الارجاء او غير صحيح
كمن وما واين الا ان يستعمل فكذلك العلم في الوجود تعطله الروايات بانها غير مجوز
انك لا تقول انتم فقهاء نعلم اننا قد درون واختلفنا في ذلك كشيء ففسر ابن ابي حبيب بالعلم الذي
يقرب من معلول قبل التخصيص ومقتضى هذا ان يكون اكثر من النصف ومصرح البصائر
بان يكون غير محصور وقيل يجوز التخصيص بان ينقضي الى اقل المراتب التي يطلق عليه
ذلك الافظ المخصوص لمعات الملائل الصيغة في غير مظهر التخصيص في اجماع كارجان
وقد ان الى ذكرنا ان اقل ما يدعي الصحيح في غير اجماع كفاية كمن وما الى الواحد فيقول من
كبري

يكره في الكرم ويؤيد به شفعاء وأعداء وقيل يجوز لأحد واحد مطلقاً ما جاز كان أو غير كان لقوله
العرف قال لهم الناس والمراد به نعمين سبعون الأضع من نوع الخسب ما إذا قال
مولى طوائف قال كنت أرحب مثلاً فنعى الأول لا يعقل لأنهم النساء لا يقع به الوعد
ولو قال غرات واحدة يقبى قبل ولو قال غرات اثنتين فوجبان مرتبان ومنها ما إذا
قال دالة لأهل أحد أو نزل زليلاً أو لا قبلها ما دوني عتياً وظم الإيجاب منافي لغيره
وتقديره المطلق كتحصيل العلم **الفصل الثالث** في التخصيص إلى إن تخصيص العلم به
نحو كتحصيل الحلق فيكون به بالظن أو يكون بعينه غير الحلق فكذا أشباه الشيء والعرف **الشري**
والعرف الاستثنائي وليس خبره بالعرف ما لا يخص به بالإنشائي كقوله وأدنى زليلاً
وأعرف الشري كقوله الأصلي فانه جازم في الصلوة **والعرف** الاستثنائي كقوله أو لا أصل
فإن العرف يخرج رؤس العصاة ويخرجها ومن اعتبر نفس البلاء الذر بقيت فيه العرف كما كان
أما من أصله وجرمان ويخرج من ذلك فرع ما لو عرف لإسليمه زيد فمك غير موقوف به
الاستثنائي به وتقبله فانه لا يثبت على الصحيح كالأول استثناء لفظاً يخلف ما لو عرف لا يدخل عليهم
فخرج من قديم عليهم واستثناء فانه لا يخص به الآخر ومنها ما لو قالت دافتر في عالم
سقط فقال إن أحبت رما في بيتي فانت على كل طريقي لم يضع الظاهر بالبحر في أيام النجوم **العرف**
ومنها إذا قال لم في الصبي اشتري في غلي الغنبل في اشتراه في الشيء **العرف** الشيء ومنها لو
قال لزيد جنة لم علمت من أخى زيد فانت مولى في فانت على كل طريقي الغنبل فذلك إلى ما يجب
ربير ويوجب حاضر دون ما لا يقصد العلم به كالأول والشرط ومنها أو عرف لا يشترط الما
حدث بالبحر المالح لقوله في عمرو وأدنى فانه جازم في الظاهر لا به نظر إلى دخله فيه
وهو ككل به القاعد من حيث **العرف** ومنها أو عرف لعنه بالليل والتمار لم يدخل في
الحمن ما أخبر **العرف** من زمان اللال والشرط ويحدها وزان الاستثناء والعرف بالمال

في التخصيص

三

یکم

تقصيصا على المقتضى أطلق لبعضه أرادته واستأوا على الأضحية عمل كونه ارادها الكل و
استأوا البعض ومن فزع المصلحة ما ذكره ان الاستثناء من العدد غير من تقديم الاستثناء
على المصلحة منه ولا غير من تأخر كونه لما عني من اراد وادخلها ما صحت الاعمال على صحتها
بعدم وان اراد الاستثناء الاعمال فمعلوم ان الكذا بعد الحكم بعد التخصيص عليه قيل من فزع اراد
الكل وانما التخصيص عند التقاضي فاما اذا قلنا ان الاستثناء بعد الحكم فمقصودا من المستثنى من
يدل على ادخال ذلك الفرد ولكن الاستثناء ما بعده فاما من اراد الاستثناء دليل اخر فينتهي ادخاله
في المستثنى من صفاتها عليه لا يفرق الاول من جملة المراتب **الاعتقالية** ^{نظرة} انتقال
المستثنى من المصلحة لا انتقال الاعمال فمعلوم ان المصلحين والفعلاء بان لا يفصل بينهما
ولا يكون غير ذلك من انتقال عامة ومن فزع ارادها ما قاله الحلبي اذا استغفره الا ما ستر
وعلى انما يلفظ ان الاستثناء انما لا يصح مع سماع الاستثناء واما من بعض الشافعية من ذهب الى ان
فصل بينه وبين وقوع هذا الفصل بين الشرط والمشرط فمعلوم ان على كل علمي ان استغفره
ان حصلت الدار والرجاء من حكم وتعليق **النسائي** ^{نظرة} ولا يجوز تقديم المستثنى في اول الكلام فمعلوم
ان اراد اقام التعميم كقوله العطف انما لا يزيدا فمعلوم انه قد عرف في ذلك فمعلوم ان حكمه
الان يذوق في الدار احدوا ما قولنا انتم وبلية ليس بها طوارب ولا حواجر بها انسي فشا
تمثيل ما ذكرنا ان انتقال هؤلاء من غير كونه ليس الا بزيادة احد ذلك يمكن الثاني خلا
غير كونه ليس الا بزيادة او غير فترسب المستثنى من المستثنى من هو الحكم بمراتب معناه
كمثل كونه اقام الا بزيادة التعميم والقرن الا بزيادة اعم من وفي الدار والقرن الاعمال بان لا يذوق ذلك
وهذه هي الا بزيادة التعميم فمعلوم ان تقديم المستثنى منه على ما علم فمعلوم ان الثاني اذا كان
الاعمال متفرقا كونه كذا الفعل الا بزيادة او كما زعموا من حيث فمعلوم ان الاعمال في الاعراض
غير اذا علمت ذلك فمعلوم ان الاعتقالية ما لا انما لمعني الاعراض فمعلوم ان الاستثناء

ولو جعل العقبين للبلد والبلد اخرج ما ذكرناه وكذلك الزمان الذي يكون فيه الغلب عليه
بأشياء من معين فتقبله فذلك فوات بين الاشكال وبينها لهذا المقام مبرهن ثم انما يخص
اسم الاول اشتراطا ولا يخرج بالاقول ليست المقابلة بالانحياز في حقائق الاخرين
وضابط ما يكون للصفحة تكون تاجه في سكونه ويحصر فيكون له مكان فيها العدة
المسبقة انما قال جازم ولا شرط فيها ولا فضاء ولا فضاء على الاشارة ثم يقع الماتة
كان اقربا بالافضل منه يقول ما ان حقائق على مذهبنا ما ذكره بعضهم في تقريره من انما اخرج
بالاخر اوتاه وقطر العنق في احوالها اذ قال جازم الدار فريد وهذا البيت منها
او انما اخرج في روضة في فضاء على الاخر اخرج بعض استأثر في اللفظ لكسب بالاقول
ومنها انما قال على انما اخطأ ما انما استخبره ونحو ذلك فحققت التعريف قبله
الاستقراء الاستقراء من الاستقراء انما هو جازم من اصوله ولا فرق بين ان يكون
من معين او لا ومن طرق الاستقراء ما انما قال مستقرا على عشرة او واحد فغيره
ومنها ما انما قال في الاربعة اربع من طولي الى الاشارة في دفع الطول عليها
ووجب بعض الشاخص الى عدم صحة هذا الاستقراء ان الاربعة ليست صيغة العزم واما
على ان يكونان متغيرين المتغيرين بل ان الاستقراء من الاعداد في الاشارة وهو معلوم
وفرق بعضهم بين ما تقدم المشاهدة فقال اربعين انما لا تكون طاقا وبين ما اخرج
فصنع المقدم دون المتأخر ونحو ذلك **مفهوم** اخبرنا في الاستقراء انما اخرج
قبل انما اخرج اذ قال مستقرا على عشرة والاكثرون في انما المراد بالاعتراف بعد
تبرينه فغيره لذلك انما يخصه في الاشارة عشرة الاشارة بازاء السبعة كالمعين مركب
وعز وجل المراد بالاعتراف بعد انما اخرجت منها ثلثا واما انما بعد الاشارة
انما هو من انما اخرجت منها ثلثا واما انما اخرجت منها ثلثا واما انما اخرجت منها ثلثا

تخصیصی

11

3

and

تلم

كان الاستثناء منقضي في الحقيقة وقيل لا يصح وقيل لا يصح ذلك ما شئت **القاعدة** **س** الاستثناء
وهو الذي لم ينفذ في الحقيقة من جميع ومن أطلق الاستثناء عليه أطلق حقيقة أو
محتملة غير مضمرة من أصحها الثاني وفي القول بأن حقيقة فمثل مشترك وقيل لا
إذا تكرر ذلك فلو قال المرفوع في ذلك درهم الذي أورد في ذلك صحيح وحمل اللفظ على
الحجاز في عملهم ان يبين قويا لا يفرق قيمة الالف فان استوفى فغيره فليس بالي وأعلم
ان بعضهم في الحقيقة يكون من غير جنس المستثنى منه وهو ما ركا بغيره ما كان
وقيل ان قول القائل جازم بذلك لا يبي زيدا منقطع مع انه من جنس **القاعدة** **ح**
إذا احتل الاستثناء ان يكون مقبولا وان يكون منقضا في ذلك الاستثناء اوله لا
والمنقطع جازم واللفظ انما يحل في حقيقة مع امكان حمل عليه لكن هذه القاعدة غير
في باب الاقوال ركا اذا قال لرجل الف درهم فان لم يقبل الالف بما اراد فخلو ذلك
يكون فليس المستثنى تقبل المستثنى منه وسبب قيام الاحتال فيها حاله الاصل اذا اوصى
برأيه المستثنى فزاد في ذلك **القاعدة** **ط** الاستثناء من الاثبات كقولك قام العتوم
ان زيدا يكون نفعيا للقيام عن زيد ما لا يتناقض كادعاء جامع وان اختلفوا في مدركه
واما الاستثناء من النفي فمما قام الاثر في ذلك كقولك ان يكون اشيا تامة وقال ابو حنيفة
لا يكون اشيا تامة بل عليه اخرجوه عن الحكم عليهم ورجع فلو لم يرد من الحكم بالقيام في
المثال اما من جهة اللفظ فلو لم يرد في هذا التقدير ما يدل على ان الاشياء كالمفاهيم واسا
من جهة المعنى فلو ان الاصل بعد منقضى الاستثناء من الاثبات فلو لم يكون نفعيا لا ركا
كان مكو تامة وكان اصل هو النفي فكلما لم يرد في ذلك في دلالة اللفظ بين
الاستثناء من النفي والاستثناء من الاثبات واختاروا في ذلك الحكم مذهب ابو حنيفة
وفي المحصول مذهب ابو حنيفة اذا جازت ذلك فروع القاعدة ما اذا قال لرجل عشرة الا

او ما

او ما لم يقل شي الا عشرة فانه يلزم منه خمسة فيما المشهور وسواء قال بالعرض الا
خمس فانه يلزم منه خمسة وقيل لا يلزم منه شي هنا لان العرض الا خمسة مدلولها خمسة
قال ليس لرجل خمسة وسائر البحث فيه اثباتا ومثبتا مستوفى في الترتيب على التواتر
العربية ومنها اذا قال والله لا اعطيكك الا درهمها ولا اكلا الا درهمها ولا اكره في
الاستثناء الاثر وهو ذلك كقولك لا احب ابدا الا درهمها ولا اكلا الا درهمها ولا اكره في
احدها نعم الاستثناء اللفظ ذلك وهو يكون الاستثناء من النفي او من الاثبات في الاثبات
منع الزيادة لا اثبات المذكور فمحمدا لا يمنع غير به لا لغيره ومنه لو قال والله ما لي
الا ما فمردهم وهو لا يملك الا حبة درهم فان نزل ان لا يملك شيده على ما ردهم
صديق وان اطلق في الجرحان ومنها اذا قلنا ان التحالف بيني وبين واحد جمع بين النفي
والاثبات فاني بعد الصيغة فقال والله ما يمت الا بكذا فمحمدا كقولك فاني ما لا يمت
ومقتضى القاعدة الاستثناء منها لو قال لا يمت شي الا الكتان فمحمدا فمحمدا فمحمدا
كذلك وكما تقدم وجها به ان الا في الحكم انتقلت عن قال من الصغر مثل مراد وغيره فانه
كان لا يمت شي الا الكتان فلو لم يكون الكتان بمحمدا عليه فلا يمت شي الا الكتان
الاستثناء المستثنى في اطلاق اتفاقا على نقله جماعة منهم الزيادة لا يمت شي الا الكتان
الى اللغو ونقل القائل عن المدخل لا بين الى على ان في صحته قولين ونقل الى حيان عن
الفرع انه يجوز ان يكون اكثر من شئ يمتد على ان لا الذي قال الا ان يكون منقطعاً
فروعه كثر في باب الاقوال لا يمتد على غيره اذا قال كل امرأة في
الحلق الا صبروا ولا انت لم يكن لغير ما كان الحلق يقع عليها فخص
الفاعل لبطولان الاستثناء في باقي دوافعها وبغيرها وبغيرها
كقوله فقال كل امرئ في غيرك لاني اوافق غيرك لا يمتد على غيره

ع

ع

الاطلاق لان اصل غير الصغر ويجعل الحاق الا بغيره لا يمتد على غيره
هذا احتياط في الحلف بعض العدد على بعض ما في المستثنى او المستثنى
منه يجمع بينهما حتى يكثرنا كالقوله الواحد كقولك لم يمتد على درهم
ودرههم ايراد وقال ابن الحنفية من الاستثناء لا يمتد على درهم لان الحلف في المصغر
يفرزان بالحكم وان لم يكن الواو والفتحة كما اذا قال لرجل المذخور
استطاع وطالب لا يقع الا واحد بخلاف ما لو قال انت طالق فتنين
فانما يقعان عندهم ويقع على ذلك ما لو قال لرجل ثلث درهم الا
درهمين ودرهما وكذا على درهمهم الا درهمهم ولم يمتد على درهمهم
ودرههم ودرهما ٢١ الاستثناء المجهول باطل في طرق المعاد وسائر
العقود وكقولك بعتك الصبرة لاجرة هبة في الاثبات
عبد بن ابراهيم واحدا وتحتي الا تخلف ولو قال بعتك الصبرة لاجرة
منها ودرهم ودرهما واحد ان المنقذ ولو لم يمتد على درهمهم وكذا لو قال بعتك
صاعا من الصبر متفرقا والاصناف فلو كانت متحدة وقال بعتك الاصناف
منها فان كانت مجزأة للصغير باطل البيع لعدم معرفته قدر الجميع وكذا لو
قال بعتك صاعا منها ان نزلت على الاثر غير الواضح اذا علم انما له عليه
ولو كانت معلومة واستثنى منها كذا معنى صحيح قطعاً واختلف في تسمية بعتك
موتها كجزء من المذخور والعشر فلو كانت الصبرة اربعة اصناف فالمبيع
ويجوز ما حتى اذا قلت منها شي فبسط بالاسباب وقيل بل البيع جزء من
منها فلو لم يمتد على الاصناف المبيع فيه وعليه ذلك خبر يروى عن
الصادق عليه السلام اذا لم يكن الاستثناء مستوفى جاز في الصحيح عند الاكثر ما روي

القاعدة عام

قوله بعتك صاعا منها ان نزلت على الاثر غير الواضح اذا علم انما له عليه ولو كانت معلومة واستثنى منها كذا معنى صحيح قطعاً واختلف في تسمية بعتك موتها كجزء من المذخور والعشر فلو كانت الصبرة اربعة اصناف فالمبيع ويجوز ما حتى اذا قلت منها شي فبسط بالاسباب وقيل بل البيع جزء من منها فلو لم يمتد على الاصناف المبيع فيه وعليه ذلك خبر يروى عن الصادق عليه السلام اذا لم يكن الاستثناء مستوفى جاز في الصحيح عند الاكثر ما روي

كان

كان الحلف لم يمتد وقيل لا يجوز استثناء الاكثر قبل ولا الحلف وسائر مقارن
الاخرى عليها وانما كان اذا قلنا عشرة الاستثناء ولم يمتد الدار الا الثنتين منها
شدة الاستثناء ولم يمتد في الثاني فلو لم يمتد ولا عطف عليه رجوع كل حال الى متعلق
وعليه وعلى ما سبق من قاعدة النفي والاثبات يتفرع ما لو قال لرجل عشرة الاستثناء
الا ثمانية الاستثناء الواحد فان يكون اقراراً بخمس ولو انما وصل الى واحد قال
الا ثنتين الاكثر الى التسعة فالأقارب واحد وقره في كل واحد من اقاربها
ان جميع الاعداد ودرهم الا ثمانية حصة والمخفي ودرهم الا ثمانية حصة وسقط ما
قالوا ان الباقي درهم في الاول ثلثون ودرهم وعشرون وفي الثاني خمسون وتسعة
واربعون وتسعين عليه ما يروى عليك في هذا الباب كما يروى بالنفي ولو لم يمتد الى واحد
كذلك اطلقت جماعة في بعض فروعهم بحث منها لو قال لرجل اربعة حبة مالي الا
كثيراً منها زاعطاً اقل متوكل ولو قال الا ثمانية فكل قبل ذلك لو قال الا ثمانية
وقيل نظر **القاعدة** **ج** الاستثناءات المتعددة اذا لم تتعطف وكان الثاني مستثنى
ما قبله اما بالثابت او كقولك لرجل عشرة الا ثمانية وكذا اللفظ الاخير وهو استثناء
الثلاثة ما بالزيادة كقولك لرجل عشرة الا ثمانية الا اربعة فانه لا يمتد بل يجوز
الى المستثنى من جمله الكلام على الصبر كذا خبر في المحصول وتعد جماعة في المسار
قول اخر وجوز الثاني يكون تأكيداً والثاني وهو ان يلزم من المثال لان الاستثناء
من النفي اثبات وانما نادى ولو تعاطفت رجعت جميعا الى المستثنى منها لم يمتد
فيستلزم ما حصل به الاستثناء فاصح كقولك لرجل عشرة الا خمسة والاستثناء يكون اقرا
بحسب كذا لو قال ثانياً الا خمسة ولو قال والا اربعة فزاد وكذا لا يمتد ما حصل
به الاستثناء لو لم تتعطف ولكن كان بعضها مستثنى والبعض كقولك لرجل عشرة الا خمسة

ع

ع

[illegible]

بالشرط

بالشرط عن بعض الأدباء ان الشرط مختص بالعلم الحق لتبينه فان تقدم احق من الاول
وان تأخر احق من الثاني ثم قال وانما ان الوقت كالحق الاستثناء وانما احق من الثاني
بين الاستثناء والتفريع عليه واضح الثالث الصفه واما تعقيب احوال عماد الى الجمع
من ضرر ذلك ما اذا قال وقت في اوله او في اوله واما في الثاني فممكن انما احق
في الجميع وكذا الوقت الصفه عليها كقولهم على اثنين من كذا وكذا ما يقتضيه الظن في الجملة
وشرط انما بين فيه الشرطين السابقين في الاستثناء الرابع الغايه وهو ان يعمل بالتنبيه
بالصفه كقولهم وقت في اوله الى ان يستغنى عن التبعيد بالحال وهو كقولهم انما
البحث فيه انشا والتمس مقتضى القواعد العربيه ومنه ومنه ما اذا نذر ان يجي ما شئت
المشعر حال الوصول في انشا اليه والتعقيب به ان ان ذلك ومنه من ان الاصل ان
حين الغايه منتم الى المتقدم من جعله المشعر وصفا للشيء ويحتمل في جانب الاخر ان
بالفعل التام نظر الى زوال صوره انما كالتقليل من الصلوع وهو لا يراطله الا دعاء
عنه فممكن اخره على ان الساء واما اوله فقد ذهب جماعة من الاصحاب الى وجوب
من يلدوه ويورثون عن حقيقة الوصف المختص بالشيء ان يولد عليه التعريف المختص باللفظ
الأساس التبيين وهو كالصفه في غيره وعنده الجمع ومن غيره ما اذا قال تبارك على
حمده وعنه ودرها ما يقع من درهم وكذا الوضوء المأخوذ لفظا لما شئت فقال ما شئت وخشع
عنه ومن درهما او صفه لفظا الى ذلك كله وعنه انما وتكثر انما في قوله ان وعنه
والتعريف وبه ويحتمل في جميع كون الاول ما يقع عليه اياهه وكذا ما قبله ان في خصوصه اذا
لم يصب الخلق بالبين كانه وعنه ودرها فان بين ما شئت مجرودا وتعني مقصودا ان
العرفه ما يدعي انما في جميع في هذه الاثله السابق والثاني طرف الزمان والكان

[illegible]

زم

المذمومين من مشركين متتابعين عن كذا في قتل أهلها وأولادها في رمضان وتذميرهم في رمضان
 دائما في حصول الكفاية عن آياتين أو ثلاث أو لم يكن في حجة تقدم من المذمومين القطع التام على ما دام
 الحاصل بان يجوز زنا الخلفاء عن زمان المذمومين يكون حجة زمان ولا في جواز ان يفتي بما
 نقل من القدر عن علي المتأخر بان لا يردعه الموقوف في البقاء وحصول المشقة بان لا يجب
 التنازع في ما ينشأ له من الالباس وكذلك في العدة في المدة الطويلة والعقوبة كالسنة في حقها
العلماء في حجب العور بان يعرف بانها لا يخلو من العورة واللباس العادي واللباس العادي
 صورته ان لم يكن ان يكون قد قبلت في حال الالباس العام في بعض احواله من غير ما يوجب
 فيجب بان العور غير خلاف في الحقيقة لا في الظاهر وأما في حجب العورة في حجب العورة في حجب
 وفيه ما يشترط وكذلك لو حجب في الخط العادي والسفوف والسر والسر والسر والسر والسر
 يمتنع في العرف كحجب العورة واللباس العادي واللباس العادي واللباس العادي واللباس العادي
 عارفا ان لا يفتي بان لا يكون كذا في حجب العورة واللباس العادي واللباس العادي واللباس العادي
 في حجب العورة لا يخلو في حجب العورة واللباس العادي واللباس العادي واللباس العادي
 واللباس العادي لا يخلو في حجب العورة واللباس العادي واللباس العادي واللباس العادي
 بعد الا فتيا في حجب العورة واللباس العادي واللباس العادي واللباس العادي
 منها لو حجب في حجب العورة واللباس العادي واللباس العادي واللباس العادي
 ومما ان يجوز ما يدخل ومنها لو حجب في حجب العورة واللباس العادي واللباس العادي
 ومنها لو حجب في حجب العورة واللباس العادي واللباس العادي واللباس العادي
 مسجد ادعوا ومنها لو حجب في حجب العورة واللباس العادي واللباس العادي
 ومنها لو حجب في حجب العورة واللباس العادي واللباس العادي واللباس العادي
 فتمت بحسب ما رواه في حجب العورة واللباس العادي واللباس العادي

دون قبح غير خلاف ومنها الوصف لا يلائم هذا المعنى اخذت يمينه بان كل من اصابه
وهو الترفع دون ما لا يلائم ما جاءه كالترفع واخذت بان جازا وكلمة الوعد وقوله بعض
وسامع ثم اذ لا يلائم ولاده قبل مقتضى البطل الثاني بالاولا والحين المستحسن ان يثبت جميع اولاد
بجوابه انما جاءه على الاول ولا يلائم عليه غير واحد فيظهر منه انه تخصيص ولد من وقوله عليهم
ويكن جميع هذه المسئلة التي انقضت اقامته وتوصل اشك في دلائل العاجية بان ذلك
فلا يعارض بعدم اللفظ وانما تخصيصه بالرجع فيظهر في حالي منها اذا تضمنه صوم العزم
ان يمدخل في ذلك ما يحرمه صوم من ايام السنة كالعيد من ايام التثنية والايام كونه
في الغزوة بعدم الضيق لزم الواجب والاولى انما انقضت بغيره وبغيره بالغ في زيادة الحيات
في الغزوة وتجدد الكلفه بان فافهم من جهه التذرع يكون من شهر رمضان وسماه الوصف
لا يلائم كذا ولا يلائم التعميم ولكن يرجع هذا الى ما سبق وما انما تخصيصه في احوال
فيظهر فيها ان كان ذلك العقار المقصود في الصلوة فيجمع العموم او مطلقا فانما انقضت
لا يلائم فيها اذ هو بان المالك انما يملك من استسلم من المصائب والمواضع في الاولاد من
وقد مضى الاصحاب على عدم دخوله في اخلاق الاولاد ويجوز وصفا له والواحي ووقته الغزاة
فان يرضى في الغزاة على الموصى والواقف للجميع الغزاة وان كان جمعا من عقيدة المعم
والخصيص ايضا من احوال الدال على عدم ارضاه عن ماله من قبله **العلم** الثاني نعم
انما انقضت العام وتقدر حكمه المطلق فيها اقامه القول بتعين الخاص ولو هو ومنها
وقال انما يملك تعلم من اهل الدار فان كان على كلهم اقامه ان لا تدخلوا بالكلية فلو علمت
وكم برافعة علمها وان كان نزل اقامه انما يملك حتى ياتي بغيره ومنها الوصف لا يدخل ولا يملك
ويروى بهي من قوله فلو علمت بيت الغزاة على ما ذكره بعضهم ومنها الوصف لا يملك
منه لا يملك من جميع ما ارسلت نبيها ولا يملك ولا يملكه الوصف لا يملك من اهل الدار من علمه و

میں

ف

السبب لا يترتب اليه كونه محققا لم يكن لذلك فائدة واجيب بان معرفة السبب من الغوايب
اذا تردد ذلك في نوعها ان العلة من حيث اختصاصها بالاعتقاد لا مانع للفظ القوايد في جوازها
فاما وقد قال انه لا يرد في سبب وهو محال في المبدأ وليس منه ما يشترط به الا التماسا
ذهب بعض العامة الى اختصاصها بالاعتقاد لذلك وموضعيه والسبب متكرر في
ومنا في الاصل في موضع فيه كقولهم اننا لا نحقق في ذلك الموضع فان السبب لا يتر
وان رجع الممكن في ارضي القاعده وسواء اذ اسم في محامه وفيه وليس هو المقصود
باسم كقولهم في وفيه وجان ويمكن اخراج هذا القول من القاعده نظرا الى دلالة
المرتبة على تخصيص هذا العام بالثبوت واسم شيل التخصيص **عطف** اذا كان السبب
عاما والمفرد خاص فالعبر باللفظ ايضا لا يقرر من نوعها ما اذا كانت فاعل في الشرب
لما راعى من عطش في فاعل في الشرب من غير عطش وان كانت المتأخر من نوعها
والثاني في تقييد العموم لان اللفظ في محله قبل وكذا ان نوس العموم لعدم صلاح اللفظ
وفي هذا نظر لان ذلك من الجازات الشبهة بان يطلق البعض ويبدأ على ويطبق الخاص ويرى
العام فالحق العام على ما ناوله وقد تقدم في باب **مسألة** الروايات عرفت عام اذا قل
نحو عيني في تخصيص العموم انما يرام وانما لا يثبت ذلك قبل او بعد بكونه قد طلع
على حيث يكون من التمسك لدليل وان كان قد مضى اوله او بعده بكونه قد رجا انما قلنا
دليلا وليس بدليل فيه ردها ان صحيح اننا لا نحقق الثاني وخرج عليه بعد ذلك المرأة
اذا اردت ان تقرر في من يدعي من يقاتل في تقييد بمره قبلها كقولهم في روايت
عيسى وزوجها ان المرأة لا تقتل وهو قول اصحابنا في حنيفه وذهب الشافعي
الى وجوب قتلهما بالثبوت وهذا لما ثبت عندنا من ان اللفظ عندنا من الاظهار
بمعنى **القاعدة** ان التخصيص لا يمتنع في حق في السابق من هذا الحديث لان كونه في بعض

سورۃ

متى ما لو حلف ألا يفعله ويرى أنه لا يملك حثت بكل ما يملك من خلق وعقل وقصص
على مقتضى القاعدة ومتى ما حلف المرأة ألا تفعل في فتيمة ولا تعزم ونوت الأخت
أصلها حثت فحلف زوجها على الظلم الثاني لو حلف رجل أن ما يملك من خلق
طوائف ورثته وتبليغ واحد أو حلف لا يملكه فإنه يملكها جماعة ومضى واستند
مقلبه فحلف ما لو حلف على الدخول عليه فدخل على غيره فحلف واستشهد بالزنا
إن المسلم المذنب إلى إجماع عام فدخله التخصيص ومثله لو حلف أن يستلم فانه
يؤثر عقوبته مستدرة ومن ثم جاز للمشتبه الأخذ من بعضهم دون بعض فلو حلف
فانه فعل واحد في نفسه فلا يقبل التخصيص ويؤثر بغيره فحلف الشيخ بجوار
بالغير كالغله استأذنا إلى أن لا يبيع موزع في الأفعال وباعتبار في العبادات و
عظمها في الأفعال فيكون مؤثرة بها وهذا خلف المتنازع والأنظام مسلم على العلماء
الذين قرع بينهم وورث دخل على قوم منهم وما قيل إن الباعث في الدخول يكون هو
المخصص قد قرع من دونه فأنه واحد يقبل التخصيص وأن يخص الباعث والذراع
في الأول لا في الثاني وقد تقدم وسلكنا أن نسب ذنب العتق فأتى على كل الذي نرى
به وقتا محضاً ما نرى يخص به روييل فوكل في شيء ذلك ويدين به اسم بغيره ومثله
إذا نذر صدقة بالزنا مؤثرة نفسه فقد أعصا أخص ما يؤاؤه من الخلق إذا قال نذر
بنفي ولم يثبت أن نذر ما حلف مستند به علم الذنوب بالمال وتوحيده التعيين البر **المقالة**
أما ورود دليل لفظ عام مستقل بنفسه ولكن في باب خلافه كقولهم أخرج الباطن حين
مستعمل في الشئ مدينا استعماله في وجهه نفساً فخره على من أخرجه من كونه له وحده
حين يفرق عن اسم الماد بطولاً لا يخص شيء في العلم بعوم اللفظ لا بخصوص السبب عند
الكثير المحققين لا سيما إذا عين ذلك السبب والعموم وجب بعضهم إلى أن العرض بخصوص

مؤارده متوقف على كونه في البعض الاخر او لا وتخرج من غير متوقف ولا ان كان
الحياتيات او جسمها كمالا وما اذا خرج عندها من غير معين فلا يجوز العمل بذلك العام
في الشيء من الاخر ولا الاستدلال به عليه بل حلف على كماله عام من الاخر لا من
من فرد الاخر وان يكون موافقاً لمقتضى ما اختلف عليه من الاقسام الا ما يتوقف عليه
وربما احتج بعضهم بالقول بان العمل بالانبياء واحد او اختلف ذلك في دفع القاتل
الاستثناء فان من جملة المحققين ومع ذلك لو اختلفت موالاته او اختلفت موالاته
لعملهم الا انما يقع امرهم على كل وجه من غير الشيء وان اراده وسكتها ما اذا
كذلك شخصاً في اتفاق عليه مطلقاً قال مستثنى من اتفاق واحد منهم فقتل **عليه السلام**
اجتماعه عتق الجميع الا ان يقوم دليل على اراده المنع من التعميم فلو كلام خبرهما
اذا قال لم يرض عنه الاخر واستر بطرف او قد قتلا بعضهم بطرف او اجتزأوا
الدرهم الفاضل مشكوك فيه فصار كقولهم لم يرض اربعة او خمسة ولكن ان يقبل خبر
خبر لا راجع عن خبره واشتق خبره من كفا في استثناء المسائل ويقرب
من هذا الباب اذا انتهيت الى مترابطينات او انما يخص بالانبياء طاهره او
مستعزاه فان كان القدر محصوراً لم يجر ان يجمع ويأخذ ما شاء وان كان غير
محصور نكاحاً باخيه بعضهم باخيه جهته الى اى حال يقتضي الاخره خبره ان
اظهره الى ان يبقى واحد والثاني الوان يقتضي العهد لو كان عليه ابتداء وان قصد
المحصور لم يجر ان يأخذ شيئاً **القاعدة** فاذا حكم في العام بحكم من الفرد ينصرف

وحکم علیہ بذاکہ ایکن بعضی حق کلام آخر مفصل عن الاول میگوید که هر فردی که در یک شخصیت
للعام ای حکم است باقی افراد در بعضی از آن و قبل از آن که در یک شخصیت و من و غیره اما
اذا اذنت المرأة لرجاعی التزوج ثم اذنت فیم لو احد معین فیهل ینکون سفاحا

三

من المجلد

السكران فان الزيادة في الصلوة على ما سطر في غير وقتها دليل على
وجوبها كذا ذكر في المحصول ومن تبعه من وجوبها ايضا وجوب امتثالها في كل
في الذكر دون الاشارة الى غيرها من الواجبات والاضاح والاضاح في المحصول في
وجوبها حتى لا يتوصل الى الواجب ام لا لان فيه قطع عضو عتق قطع مع عدم
ثبوت محوته وجهان ومنها السجود السجود في الصلوة لو قلنا به انما قطع قطع
ما قطع مع عتق غير مثا كذا الامام دون غيره فانظروا عندنا انما في الامام كما كان
يقبض اليدين من المولى لكونه اولى بالكون من غيرهم وهذا حاصل في الامام
والمراتب من ان الامام ان يقبض عنهم ولما اقبل النبي صلى الله عليه واله وسلم
اقر كما ما اقره الله واذكره في الامام وقيل بالمنع لان الحق الذي فعله النبي
لا جبره وانتظار الوحي لا يمكن في حق غيره **مسألة** كل من قطع ظهره قصد
الزينة ولم يعلم وجوبه اشترك فيه بل هو في الوجوب في حقنا المذهب لظاهر الامر
بالناسي به من المصالح لذلك وذكره الامام في التبع والاضاح الى ولا يتبعها
من غير ذلك وبطلان ذلك في مواضع منها المولاه في الطهارة غير العسل وفي الطهارة
وخطبه الجمعة والعيد والقيام في الخطبة والحديث في ذلك في غير ذلك
وجوبه وان لم يثبت القاعد **قاعدة** لو غاب عن فعله وقوله لم كان يتركه
انما الجنازة وادبره في غير ذلك في ناسخ الاول وبقا من الترتيب في القاعد
وغيره بغيره من حيث ثبت **مسألة** شرع من قبلنا اذا ثبت بطريق صحيح
كقولنا من كتبنا عليهم فيها ان التمس بالتمس الا به يوم يرد عليه ناسخ من يكون
شرعا لنا فقولنا لا صلواتين جزم بالعدم الامام في الزيادة في محققه بطلان
اختلافه في ثبوت وقوله في كثره منها ما لو حلف ليعين بين زيدا مثلا ما لم يشبهه
فقد

فقد

في الاخبار

بعد

قصد به بالتمسك ونحوه فانما يريد به القول بشبهه بقوله لا يوجب عليه السلام
لما حلف ليعين زيدا ذلك وقد بينا في شفعنا ما بينه وبينه في العتق والعتق
هو التمسك في القاعد على انما في الواحد وهو الحسم بالتمسك ومما امكن مروي
عندنا في العتق بشرط خاصه وفي كذا وكذا لا مطلقا وهذا الاحتياج لبعض
الاصحاب في ارجح الصلوات في التمسك حيث لا يتوقف التمسك على غير ذلك
مدح السرقة في كونه سرقة او حصر او حصر الاحتياج في حصر كون عتق
بغيره لا يتوقف على كون جاز به حمل بعينه ان حلف العتق بمعلوم المقدار لا
بالزيادة والتقصير ولكن الاحتياج ايقع على مشروعية اصل الجاهل بالزيادة
المذكورة وهذا الاحتياج على حصر ضمان مال الجاهل قبل العمل بقوله تسم
وانا به زعيم ارضا من الخيل وبوضان واق قبل العمل ومنها الحكم بالتمسك
الاخذ حتى الصلوات وبطلان عبادة الربا لقوله تسم وما امرنا الا لعبادة
مخلصين لنا الذين قاله حكايته عن اهل الكتاب فثبتت في غير ذلك في حقنا على
استمرار حكمه وبقا قبل جهات الجاهل ان لم يثبت القاعد لتعظيم قوله وذلك
دين التعظيم فقد قيل في تفسيره ان المراد بها انما يترتب في عدم الصواب بحيث لم
قاعدة عتق التمسك من فعله وقوله تاه بالتبليغ وهو العتق كقولنا
يجب في حصره في وثاقه بالامانة كالجاهل والعتق في بيت المال وثاقه بالقضاء
كفصل المحصول من المتعلقين بالتمسك او العتق او الاقرار وكل تعلق في العتق
فان من باب التبليغ وقوله رد الزور في مواضع بين القضاء والتبليغ ومنها
قوله من احيا ارضا سيرة فمير فمير تبليغ واقضاء يجوز الا حيا لكل احد
وان لم ياذن له الامام وقيل تعلق بالامام فلا يجوز الا حيا الا باذن الامام وقول
فقد

ص

كروا الاحباب ومنها قوله من عتقه بنت عتبه مرة الى سفيان حقيق قالت
له ان ابا سفيان رجل شحيح لا يعطيني دراهما بكفيلة فقال لهما خذوا ذلك
ورلكم ما يكفلكم بالمعروف فقبلت ابتداء فيجوز المقاصد لم يسلط باذن
ابا وبقي اذنه وقيل شرف بالقضاء فلا يجوز الاخذ الا بقضاءه من
اعتلية شرفه بالتبليغ يرجع الاول ترجيح الغالب على الثاني ودر الزيادة
في الاحياء بدليل خارج عن تقديمه ترجيح هذا الغالب ومنها من قبل قبل
فقد عليه فقبل فتور في حقه وهو قولنا في حقيق وقيل تعلق بالامام في قولنا
اذن الامام وهو قولنا من اذن التمسك في بعض الاحزاب لم يفتقر بهامون الا
في العتق ان تكون للمعا في قوله لم واعلموا انما عتق من شيء الا به فمير السلب
ينافي ظاهره ولا ينافي في حقه من قبل ذي السلب دون غيره فقبل
نظام الجاهل ولا يرد به الامام الا خلاص المقصود من اجماع الرواية بما يرضى بالتمسك
لان ذلك انما يكون عند محله ما لم يرضى به العوارض **قاعدة** من في الاخبار
مسألة من المركب التام وهو المظفر فانه يحسن السكران عليه انما احتل
التسديد والتسديد فهو اضرر التسديد والقول الجاهل وان لم يحمله ما هو
الانسان وهو جسد الامم والنهي في التمسك والتمسك والتمسك والتمسك
العدم وقد ظهر الفرق بينه وبين غيره من التسديد ويعرف بينهما بالانسان
يوجد مدلول في نفس الامر لا يرد بغيره لا انما انما رتب مدلوله وانما
ليس بغيره وانما يحسن مدلوله بغيره لا انما انما رتب مدلوله وانما
تابع لغيره في قوله في زمانه ما كان كذا من الامم متبوعا لا انما تابع لغيره
ولا انما يصدق الا في ما كان في قوله في زمانه ما كان كذا من الامم متبوعا لا انما تابع لغيره

فقد

حكم ما قيلت شرا كما لم يغيره غيره سببه وتعلق الذم عند انكشافه او التزامه الى ان ثبت
رافعه وبما استحقاب حكم الاجماع في موضع النزاع كما تقول انما من غير السيلين
او ينقض الوضوء للجماع عما انه منقطع قبل هذا اجماع فيستحب اذا اراد صلي على
دواءه ان يثبت معارضه والاصل عدمه وبما تقول في الحميم اذا وجد الماء في اناء الصلوة
لا ينقض تحميمه للجماع عما صحته صلاة تركه قبل وجوه فيستحب حتى يثبت دليل يخرج
عن التمسك به اذا تقرر ذلك فلا يخفى خروج كثير مشهور منها الوضوء بها سه الماء
بعد الطهارة من تركه في سببها عليها فان الاصل عدم تقدمها ووضوؤها كما ان لو
علم سببها وتركه في بلوغ الكبريه فالصلى عدمه وقيل هو من باب تعارض الاصلين
لان الاصل طهارة الماء والشك في تأثره بالجماع منقوض بان ملاقاة الجماع استمر
المعلوم دفع حكم الاصل السابق ومنها لو كان كذا فوجد متغيرا وشك في تغيره بالجماع
للتصحيح او بالاجماع فالنسبة على الطهارة لا نه الاصل المستحب ولا معارضه له فان
متى انكشرك في الطهارة مع يمين الحدث او بالعكس فانه يستحب حكمه على وجهه
المشكوك فيه ما لو يتبين وشك في السابق منها فان من باب تعارض الاصلين
وسياق ومنها ما لو وجد في يده او ثوبه الخشخشة فانه يحكم بغيره من غير
اوجها به ظاهرا فيقول كونه من الماء عدم تقدمه ويضعف به قول من حكم بها من اول
مؤمره وان كان احد طهارة ما خيرا به بعيدا عما هو لا يحتمل سببها وعلى القول الاخر
بعيد كل صلوة لا يعلم سببها ومنها ما لو وجب عليه ركوع او سجدة او تكبيرة وشك في
اوامر ان الاصل عدمه واستحب ما وجب اذ لا يمكن له تركه وشك في بلوغ النصاب
فالصلى عدمه وليس منكره النصاب في اكله فانه من بعضها حيث يشك في وجوب
النصاب في الباقي فان ذلك لا يكتفي في اسقاط الواجب لتعلق الركوع سابقا له

بن

بما قال فلا يرد له من ان يتبين انكشافه من العبدية فلهذا ما ذكره في تعليق الوجوب بالملك
اكتفاء فان اصله العبدية وعدم بلوغ النصاب لا معارض له ومنه انكشافه في موضع
الطهارة او الصلوة او الاضطرار او غيره من العبادات فالصلوة عدمه واستحب
النهي التي انقضت عليها العبادات ومنها ما لو شك في الحميم في زمن خروج جملته من طول
يخرج عن كونه معتكفا عاده لم لا مع الاضطرار اليه ونحوه وكذا الشك في الاضطرار
الفرج من الفعل لصاله بالبريه وعدمه ونحوه وبما ان كان الفعل من انقضت فان الاصل
عدمه ولا خلاف ذلك في وجوب سجدة السهو فالاولى ان يكون من باب تعارض الاصلين
وان كان حكمه شرا في الشك في الفعل لا يمكن جعله ايمن من باب تعارض الاصل
والظاهر اما الشك في نفس الفعل الصلوة فان كان في وقتها فالاصل عدم فعلها فيجب
عليه الصلوة وان كان في بطلان تعارض الاصل والظاهر في رتبة عدم قبل الصلوة
يكون بلوغه لصاله عدمه حيث لا يوجد ما يدل على بلوغه ولو وجد منبها فادق في حكاية
بالدوام تعارض الاصلين وسياق ومنها دعوى المشتري العيب او تقدمه ودعوى
المعادم بفضائل القيمة فاما بطلان المعاملات اجمع وهو مشهور ومنها انكشاف الصلوة في
دفعه للسيل في الحكم استحبابه فيها انما هو في وقتها فلا يجوز ان ينقض الدخول حيث
يكون ولو شك في طلوع الفجر جاز لم يستحب السيل فيها كل ان يتحقق دخوله على الاصل
فيها وان وجب التقاضا ولو تبين خلوة حيث يكون مقتضى الحراما مع بعض الوجوه فان
ذلك دليل خارجي وكذا القول في دخول وقت الصلوة حيث يمكن العلم فلا يجوز
له الدخول فيها حتى يتبين الدخول ولو شك في خروجه فالاصل بقاءه في بيته او داره ولو
لم يكن من طريق الى العلم بالوقت بان التحويل على الظن في اوله وفي الرجوع اليه في اخره
او استحباب البقاء الى ان يثبت وجهان اظهرهما الثاني ومنها ان ادعى عينا فشرط

لربيعه بالملك في وقت سابق او ان كان ملكه فقبله او جيران من ان ثبوت الملك
يوجب استحباب حكمه فيحصل الغرض منها ومن عدمه من انكشافه للملك في غير
اذا يصدق ما ذكره ان له وان كان الان ملكا لغيره مع علم ان له ودمه وعدمه
ثم احتياط المتأخرين او جوارحه فيمضي الى ان يثبت ان ملكه لم يزل يملكه لغيره
عليها بملكه غير المشهور لظواهر اعم القواعد فيقول ان هذا ان يشهد باستمرار
الملك الى ان يثبت لا يعلم من يملكه بالملك استحبابه كما ان يثبت ما لا يعلم له من يملكه
وقد حكوا بان لو قال لا ادري ان له ام لا لم يقبل ويضعف عدم الفرق بينهما وبين ان
لا نقض الحائض المذكور مع استحبابه واما الفرق بين الصفتين بان الثاني
يشتمل على تردد في اشتراط الجزم في الشك في الاول فما لا يخرج فيحقق الجزم
فيها باصل الملك وان شك في استمراره لا يزول بكونه لا يعلم الجزم والاستحباب يخرج
فيها ويتوقف عليه انما هو ان لا يدعى عينا كان ملكه بالاصل او قال الحق بملكه
فتقبل لا يثبت كقولنا ما يثبت ما كان ملكه بالاصل والافراد ان جوارحه كانت
البينة ان لا فرق بين الصفتين هذا وبين ان يقول كان ملكه بالاصل وبين ان يقول
البينة بذلك ان لا فرق بين الصفتين والاشهاد في جوارحه انكشافه
الى يثبت بان قال هو ملكك انكشافه بالاصل قبلت ومنها لو قال ان الملك
القديم وليد الفاجر ففي جميع اقسامه ان كان ملكا فلهذا ما الملك السابق فلهذا
لا يستحب فيها بوضوح الملك واليدى لا لعل مقدم كما لو شهدت البينة
لاحد من الملك والآخر باليدى فيقال فيها انكشافا على انكشاف على القولين
يودع موت الاب ولكن شاعرا في ابايجه وموته فقال الولد من سنة متلاذبا
الوحي من سنتين فيقول قول اليتيم لصاله بقاء الحيوة الى وقت الانكشاف على

زكي

ائيدو منبأه انك هذا احم باي حق اشر فيها كان عرابا لي الحاد زنا فانا ناعى عيان
 من هذا الزمان والاشك في تقدمه وصحتها ونور المشتط لذلك القطع قبل التيقن والاول
 ضمن وان عاد لي في بيته الاسان استسقى بالما سبق ومنك ما ووطا الامين كانو عي ثم
 دعه الى المحرر فوضع فان الحق كان في قول منك استسقى بالما سبق وصحة الادعى
 جسيم او شجر واقام عليها بهذا الزمان حتى خسر الشرا والنتائج انا حينئذ اقل امر لغيره
 لان الجينة وان كانت لا ترجب شيوت الملك بل تظهره بحيث يكون الخلفا سابقا
 الا ان لا شرط السابق بزمان طويل ولا يقتضي بقطعة لطيفة في صدق الشهود ولا يقدر
 ما لا حزون فيه ومعتق هذا الاصل ان من اشر في زنا فاما ما منع واخضع منه نتيجة
 مطلقة لا يرجع به ما بعد بالنسب لاحتمال انتقال الملك من المشتري الى واهب والرجوع
 اليه من المذهب او المشتري من كان له المشتري الاول الرجوع اليه قبل فريب ذلك
 انما جاء به في عقد العقد ولان الاصل ان له ما عاين به بين المشتري والمدين ولا انتقال
 منه فثبت له الملك المشهود به الى ما قبل الشرا وصحتها اقول الباع بعينه الشجر
 بعد التنازع في قوله في وقال المشتري بل قبله فمحرر وتقدم قول الباع وما قول صاحبه
 بقا ومنكه ويمكن دعه الى تعارض الاصلين لاصلاح عدم تقدم بل منها شرا في الباع
 يا ذكر عدم التنازع وطه وصحة اذ اننا نعلم اننا ظلمنا في اننا فظلمنا ثم اخلفنا فقال الرجوع
 ظلمنا عقيب عكس ذلك وقالت المراء بل بعده بحيث لا يتصور اننا القول قوله المالك اننا
 وليس بعد هذا ترجيح باصالح الصم لان طاعة جميع على التقدير بل من معها الصم
 اصحاب البراءة ذهبتا من الاصل وصحة اذا استاجر الصمى ذلك سيلغ فيها بالنسب فان
 الاحياء لا يصح في ذلك الواقعة بعد البطلان في الاصل هذا الذي رزنا حاله اوجاره
 او ما ترون قد كان لي البطلان ما كان لا غير فثبت يمكن ان يتبع بالصم الاصل بقا انجر

بالسفر

والسنة فيلحق ما بعد البلوغ بالملك الذي يشك في البلوغ فيها كالسنة الرابع عشرة
من الألف فيها يصير نعم ولو بلغ في ربيع لم يكن حاصله وقت الإجماع وقتها
ولها في حيا جازية على الأصول لا يجوز وقوع تلك النوع في القاعة وما يتبعه ذلك
والرباع يصير من ولده مبلغ فيها بالنسبة قبل يحذف القصر في ماله بناء على
عدم التزامه بغيره من أهله في حكم الغيبة لا يخرجها فصلها ابتداء ولا يرد عليه ما
انقطع عنه من عدم حيا جازية مع تزويجها يحصل فيه البلوغ ولو لم يتزوج قبله فيلحق
من النوع المرتبة الخامسة وأما ما يحذف منه ما ذكره كثيرا وكثير جدا ومنه في النوع
مسألة قول الصحابي ليس له عندنا ما سألنا من حيث وجهه ما ومنه في النوع
وهو جازية ليس له ما جازية فيه حاله قال في ربيع ثم انهم في ليلة رست ركعت في محل
وأكثر رست سجدة وقال لو توفقت ذلك من عقلي ما لقلت به فانه له بالقياس فيها لفظ
فصله وقتها وأما قوله في الأصول المجتهد فيها لا يكون حجة في أصحابه من الصحابة المجتهدين
بالاقتناع كالأصل والبرهان في أصحابه وكل يكون فيه غير صحيح يجب عليهم العمل به
فيهم مذهب أصحابه ليس حجة في غيرهم على ذلك فرع ما سألنا إذا أصاب الرجل بمكة
حراما من حرامها فعليه صلاة التوبة بالنية من الصحابة وربما على ما إذا شاء فأنفذ للحام
في الف البيوت فيقبل في أطرافه ولا يردونهما ثم لا يقتل الزوجه ما أتتاهما المولود وغير ذلك
المقصد السادس في التعادل والتزج **حكمه** أما إذا كان الزوال والديان الضمانيان
يجوز زواجهما في نفس الصحاح المجتهد بالاعتقاد أو ما تعادلهما في نفس الأمر فنعمة جهلهم
قائمة ما دونهما يجوز الإجماع ولو لمَّا قبل تخير المجتهد بينهما وقيل تناقضا لا يجوز غير ذلك
البراءة والصلوة أو زلقا بالتخيير ولو مع ذلك الناقض حكم ما بعدهما طلاق محذور لا حكمه في ذلك
مرة أخرى وجها وفصل الزوجة إذا ما بين طريقتي التناقض أن كانا جميعا في كونهما متساويين

[illegible]

إلى القرعة الواردة في كل مرة على مر مشهدنا مع إلكا أن الصلوة لا تدرج في ما تقدمه على القديس
 حنانيا **التقوى ص ١٢١** وأما من البليدين فما لعل من ما روي عن جبرائيل من أنهما أحدهما
 مالك لأن الأصل في كل واحد منهما هو الله تعالى بينما ما يمكن لأستخدام الترتيب من غير مرجح
 ومن ذوق القاطعة ما إذا بعين بعين لزيد فزيد ما بعين بعين وقبيل يترك بينهما لامتثال إرادته
 بالتمام والاكتمال وجروا وهذا يتجلى ما قاله الرب أوصيت به لزيد وأوصيت به لغيره
 وقد أوصيت لك بالعبد الذي أوصيت به لزيد فما رجوع من أقطار الأرض إلى ربنا لا يجوز أن
 يكون قد نسي الوصية الأولى في استخفاف أو بقدر إمكانه في العرف بالشرط وما يتجلى
 ومنها إذا كانت البينة ما جميع الدار لزيد وثقتنا الأخرى بأن جميعها لو كانت في يد
 أولئك في يد واحد منها فما ترسم بيننا ونوكا ما بين العبد لعموم وخصوص من وجبر
 ما اللذان يتجلمان في صورة غير تفرق بينهما عن الأخرى الآخر كما أوصانا والابن طيب
 الترتيب بيننا في تلبس منه في خصوص أحدنا في عدم الأوفاء من العكس فما انخفض
 يتجلى الرحمان وقد ثبت من أن لكل واحد منهما خصوصاً بالشيء الآخر فيكون لكل منهما
 رجا في الآخر كما جزم به في الحصول وفيه إذا علقت ولكن من خروج القاطعة فتقبل فعل
 التأخذي بالبيت على الحسب إعلم ما قولهم صلوة في مسجد أو غير ذلك من الصلوة فيها
 عداها في المسجد إعلم بيقته فتقبل فعلها فيه بالبيت لعدم قولهم فيها ما وقولهم
 افضل صلوة المرفوعة ببيتها أو المكتبة به بيقته فتقبل فعلها فيها على الحسب إعلم ومحمد
 وينبغي الثباني أن حكمه اختيار البيت من المسجد هو البعد عن الربا المؤدي إلى احتياج الأجر
 بالكثير وهو حاصل مع الحسينين وإسما حكمه الحسينين من غير أن يترك الحنفية لزيادة الفضل
 في ما إذا مع أن تركه الكافي للصحة وحصول الثواب ويجعل العدة إلى من يحصل الزيادة
 ولكن قد مر أن الأول فعل لكل منا من وجب ما على عموم فضيلة المسجد على الغرضين

الوثيقة التي هي هذا الحق المدعى من أو اشتهر في زمن واحد منها من الأصول
أما إذا اقتضى في زمن واحد ما اختلف في تقدم الآخر فإن الأصل مع استحقاق التأخير
ليس إلا ومنها من لم يرد من عين الوصفها بحيث ينقض الشيء وانكر المستحق
يقبل قول في دعوى العيب لا بد من تأخير الأصل براءة المستحق وقول خصم في انكار
لأن الأصل عدم وجوب تأخيرها وموافاق التخصيص فإن انكر بالعيب مطلقا أو قاسا
بها بدت في العيب والقول قول المستحق لا صالما لسلامة وإن اقربها ابتداء
معيب بحيث انقضت وصفا العيب بالاقتران بها لم يلزم من ذلك ما اقربها والأصل
هاتين من غير ما اقربها وصالمة السلامة من غير ما اقربها في ذمة عين
ولا مطلق بل موصوفه بغير العيب الذي ادعاه ومنها قول الكفيل لا حق
لكلها المكفول جالدا المكفول لم يلزم من احصائه مقارن اصل براءة الذمة وصحة
العقد والاقتران في قول المكفول لم يفرغ من يدعي صحة العقد ولا عطف في
المكفول لم يلزم الكفيل احصائه ومنها قول الجاهل بالبيع لم يفرغ من
ان العبد باقى من يده وانكر الاخر في قبول قوله وجهان من اصل عدم الاباق
ان الجاهل مطلقا لا جرحا كلها بالعقد فيستخرج من اصل عدم تسليم المقتضى
عليها ولو ادعى ان العبد مرض في القول قول الجاهل لصلح عدم الفرق بينهما
الاباق ان المدين يكتفي بما قد اقره عليه بغير خلاف الاباق ولو قيل بالتمويه بينهما
كان حرجا ومنها اذا ادعى ان شريكه الشريك بعد وانما يثبت عليه الشفعة في انكر الشريك
فالأصل عدم استحقاقه عليه الشفعة لكنه مقارن بان الأصل عدم تقدم شرط
الشريك في بيع ما هو ان لا يثبت وجوده وذلك وجوب تأخر عن شرطه في دعوى
الأصل ان وجب في ملكه في يده لعدم دليل يخرجه عنه ومنها لو تداخا معا السابق
واراد

واراد كل واحد منهما الاخر من الاخر بالشفعة فانه الأصل يقتضي عدم قبول كل منهما
لا يثبت الاخر الشفعة عليه حيثما كان وفيما كان في رتبة ملكها على ساكن وتنتفي
ومنها لو اختلف في ملك الموقوف لرفي السبق فقال المالك حصل في يدك قبل جعل وقال
المراد بل يده فعارض لصلح براءة ذمة المالك من المال وعدم تقدم حصوله على جعل
واراد عارضه لم يبق دليل على نقل ذمة المالك فيقدم قوله بغيره ويحكم لوقا حصل في
يدك قبل ملكك بالجعل او من غير شيء وان كان بعد صدوره ومنها قوله في تزويج ابنته
فحصل موت المولى وورثت النكاح وشككت في السابق فبالصلح عدم النكاح لتعارض
فسبق اصل العزم او قال اذا وجبه في الحادث فقدم وجوبه في اقرب زمان لم يفرغ
في زمان وجب في حكم الجاهل ومنها لو حصل عند المعتبر من الوضاع وتلك في فروع المولى
او بعد ما عارضه أصلا بقاءها اصل في تزويجها بها قول من مشهورون ومنها اذا عارضه
المعتبرين الاصل واختلف في الاصل والمدة بنسبة المالك المولى قول الجاهل من الاصل عدم
الوطى او قول الزوج لان الأصل عدم الموجب الفسخ قولان وفيها قول ثالث وهو ان
قبلها خلوتا ويؤثر بوطئها فيصدق مع ظهوره على العضو ويوجب للمزيج الظاهر الأصل
وسايق ومنها اذا اسلم الزوجان بعد الدخول فقال اسلمت في عقدك فالكلام باق وقال بل
اسلمت بعدا فمقتضاها انما تفي بتزويجها بها وجهان من اصل بقاء النكاح واصل عدم اسلاف
في الدعوى ومنها اذا قال اسلمت قبلك فمقتضى ذلك بقاء النكاح في اسلمت قبلك في الشفعة فغيره
الصلح منها ثم اصل وجوب الشفعة واصل عدم وجوب النكاح من الاستتار المرفوع
وجوبها ومنها اذا طلقت الامر بطلت من اعتبارها سيدتان ووقع الفسخ ولا فسخ رجعها
وتجوز بغيرها وان طلق اولها لم يخل بالثاني وان طلق الثاني لم يخل بالثالث وان طلق
عدم تقدم كل من الطلاق والعقد ولا يمكن هنا الاقتران لان العقد لا يقارن بطلت معا فمقتضى

الوطى النكاح وفي الحكم بالتحريم لا يحمل احتياطا او التخصيص للشك في الحكم بغير وجهان
ولو اختلفا في السابق فكلما اختلفا في وقت الطلاق كيم الجهر مثلا وقا اعتقت يوم
ففي الجهر وقا قبل يوم استتار فاحتمل قولها لما هذه المذكورة وان اختلفا في ان
يوم الجهر وقال طلفت في يوم السبت فقال بل يوم الخميس فاحتمل قولها ما ذكرنا وان اختلفا
في وقت احداهما لم يثبتك بعد العقد وتاخرت بل قبله وانقضت غير قول قول المثلثين
السابقين ولا عارض بوقت الطلاق ومنها اذا اختلفا في الجهر وانقضت العقد واختلفا
في السابق منها فمقتضى التخصيص السابق ومع الاشياء يقدم قول الاصل جهر الرجوع
منها لو ادعى المطلق الرجوع والمعص باقير وانكرت تعارض اصل عدم انتفاء قبل الرجوع
وعدم تقدم الرجوع بمقتضى ثبات اختلفا في وقت الانتفاء جازع وقت الرجوع
حلفت بكاسا ولا في تقديمها نظر هذا اذا لم يتزوج والا لم يقبل منه مطر ومنها
وقال خلقتك على الف في ذلك فمقتضى ان يقر في ذمة زيد فبالصلح براءة ذمتها في مال
الطلع ان يكون في ذمتها في تقديمها بها قولان اجماع الاول ومنها لو تزوجت ثم طهرت
ثم اختلفا في طهر الشئ لم يثبت عليها الشفعة فبالاصل استمرار الشئ وعدم تقدمه في
الوقت الذي تدعيه ولكن التقدم هنا الزوج لا عطفه اصل براءة الرجوع ومنها لو اختلف
الزوجان بعد المهر فمقتضى ان يكونا في ذمة الزوجين بعد الطلاق فلا ضمان وقول الزوج بل يلم
فاحتمل قول الزوج لعارض الاصلين فيخرج باصل عدم احد المستقر وكذا لو كانت تدعي
قبل التزويج فمقتضى ان يقر في ذمة الزوجين بعد الطلاق فلا ضمان وقول الزوج بل يلم
عدم ان يقر به وعدم العقد الا بانوا على المهر فلا ضمان في تقديم المهر المستقر في
قول من يدعي النقصان فيها ومنها ان كانا في الاول والمولى في الثاني ومنها اذا ادعى حيدرا
فخرج من ثياب غنم ووجهه بيتا ولا اثر بغيره اجماع الرجوع جرحا حيدرا ثم استسقط في ما هو

دفعه فمقتضى ان يقر به وجهان من اصل عدم مثا ركب ركب في فسخه واصل جرح المدين
مقتضى ان يقر به وجهان من اصل عدم مثا ركب ركب في فسخه واصل جرح المدين
منها لو كان متزوجا وتقدم اذ كان في وجهه رجب فمقتضى ان يقر به وجهان من اصل عدم مثا ركب ركب في فسخه واصل جرح المدين
حيثما اختلفا في وقتها فمقتضى ان يقر به وجهان من اصل عدم مثا ركب ركب في فسخه واصل جرح المدين
الطهارة بولورثتها فمقتضى ان يقر به وجهان من اصل عدم مثا ركب ركب في فسخه واصل جرح المدين
وعرف الجاهل بغيره سابق وادى القاذف ان يقر به وجهان من اصل عدم مثا ركب ركب في فسخه واصل جرح المدين
تعارض اصل عدم تقدم كل من العقد والمدين من اصل عدم مثا ركب ركب في فسخه واصل جرح المدين
ثم ادعى رقة او كره وانكر الفوق قبل قوله بصلح جرحه او قول المولى لان الاصل
في المقتضى ايجاب النقصان الا ان يمنع مانع ولم يثبت ذلك ويؤيد اصل عدم الاسلام
واما الفرق فانه شرط ان لا يصلح عدمه ويكن من العقد في الاصل الثاني فيمنع اصل ايجاب
النقصان في القتل لا شرط بشرط الاصل عدمه اجتمعا عند اختلافه في حيوة من غيرهما
في بطن حامل في وقت ولما وقت يعيش المولى في مطلق واختلفا في حيوة من غيرهما
تعارض اصل اجماع براءة الذمة بغير وجهان ومنها لو تقدمت فمقتضى ان يقر به وجهان من اصل عدم مثا ركب ركب في فسخه واصل جرح المدين
وقال المولى بل كان حيا فعارض اصل اجماع براءة الذمة من النقصان او الذمة
وفي المسئلة قولان مشهوران فمقتضى ان يقر به وجهان من اصل عدم مثا ركب ركب في فسخه واصل جرح المدين
الاصل في تقديم اصل جرحه فمقتضى ان يقر به وجهان من اصل عدم مثا ركب ركب في فسخه واصل جرح المدين
الاجابة وبوجهين لان الميت قد يعطى ثياب الاجابة او في قبليه ثياب الاجابة
فمقتضى ان يقر به وجهان من اصل عدم مثا ركب ركب في فسخه واصل جرح المدين
في تطاير ومنها لفرادى النقصان من اجزاء وقال جرحا فمقتضى ان يقر به وجهان من اصل عدم مثا ركب ركب في فسخه واصل جرح المدين
منه وانكر ذلك فبالصلح عدم الاضطراب وبراءة الذمة ويعضد الاول باصل وجوب النقصان

上

قطر

تفصلا وغيره انهم قد قرأوا الحقيق وبعض الاصحاب استنادا الى قوله من الموقنين سنا
والمحقق انما اشار الى قولهم قديم ومنها اذ يكون المهرى من المستقبل بل انهم
الموجب للقبيل وتخرج من العلمات وانها من حصول النظر الى محل مخصوص على غير
بأنه يجب حصول الوقت قبل قول بعض الاصحاب وان لم يجر تقليد في نفس قول
الوقت ومنها ان قول قبل الائمة والمجهر من قبيل قول في تلك سابقا عليه وفيه
من سال وسنها قبول قول المعتزلة في انفسا وعدنا ما لا جاره ولوني ثم زادوا مؤيد
كانت عادتنا منتظرة بان يأتى ذلك ام لا وما قيل بانها بعض بها انفسا عدنا
بعد العلم بخلوه من العلم بل كذا ونحو ذلك ومكره جدا ومنها قبول اذ عاد المصلحة
التقليد في وقت انعكاسه او مع كونها قد عجزت روم واصحاب العلم وان انكر على
الوقت **القسم الثاني** ما علم فيه بالواصل ولم يلقه في القرآن الظاهرة والامر
سنا الذي يتبين انفسا او وانما سر في عالم او مؤيد بها وان اذن وانك في
قوله انما انما ينفى في العلم وان ذلك لا يظلم ولا يظلم بل موجب لظننا بغير
من عادتنا انفسا اذ انفسا وانفسا الآن يتبين مع ذلك خبر خفيف بالقرآن
لا يكفيه موجب للعلم والظن التامხبر بشيوع العلم بل وفي الاكفلة بالقرآن بشك
عن خبرهم من حيث ان العبرة في اوجه خبر الخفيف بالقرآن العلم بالقرآن لا به
وكذا القول فاعلم من شكا وطلاق وغيرهما ومنها اذ انفسا في طيف الغر في شكا
فانه يجب ان لا يلاحظ صحة يستقيم الطبع وان ظن خفوه بالقرآن المتحد لظهور خفوه
او كان الخبر قد عجز واذ في ظاهر الخفوه ومنها ثياب من لا يتو في الخفا من لا يلاحظ
والفصا بين وانهم والكفلة فان انفسا بالظن سنا والاصل فيفسد طعنا رما وتدرج
الاصحاب من الاصل بين الظن ومنها اذ ويركب صاحبنا من بيت فني انما كسفا

وسعد انما بشرته لرجل بنى فاضل بالاصل وهو الظاهر وعند سائر قوم
 بطلهم وان كان الظلم من جهة لولا ان الاصل في مثل اللبن ما يخلط على الغضو
 ووجد فيه عظم العظم اشرف على ما في الخاستة ما خرج من جميع من الاعصاب ومقتضا
 ما لم يظلمه من ولا يستر في الحارم بين يطين فخرهم بتأييده فان الاصل اصله
 ان يكون ما علمته ومنها البشري فاقدم انشره من عظم من رؤيته النفع والضرر فخصه
 بحيث لا يتايل ما يقع الخضر من الامانات والاكاف من باب اختلاف في ترجيح ايجابها
 والفرق في الشئور ومقتضا اذا اودع المزج بعد ظهور بقائه من المزج وبما كان
 من حصوله النفع والضرر فوجدوا بعض الاعصاب القوية لانه الاصل بعضها من
 العادة والظلم يحصل ذلك وقيل بترجيح الظلم كان وجهه في الممثل ليس بذلك
 مجعده الا ان التايل به غير معلوم لكن بعضهم اثار البصر في تعريف المعنى والمكر
 يث ان بها الاصل وسعد الظلم فهو مدعى على الاول وبوجه الثاني ولكن في ذلك
 من قبله لم يحركوا ويركزوا في ذلك بل وجه الظلم والظلمت الى الاصل
 وهو مقتضا ان تكون بعد الخلف من الظلم والاصل او غيرها من الصادات في
 بل من افعالها بحيث يتربط عليه حكم فانه لا يظلمت الا ان كان الاصل
 يتايل به وعدم براهه من التكليف ولكن الظلم من افعال المكلين بالاعيان
 يقع عليه الوجه المار به في هذا المقام على الاصل والخبر في اواخر المخطوط الى بعد
 من وهو مراد مقتضا ان جميع الصادات على ان لا يراة في عين الا اذا خرجت من
 ما خرجت في غيره فكلت في غير ذلك ليس بشئ وكذا لو كان في فعل من افعال
 على بعد الانتقال من افعال غيره وان كان لا ينها الا الظلم فعلى كل علم من الاصل
 وليس كذلك العلم وانما ردا النفس والا يمكن الترتك بالتحاد او الترتك اذا
 حكمه الاصل

القسم

[illegible]

الظلم في ميراثه وان كان الاصل بناته وهن وهن ثبت لم يحكم الميراث لطلقاته الميراث وجها
كلم الصحاب واخيرا في الشرائع حتى وردوا لان احكامها مطلقة بعد المدة ثم تدرج بعد
وجوه الاول الامر بعد المدة الزمنية وان كان الحكم المطلق لا يعتد به عند زيارته
الانطلاق احتياجا لان الزوج وامه ماله لا كونه تفرقة عنه من ماله لا يعيدش علمه
التيها معاه مع ما فيه من اختلاف المشهور المستدل في اختلاف الروايات في التفسير
ومنها اذ قد من شدة في اوله الاسلام من المسلمين يجعل تحريم الزنا واجب وجوب
الصلو ويحسد ذلك في الروايات في اوله العلم كيد برهان كان الاصل عدم علمه بذلك
ومستعمل من يدعي ما يشهد الظلم بخلافه كما جعل بالخير او بعدد ومنها لو دعت امرأة على
عجل ان تزوج بها في يوم معين مخرج من رغبة بعد ان لم تدمع عليه ان تزوجها
في يوم معين مخرج من رغبة بعد ان تراها مشغلة فقاتل المرأة هاجما كان حالها
فيقال الزوج بل كانا فاحدكم عقد في القول قول الزوج لان الظلم بهما كونه
مشهدت بغيره انما به وهذا النوع في ذلك كما في رغبة وشهدت بغيره انما به مشهدت في يوم
اخبرني فقال المختص بمحمد واحد كونه وقال الباع بغيره انما به مشهدت في يوم
دون الظلم معر حقيق تقديم منكر النقد الاصل الزنا في الثاني وقتها ما لو ادعى في رغبة
امرأة وادعت اخضا وجوبه وانما ما يثبت مع انتقام الدعوى في بيته يوم والمصلحة
المشروع في امرها وفي الفتوى على عدم قولها بشهادة الظلم لاجل اوجوه الدخول ومنها الاختلاف
الباع والشرطي نعمان الباع وكان الشرطي في حوزة الباع والزوجان في القول قول
الباع كما ذكره في الشهادة لمن ان الشري اذا حضر او اعتبر بحال في نفسه وان كان
الاصل عدم بعض الجميع والواحد يفرق بين قولهم بالاحد والآخر ولكن وهذا النوع في بعض
الاصلين مع شهادة الظلم لاجل اوجوه بان من ان اكثر من عقد في الفتوى ومثل عدواه او انما

[illegible]

اختلاف في توضيح
النظام في قسمه على
الاصول

من اهل العلم عود و زلفه و
میرزا حسن و میرزا محمد باقر و میرزا

وراية من راسه متعلقة عليه من يمينه اليسار غايب الشرب منها وما هو للظن ومنها
طعن الحقن اذا غلبت العين فاستقرت ان الظن شديدا والاصل يتوقف الطمان
والشكور انكم طهارت لكن ذوب الغلاصم في الغلبا من اجل ان الطمان الغالب
علا بالظن ومنها ما يدعى الخافئين من اجله والظن فاشتهروا بين الاصحاب في
مطاميركم بكملة من بيعة منهم من يفسرهم كيزيد مولىه بقاءه حاله من تجنيبه
للعوم والخيف والميتة وقيل كماله بغيره لانه لا عدم التزكية مع عدم انشراطها جميع
ما تنزه طبعه من الامور المحترقة في التزكية كما تقدمه القليل واحتملوا حملها المحترقة
بالكبر وعندهم انهم ظنوا حالهم في ذلك ومنها الراسع عصبيا يلين في صلواته او ترك
ايه او كرهه وكان المصلين من اصل المعرفة بالزنا ثم ينجس فيظهر انه عاجل ذلك الكفر
فجاءه وجوب تنبيهه وجها من اصل عدم عوصته بذلك عجز العجز الجرحي فحجب
ولا ينهاها حاله كما كثر ترك ذلك سهل او قال انه غير مبطل الصلوات فحجب
كالا يجب تنبيهه على السهو وان اجنب معتقدا باصالة البراءة من وجوب تنبيهه
وهذا هو الاظهر والواحد في حقه اجل بطلان وجوب تعليمه فكانت الاصل والظن ان
عدم ما منه غير الاصل لم يفسد عليه من احتمال عدم الوجوب انما نظر الى احتمال
اصل الراء ومنها لو علمت الشهوة تغيب عيول في كل شربة من الاصل وهو ان تمام
تغيبه لا شايته تغيبين وقيل مرجع الى العبد وهو عجزه من هذا لما لا يغيب
وهو عجزه انما هو انما ناهضه عما بالظن من فقدان بعض الاشهر وقام بعض وهو
لا تدرى منها اجله الخروج في بلاد الاسلام اذ اظلم عليه قرآن التزكية كما كانت
بعض كنهها لا لا بدوا لها يدرك لكنها عادة لا الاصل معتقده عدم تزكيتها و
ظن يقتضيها في عدم تيقن احوالها من الشهوة والادب ومنها اذا قال احسنت عليه

للملك والملك من الخصال فان قلنا لفظ امرائه ارادة معناه الزكوا والارادة بان لا يملكها
عنهما من حيث ان الزكوا من العتق ايجابا بينت فيها ما دل على ان ذلك فيها لا يملكه
لفظ الامر الصالح لمراد خاتمة في قولهم ايها المشهور تقدم قول الجليل لانه اقر
بقصدده ومنها الاثر في محل قوله اذ قلنا انما دون المستزاد التبرر وكان المراد خاتمة
من زوج ومولى فان الظن وصحوا حال الاقرار والاصل فينتهي عدم وقوع اختلاف الكتاب
وغيره في تقديم ما بهى الهز المشهور تقدم الظن ومنه ما لا يوجب الرضى ومنها
اواختلاف المعاداة في بيعه وغيره في بعض خلاف صحة كراهي البائع الزكوا
صليا او غير ما دون المراد في ذلك وانما المستزاد فالقول في الاقرار وان كان
الاصل عدم اجتماع الشرايط على بطلان الحكم من ايقاعه العتق في وجه الحق وكذا
القول في الايجابات ويكون رده الى تعارض الاصلين وقد تقدم ومنها اختلاف
الزوجين في اصل الحد لا يثبت فان الاصل يقتضي براءة ذمتها ردها عن عتق
والظن يشهد لاجابه المثل وفي ترجيح ايها خلاف المشهور تقدم قول الزوج وان
عقد الرضى في فصل كان التنازع قبل الاقرار فالقول في رده لاصل عدم التفسير براءة
ذمتها وان كان بعده فعارض ما ذكره من اصالته في رضى البضع المحترم وان عدم
التفسير يوجب من المثل مع الاقرار والاصل عدم سقوطه والظن يشهد به ايضا فيخرج
قوله في غير المثل يمينه او يكون رده الى المثل على تعارض الاصلين مع شهادة الظن
لاحدهما وما لا خلاف انما يمكن ثقل التبرر من غير الزوج فهو اولى فبقول القول في تفسير
مطلو ان لا يرضى الا لاصل براءة ذمتها وكذلك ان يكون صليفا ردها بوجه او بعد ازوج
مولاه وبما خلاف ما ايضا فان شئ من تعارض الاصل والظن وان ردها نادى فلا يلتزم بغيره
اوان اصاله عدم التفسير فوجب مع الدخول من المثل في الزوج فيا في هذا وفيما عليه

[illegible]

اجودوا بتقديم الظن ومنها ما رادى للفتنة مدع وعرفها بالوصاف حتى يغير ما كانها غالبا
 فالظن مبنية كقولهم والاصل متيقن لعدم وجود تدابيرها فقولنا ان شرها جواز دفعها بالظن ^{صحيح}
 ومنعها بان لا يدرى الاصل منها او يرجع لفظ الكفر ونحوه ان لا يدرى وهو في هذه الاقسام
 فالشبهون اوصيا بكونه انظر شيئا من الظن ليس به مسلم شتت صحبه وقيل يكون لوجوده
 لاصلا لعدم ملكا علم وعدم الدلالة الاخرى على العلم بطلانها ان يوقع من غيره وهذا اذا
 وجد من غيره بالعلم بالادراك غير ملوكه ونظيره الموقوف في حقه فملكه وملكه بالوصاف
 لعدم ترجيح التقدير فيما لا يتكلم عالم يصدق في ظاهرها ما هو لا يتكلم باي حال غالبا او يدرى
 عدم تكلمه بخلاف الملوك لقوله ما لا يدرى عن العقل ان يتكلم بعد ما يظهر عدم اليقين
 في ملكه والملك قد كان غالبا قد تكلم بالاحيان وبغيره ومنها ما رادى على الحكم بالاعراض
 لفتنانه بشهادة ما قد سبق قبل تكلف البينة لا لقلة ما ينقل المال واذا كان من غير اليقين
 وقيل لا يتقبل قوله بمعنى لان الظن من احكام الاستصحاب في حكمه مخرج الظن وهو ان
 منها لو احاسب واكيل الحكم لكانا المحرور لفاوى واحدمهم انا قد جاز في حقه لا المحرور
 لم يقبل وان صادقة المحرور هل يقبل قوله وقد راجع الحق لمره بان اخرجنا لا لا مدع
 والاصل عدم استحسانه والثاني نعم لان الظن ان لا يدرى بما اوقفتنا من سائضه فلا يدرى من
 منها اوقفتنا بمجمل النسب وادعى رقة انك المحرور فمضى بحجته فقولنا لا لا الاصل عدم
 لزومه بعد ما لا يوجب على الناس بحرية فكانت اظهر ويمكن دونه ان يضاف الاصلين بما رادى
 ان الاصل في الناس لا يحرر ويكون الظن خاضعا له ولا لظاهره ان لم يكن غير العاقل مطلقا
الفصل السابع في الاجتهاد والافتاء **مسئله** اشتدوا في جواز الافتاء من غير علم
 في خبره على سبب اجدهما من مطلقا والثاني يتبع مطلقا والثالث يكون الغالبين في الفتوة
 والاولا دونها فان بين والراجح ان رددوا فيه ان خاص جاز ولا لظاهرا فاعلم انفسه بالشرط

بل يلقى السكرت في العلم وتزعم ثم اختلف القائلون بالاجواز فذهب من قال بدقيق التفسير
وتبين ثم تفرقت فيه طوائف ومن ثم تفرقت في اجازهم وان الغالب فيهم قنعوا بهذا القول
اجواز الاستدلال في الحكم بالثقة في الفتوى على الثيق بالثبوت حاروا ولا جازها فثبت
الصحة مع ائمان الصير الى الثيق ومنكرت عدم الصير والاصح اجواز صحاثة لا طريق
اليقين معي ولا علم وقصود هذا زور الصياحيين انهم لم يثبتوا صيرهم لغيره صيرهم لغيره
في وجهان مرتبان احدهما نعم بغيره على الثيق والثاني لا تزلوا ولا تسووا ولا تفرق
كانت العروة فيها ذهاب **الفاصل** لا يجوز للثيق بعد صيرها تارة تقليد تارة اتفاقا
وبتأثيره مذهب اصحاب الفقه الاجواز وكذا الثالث فيها تحريمه في ما يشي به والارابع
فيها نفوت وقدره ما يشي به واخمس ان كان التقليد على ما اذن كان صحيحا بيا وموافق
نظرة من غير ولا يجب كل او ناعيا والثامن ان كان لا يقتضي بالاجواز ولا يقرر
فكذلك في غير القواعد ما اذا كان مقتضى العارف بالادلة التقليدية اعتبارا ولا خلاف
التقليد او خفي عليه لغيره او قل يري والاربعون اجازها اصطلاح الصير الى الثيق
العرف او يترتب احوال ومنها الا في اذا امكنه معرفتها بالكتاب لا يجوز له التقليد
كذا كان كذا يلزم يجب بعد ذلك على تبيين الا بالحجب وكان عطفه فانه يقدم على
التقليد ويمنع اجازها بعد تقديم مؤذن التقليد للصدور وتبين بالاجواز هذا في وجه
المؤذن من اجازها الصدور ويثبت الامانة الاصح تقليده وفيه ان اثبات امانته غير مقتضى
لعدم رقيب من تلك اجازها في كتاب لعدم الا في احوال في وجهان **مسألة**
من لم يبلغ رتبة الاجازة لم يجوز له التقليد في ثبوت مذهب اصحاب اجازها بل الاجازة
تتولد منها مشروعا لذكر انهم لا يختلفون وان العاش فيثبت باشتغال جميع الناس
باسباب الاجازة والفقهاء لا يجوز طلب علم ابن ميثم في كتاب رتبة ذهب الصيرت

[illegible]

[illegible]

التحقيق تم الخطف الاول عطية الاقل الطلبة العبد من عبد اللاد في عهده يوم الاثنين
في تاريخ والعشرين شهر شعبان المعبر سنة ١٣٠٠

القيم الثاني في تقرير المطالب العربي وما يتفرع عليها من الافكار

المشقة وفيه اربعة مقاصد **المقدسات** **الاول** في الكلام وفيه ابواب **الباب الاول**
 في الكلام وفيه ايضا **مقدمة** الكلام في اللغة اربعة اجناس وقع على القابل واكثر على
 صرح به **المصدر** ثم زادوه ايضا فقالوا تقع على الكلام الواحد وعلى الجاهل فيقول العلم فان كان
 اقل من ذلك كانت وقالوا في مصدر الكلام في اصل اللغة ما لا يتكلم به من اجل مفيد كانت
 اربعة مفيد وما ذكر من كونه لا الاصل من احوال من لا يتكلم به من الجاهل وما يتكلم به من الجاهل
 فان قيل في لغة وكان غيره كذلك فقالوا الغالب في الكلام انما يتكلم به من الجاهل **المصدر**
 سمعت كلام زيد **والثاني** في لغة يتكلم به من الجاهل **المصدر** في اللغة انما يتكلم به من الجاهل
 كانت زيدا **والثالث** في لغة يتكلم به من الجاهل **المصدر** في اللغة انما يتكلم به من الجاهل
 حسن **والرابع** في لغة يتكلم به من الجاهل **المصدر** في اللغة انما يتكلم به من الجاهل
 الفعل **المتكلم** من فعله **المصدر** في لغة يتكلم به من الجاهل **المصدر** في اللغة انما يتكلم به من الجاهل
 كلام **المتكلم** في لغة يتكلم به من الجاهل **المصدر** في اللغة انما يتكلم به من الجاهل
 كلام **المصدر** في لغة يتكلم به من الجاهل **المصدر** في اللغة انما يتكلم به من الجاهل
 بل **المصدر** في لغة يتكلم به من الجاهل **المصدر** في اللغة انما يتكلم به من الجاهل
 المتكلم في لغة يتكلم به من الجاهل **المصدر** في اللغة انما يتكلم به من الجاهل

[illegible][illegible]

[illegible]

والله

مصدره فهو لها مائة مثقال اذا قدر ذلك ثلث فربع القاعدة ما هو الا ثلث
اعطى خلا ما شئت فاجز ثلثها ثلثا ربعي عشر اذن ان اعطاه مرة ما جعل لم
اعطاه مرة اخرى يعني ان ما لم يوصله من اقل من فضل الاول فيبقى عدم حصته
وكتال الامر هو فيبقى التكرار وان اناول في اعطاه ثلثه فاشد واذ شاء عددا
واعطاه اياه ويحتمل جوان اعطاه مرة اخرى لم انزل ما ان العدد المخطى ثانيا ان انضم الى الاول
بما عدا ربع ثلثا اربعين وبعث ما فيه من تكرار الامر وهو لا يقتضيه واجعلنا من فزير
جاء لان التقدير ملك مشيتك فهو كقولك اكرمك بعد ان اكرمته اضعف تكرار الاكرام
فلك الملك فغير تخصيص بالاذن في التكرار بتعيين الملك فيكون الاخلاق وحيث
اصح ما لا امرين فالمخفيين منها اني التمكن وما نادى عليه من كذا فيه لا ينافي ان
مشاركه والمشاركه لا يخل في احد ما ساء لا يقتضيه نعم اعطاني المرحه الاولى فقدر
مشاركه بين افراد المشترك فيتم الاذن وتبع المشكك الباقي وسما لوقال
فاستدل بها هذا المالك ما شئت فقال شئت مسددا لم يجعل ان يشاء ان يرد من اقل
في ما لم ينه عنك والوقال اعزك هذا ما شئت وعين وقت العودة باعتبار ان قد اقر
الغير ولعل العرف ما فاض يجوز تعدد المشيور في قوله انما ما سرقت اناول ما ساء
ثانيا وانما انما باذنه بعض ارض نعمه عليه ما اذا قال لا مله انت طالع ما شئت
قال فيضمن ان يكون للمطارد الزنث فضعب اقل من العدد الذي ساء في المراكه من المطلق
وخرط الطور فيه كقولك ان شئت فانت طالع ويحتمل ان يرد ملك مشيتك الملك
فخلق عند مشيتها ابي وقت ساءت الباب **الواجب** في العرف باذنه **الواجب**
اذا اضل كون الله هو كونها الغنيح بالعدم والحيث فانما توليها في العمود
لا تقدمه فزير مرشدة اليه وحقك قد بان بان ذكر الامر مرتين معزها اوستلها

في الأولى

[illegible]

١٧
تفسير

[illegible]

2

يكون زبانه منه مخلقا وقيل ينفخ طعنا ثم ياكل ان كانت العين تغير الغنى نحو من في الغنم
الظلم من البارص واورد هذا المكان **الخصي** القديم من عيسى ومنه وما عطف عليه راجع و
اولاه المعروف ويتوصل الى الغنم فيها استع بنا من شرايد ونحن وجمعا ويعود
بجوده ذلك الغنم لثابتية غير هاشد استرجاعا وما خلافا وحق انما عرفت لذلك فانه
تتابع التماس من التذروا الاوقات والوصايا وغير كما كلفنا واوردنا ووردنا وقت
يحتاج الناس اوازدهر ما اعطى واحملهم واحملهم واحملهم واعلمهم وعلمهم وحملهم
الازدهر والاتي واضع واما الاصل فذكرنا اصحاب وغيرهم انهم يعرفون الاصل اعلم عليهم
الشرع والفقهاء الحديث والتفسير دون غيرهم وان كانت قد مر لها من قبله والوقت
على العلماء واما العقل فغيره يعرف الازمنة والاعمال وقيل الى الجوده زيد في دينه
ودنياه وموجبه واما الاصل والحق فغيره في العرف ومنه اذا شرب العاقلة
النظر الى الازمنة من اولاده وانما في الشريعة من انما ما به فانه شاربها لثباته او
اكثر الشكر والحمد لله لمن الاثني الثمانية اربعة اشراك في النظر غير استعمل
لنا في الحديث بشا رخصا حتى اصل اشراك الواسية بينه وبينهم غير ما غنم
ومعنا واذا قال بازي فقال انك مني فالتصور ان يكون قافدا الا ان يتولد لهم
زنية ولكنك لا تدين مني وكذا لو كان قافدا لولا انك مني ومنه ما عطف الى
الافعال لا تتصلها اشراكها في اصل الزنا وبها ردة الفضل وانما عطفوا فينا عليهم
تقريبه يكون الفضل عليه نحو ما في الفضل فها هنا ذلك يقع فغيره حقيقة
وان شئت ارجعنا اضافنا الى اصل البارص من شكاك بهتت النصف لولا ان
قبله نعم زنية وكذا لو كانت انك انما منا لكونك فغيره من غير زنية ولا
يملك بالقطع بان في الناس زنا لا لا لافعال العطف لا يملك مثل ذلك في اسكان
محلى

عليه وعلى الخليفة بنوهم وإن العمل به لأخيه فيه مع اقتضاء العمل بتفضيل المشرك
في أصل المصدر وإن تفضيله عليه بسبب دوام اختلاف العمل فإنه ينتفع أصيلاً
فإنما رتب الدائم إلى المنقطع كانت خبره مؤيداً له لأنه ينتفع كثيراً من خبره بالصلوة
مستثلاً من حين أفضل الأعمال لا يستثنى إلا في غلظة معدودة يخفف العمل الأول
لأنه لا يدخلها الترتيب والخبر بخلاف العمل وبين المراءاة الأربع فإن بعضها
لا يقع تفضيل وإن غلبه المؤمن في جهة والكفا في الساء أو بعضها فيه الجواز
أو المانع أو بعضه بالذات الذي ينبغي أن يتوخى تحقيق العمل وموافاق العمل به
الفضل الأول في عدم الموافقة في الجهة فكيف يدوم اعتبار الأول والأحقاق
الثواب وإنما الهدى في أخذه على السمع لأن الخير لا يبلغ عليه إلا بسعي إلى البر
أفضل من عمل غيره وإن العمل فيه تمكن شره كان من التمكن في الملوك الذين لا
أمر سعة من فضل العبادات أو من لا يذكر ما يعمل فلا يحصل للمسلم من جهة
في العمل فكيف تفضل عليه لذلك لا خلاف في جواب أن يقع أخيراً فيه مع مدح
الخير به أن كل طاعة تنظم فيه وعلى كانت الخير من جملة أخيرات وكذلك العمل ولكن
الخير فيه وأما سبب كون خبره أفضل فلهذه الأقسام من مقتضى الدين وطريقه أصلاً
الطريق في الإتيان إلى مقتضى بعض الآثار أو بالاعتناء من حال مثلاً أو في غير
من الخافه فإنها وإن خيراً منها بالاضاف إلى مقتضى العقول والاعتناء ولا يلزم أن يكون
خيراً منها بطريق آخر في السنة في بعض الأوقات من الغدا والافتقار إلى الحكمة لا حاجة إلى
التزجيب وكذا فهم أفضل وأما خبره فلهذه الأقسام من مقتضى الدين وطريقه أصلاً
وإن أخيراً في مقتضى الآثار فيها أثر واحد أو تاسع بعضها إلى بعض وكذا شغل
ماتن الطاعات غدا القلوب بالاعتناء وشغلا بها وماتن الطاعات في الأصغر وأما خبره

۱۰۰

معلما على غيره اما بان يريد ان يبين ليس بان انكر كبريان الناس صلحا حتى ان ملا انما
 فيه صلح فاما لما قيل بغير ذلك فمخبر ذلك وسمتها كواويح لاقرب الناس الى الله والاولا قرب
 اقارب فانه ينزل على مراتب الارث فتقدم الاباء والاولاد على غيره ثم اقارب ثم غم
 والاصداد ثم اولاد اولاد وهكذا ولكن هنا يجب ان لا يترك رادوا ولا يثنى الا ان
 اولاد والاخر من الاولاد وكذلك مراتب من يرتفع الى التاسع من نوبت اقل لان ذلك
 حكم ثابت في الارث عن القرب وقد ينال النكاح في بعض موارد تقدم من العلم من الارث
 على العلم من الاب حيث ان في الارث تقدم والاخر تقدم من العلم من الاب ثم بعد ذلك
 على خلاف الاصل وفي مقدار تضليله ان من الابوين والاقران التسوية بينهما وان
 اختلف فرسا الكلام على الخبر المشهور وروى الشيخ نسبة المؤمن خيرة من علمه وروى
 في رواية الفضل الاعمال اخرا والعلم اخرين النسبة فكيف يكون معضو له وروى ايضا ان المؤمن
 اذا هم بحسنه كتبت واولادها ضلها كتبت غنا وهو صحيح ان العلم افضل من النسبة
 وروى ايضا ان النسبة المجرودة لا تعقب فيها فكيف تكون في العلم وقد اختلفت الاراء
 فيها ووجدت في جواب هذا الاشكال ان الناس من جعل اخيرا ما يخصه صا واولغا
 ان بعض الاعمال الكبار كبنية الجها فوض من بعض الاعمال اخف كتبة الجهد
 او اذ انما في تلك النسبة من خلق النفس المشقة اشد عليه والعرض لهم الزلا
 يحصل ملك الاعمال اخفيعه ولا يخفى ان اختلاف الظاهر والحق بعضهم الزان خيرا في اخير
 ليست بجنته افضل التفضيل بل في الموضوعه فانه منفعه وحق اخير على ذلك ان نبي المؤمنين
 من جله اخير من اهل الحق لا يتقدمه ان النسبة لا يوجبها ولا يوجبها ولا يوجبها ولا يوجبها
 الاعمال ان افضل التفضيل تدرك من مجرد اذعان المخرج كما في قوله تعالى وان كان في هذا الحق
 قصدي الاخر اعلى من سبيل الله وهذا انما يتكلم ومنهم من اجره على ظاهره وجعل الفضل

[illegible]

المصدق على الذات العليا نعم ثلث أول وان مرد المبالغة فقال العصريون انه في
حرفين مضاعف مقدير ووصوم وعدل اربعة اقسام الكونيين انه واقع موقع
السم الغافل بقدر صافي وعادل ومنظا له اذ لم يكن في اوله مع فان كان لم يخرج
الوجه به راسا ومن ذلك قوله تعالى يا اهل بئر لاسقام لكم يا اهل اسقام يقول
مررت بوجلا قائم بين السابقين واللاحقين مررت بوجلا من مقام
اذا علمت ذلك فيخرج عظيم ما اذا قال المفسر انت الطلاق والطلاق فيكون
كنايه لا محرجا لان الطلاق المفسر كانه محار لا حقيقة كما حرم من النكاح والطلاق
فلا يتبع من الطلاق عندنا خلافا للجمهور حيث اوقعه بطلان النكاح ولا يثبت
السابقين مع الزائد ويحب ان يحسن والكافي واقعه مشهور **الباب**
السادس في الطلاق قاعدة مع السهم مكان لكان المصالحه اوله في حجب
ما يليق بالاسم وحركته حركة اعرابيه ويجوز بناء بالسكون في المفسر وهو حق
وسنقول في قرئتي سلك جوابي سلككم وان كانت زيارته كما ما في قوله فليظفها
فترجمه من وادى مع في قوله واليا للمختصين اذا علمت ذلك من فروع اعطاء
ما لا يختلف لا يخرج من الجمله الا مع خلاف قائم بين الزمجره من هنا من غير تقدم ولا
ناخر ولو تقدم احد الاخر لخطات بسيرة في معنى وجهان اوردوا العلم
للحق ومما اذا قال به هذا المفسر وهذا الجواب فان امدت اجابا في صفته **الوجه**
او في اصل السبع ليجوز ان يعبد بها وكان ان يعبد بها مع وان اشبه المال في علمه
اجابا وجهان من ان غاية الناس ضم الزمجره الى المفسر به مع واحد وكون ذلك
هو الظن ومن احتمال الامر في فلا يتبين الاول لان الثاني اعلم منه والوجه الاول
لانه المتبين ومنها اذا قال لا مررت زنتي مع فلا من غير كون قد افرحنا في حقها
لاني

واعترض عليهم من حيث الاستعمال والمخاض **أما** الأول فلو تدبر ليس عليكم جناح أن
تأكلوا جميعا أو أنثى من اثنين أو مستزعين أو ما خلقنا من جنس متغيره للمصالح
فإن قلت معاً اعترف جيداً فقلت ذلك قيد الجحى بوضوح الجحد وبوضوح الألفاظ
في الوقت **تأخذه** أيام الأسبوع الواحدة أو اصدعوا من المقتضى أن تدعوا إلى الاستعداد
لأنزول أيام الأسبوع **ومضى** بعد ما أشتد من ذواته من الشك والاعتراض ومكثوا
الأيام والجنس **ومضى** من جنس من الفجاءة والجنين في أنتم أو ما السبت وصح
بوايه سلم فيحتمل **عن أبي حمزة** قال أخر منزل السبع بذكره فقال خلق الله البرية
يوم السبت وخلق الجنان فيها يوم الأحد وخلق الشجر يوم الاثنين وخلق
المكر يوم الثلاثاء وخلق النور يوم الأربعاء وخلق الدواب يوم الخميس
أدم بعد العصر يوم الجمعة في آخر ما من ساعات انهم يباين العمل إلى الليل
ومضى من يوم من حيث العاري الذي قال الله يومهم وخلق طين الله لنا أن يسبقنا
الحديث إلى القول في آخر قوله ما دأبنا الشمس كبت إلى جعفر صغير بأول أيامه فيفتح
عنه ذلك ما لو ندره يوم أول الأسبوع أو كل أسبوع أو آخره ويجوز ذلك وهو على ما عليه
ما لو من يوم من الأسبوع والتبعية عليه فخلق يومهم آخره ولهم ما السبت على
القولين فإن لم يكن هو المعنى آخراً تدرك أن قضاء الأربعة يومين صوم الأسبوع كما لم يكن
باب المقدرة لوقف تعيين البرية عليه فكذلك الجنس أو تلك فراض من الواحدة
المختصة **فأخبر** الأشهر الحرم أربعاً من الشهر من أيامهم حرم وقد اختلنا في
كيفية تعدده وروى في تحقيق اختلافه في أولها أن لا ذرية لهم ومنهم أهل المدينة
وجاءت الأضحية أن يترك ذوات القعدة وذوات الحج والحرم وجب فعدوا كذا
وواحدة أخرى وذات الكونين إلى أولها وأخرها ذواته إلى أن تنقضي التذرو

والأعمال

والاجابة انما السابق فان اطلق وهو في شلال من الاحكام كما في اول الاشهر اكرم محمود
عليه السلام واخرج في الثاني **تأخر** صغير يعرف زمان يدعى تأخر ما قبلها بعد ما
فاذا قال مثله والصراطين فليعلم عز وجل انه اول ما يقرب عرعره في نيله وكذلك في التكميل
الفرقات وتوحيدها واعلمت بذلك في **فرق القاد** والافاقا وقتت احوالها واولاد
اولادها طبعا جوبطن فما تقتضيه الترتيب فاكرناه وما قبلهم لا يتبدل الترتيب لا احتمال
ان يدرك احتقان البطون الموجودة بعضها اجبر بعض مضانا في الاول والاقبال والتوقف
بان يعرف اقتضا الترتيب احرص من ثم والقاد من قيام ما ذكرناه ووافقت في قوله فبقيت
عما اولادها طبعا جوبطن في ذكر اولاد اولادها فبقيا ان يدخلهم البطون كلها بغيره
البحر في البطون وعز وجل لم اقتضا الاول ذلك مع احتمال ان يكون المردم في حيث
من ارضه فيصير كما طبعا ولذلك لو كان نصيبا اتم الرجوع **الوقت** اول طرف الوقت
الماضي من الزمان لازم للتصريح بالظرف والاضافة الى جملته لم يخطأ ما وجدناه واما
الاخر والارواح نصبها في الفصول بفتحها كالمعبرين وجعلوا من سرقها ذكرها
اذا تم من هذه القصة اذ كبرت وقع ذكرها بان ملكا من بنو اسرائيل خرجوا لقتالهم
بعضهم الى سرج جعلوا من سرقها وتم والتم منه واما فاستعدوا من سرقها اذ قد تم وتوجه
وقرر لمن يتبعك اليوم اشراركم في العذاب لاجل ظلمكم في الدنيا اذ اعلمت ذلك في
القاعدة ما افاتاك انت طاق ان تبادم اواذا فعلت كما شئت عبرة انطلق واذا التفت
عنه لاجل القيام وانفصل كل واحد ان فعلت كما بفتح الهمزة وتكون الهمزة من من يعرف
الخير وتكون من من يعرف انما الجواب جعله مضافا الى الموصوف ذوب جامد منها من
منها في الخبر الى انما ناتي من الزمان المستعمل اتيه كما ذكرنا والعكس وجعلوا من سرقها
من جلدن اذ انفلتت عن اعنانه فان جلدون مستعمل لفظا وبعده لضم حرف التنوين

137

فلم

اذ

2

والغذاء بغيره يكون

[illegible]

فقط
۱۵۱

فایده جلیل

أحوال النصارى

أولاً: الفوائد

واعلم

فقر المسكين

لوقاي

سليم الشمر

نہی

این وسیع و آید و آید

كالدارم

ذلك من نزه القاعده ما اذا قال لو كلب من هذا الشوب يكودهم شتم محجور او مصلوب
فان يصير بالقطب والكتير من الداهم ولكن لا يصير بعين كاتين اهل ولا ناله
ولو اذ لم يثبت ثم تحير مطلقا في اهل يتقبل الجدل فيقول ما اذا قال يا شنت فان
ان يصير يتقبل الجدل ويغير فانما هو متضمن للمصداق ولكن لا يصير الا بشئ المتناهي او
يقول ما اذا لم يثبت فان يصير بالاهل والمجول لا يكون المصداق ولا يصير بالاهل
من نقاد البله في اذن في اليب من غير جاحلنا الاطلاق عليه كلا الخلق جامع في شئ
تقديره لمن يعلم الحق والاكتفاء لاكتفاء الاطلاق فيقتضي اليب نفس المثال وان يتقبل
مطلقا **قوله** اذا اعلمنا كان التقدير واسم الاشياء ثم ان العرب يقولون من ذلك
فاسموا للعدد والغير فان كانت لغزير العدد كانت معرفة ومعطوفه فتقول في العند
كلما اثنى وزل المطرك ان كانا ومريت بداركنا واذا كانا كانا ان تقولوا اثنى العند ان كانا
بشئ من حار وصحوا بكذا وان كانت كتاب من العدد فذهب الجبر من ان غيرنا لا يكون
الاعراض مسبويا مطلقا قال الكوفيون انها تقدير يا عيسى من العدد والعدد هو كذا
ففي الثلثة اثنى العند غير محجور بعد مدح قوله كذا في دارهم وعن كذا كذا بعد مدح
الاعراض عقد منصوب بعد تركيب كذا تقول في العند ان كذا دارهم وعن العند غير
منصوب بعد اذن كذا فان كتبت يا عيسى عقد معطوف كذا بعد وعين في التسع وعين
وصيبت تقديره فان كتبت من الما اذا كان تقديره او غير تقديره انما تقديره عقد متناهي
الاعراض او غير عقد في شئ من تسع اهل الحوك ما سبق له من مقتضى النص في قوله
كان ما عارفا به والاصل في العند وان لم يضردهم واحد من الرفع والنصب مطلقا في امر
تقدم المذهب كذا في دارهم والاولى ويدرج المذهب في تقديره ولا يقال وقت الزمره والاولى
وذكر في المذهب الما يكون وسبقه وغيره التكرار لا مالا ذلك كما عين الشئ في الرفع

يكون الذرع بمقدور التقديرات حتى ودرج مع التخصيص يكون تمثيل الذرع بحجته والاضافه
 بيان به كخصية التقدير حتى ومورد على الاول او يوصل الى غير ذان الذرع حيث
 التميز بغيره من غير التماثل في غير مكره يكون ان ذان الاول هو مخصص يكون الاول بها
 والشان مخصص على غير ذان الاول او يوصل الى ذان الاول هو مخصص يكون الاول بها
 كقول حتى وثلثه من الاول او يوصل الى كذا جميع ما ذكرنا من التخصيص **قاعدة** الشيء يقع التميز
 وتخصيصه بالاولا والكل هو وتختلف في غير التماثل والكل هو ولا يستعمل الا على ما على
 العقود ذانها بعد اعرفه فلو لم يذان ان بها ما غير مخصص فاذن وان كان يكون
 فيكون مخصص على العقود
 فيكون للشيء فانه على الصالح ان ذانها بعد اعرفه فلو لم يذان ان بها ما غير مخصص فاذن وان كان يكون
 فيكون مخصص على العقود
 فيكون للشيء فانه على الصالح ان ذانها بعد اعرفه فلو لم يذان ان بها ما غير مخصص فاذن وان كان يكون
 فيكون مخصص على العقود

السيف

قصص

وكما تخفف وزنة معدودة نعمنا والحقنا بها والناثل اوصيت له اذ لم يزل زكاه فنعاد بمقدار
النكاح كما قال الخيام واولي اللذة وقال بعض الحكماء انك ان شئت فسميت في مثل النكاح
وغيره **فصل في علاج النكاح** المشهور بين النجاة والاصحاب من الحق والحق في خصصه في حق دين
دفعه كما في الحديث اما ان خص من القربى او اب وابنه يكون اخص من ابنته واما ان خص
ابن اب واما اختت مثلا فاما ان خص من ذرية القربى ولا ينفذ اختصاصا في القربى فيزدرك
لهم فلو كانت النكاح في زماننا فاختار القربى في ذرية اما ان خص من ذرية القربى ولا ينفذ
معرفة فيجعل النكاح منها غير ارفع من ذلك كانت الخصم فيه قد تم بحمل الصدق والكلفة
كلما كان اخص اشبه بالانبياء لكونهم يخصصون اكرم اهل انكاحا لمطلقا وما اقره في انهم في ^{الانبياء}
فكرنا العلم ووجدنا الاول لا ينفذ اختصاصا بالعلمي فيريدون النكاح واما قول بعض الاصحاب
ان قولنا العلم بالعلم فاختار العلم في بعض النكاح من قد لا يخرجه من جعل العلم في النكاح
من حيث ان الاخص بالخاص واقع امير ولا يخرجه من انكاح اما لمطلقا فقولنا لخصنا ان يخرجه من انكاح
ويجب كقولنا في نكاحه فاما ان ارادنا الاخص بالعلم في نكاحه فاجعله في حق من في العلم من في الصدق
هو في الحق من غير ان يخرجه من كونه من في نكاحه فاما ان ارادنا الاخص بالعلم في نكاحه فاجعله في حق من في العلم من في الصدق
الاصح من كل ما راعى ان اراد ان يخرجه من كونه من في نكاحه فاجعله في حق من في العلم من في الصدق
وبين قولنا في نكاحه فاما ان ارادنا الاخص بالعلم في نكاحه فاجعله في حق من في العلم من في الصدق
ذلك فخره من راعى القاصد هو من اراد ان يخرجه من كونه من في نكاحه فاجعله في حق من في العلم من في الصدق
في التكبير دون نكاحه من الاكابر ورواية من روى ان نكاحه فاجعله في حق من في العلم من في الصدق
الهاب او لمطلقا وهو في نكاحه فاجعله في حق من في العلم من في الصدق
او لمطلقا ليجعل العلم بالعلم في نكاحه فاجعله في حق من في العلم من في الصدق
مطلقا التكبير دون نكاحه فاجعله في حق من في العلم من في الصدق

[illegible]

فما
في الانفعال

محمّد الشافعي
تأليفه

بيبيع وعشق وعشور ما افقال الراهن
لا افعل ص ص ص

فَإِنْ

اسی

بلا

في الاستغناء

سنة ١٢٠٠

تو

کان
قہ

 $\frac{1}{2}$

تفاضل
فقر

١٢٢

٤١

الباء
هـ

رای
قط

53

ذلك فزيد والآخر العقول في جميع فنانا لا فاضل صديق باني ملازم لكل كره انما
في مشاهد راجع اليه البسته **المقدس الفاضل** في كون وقرآن ام **الاول** حرم
قاعده المياه الموصلة تقع للاصناف قبل وبعده في ابقارها الخطا اعتد عليه من
ثم للاصناف حقيقة كما سكت فزيدا فاضلت على من جسد اوجده ما يلبس من ثوب
وخلع وحيار وخرق وبرت من بدى الصلقت مودر يركن من قريب من زبد المثلثه
مخوف ان تاسد بقتال الامه بدليل من امسك عليه الا كما استجبت عليه من قبله وخر
الافواه بهم يقتارزون بدليل وانك ترون عليهم مصحون والمبعضين اطلما
كما اشتد جامعهم الفارسي والفتيوي وان ما كد والكونيون وجعلوا سريعا
باعداء السيف وقر شربن بارا ليجزى تفتت من حق خضه من نعيم خلوده
قافا اخذ يقرها شربا الخنزير بهروا المشرج اوع وعظا على المحدثين
اشتهل جامعي من الاصوليين ودم فخرنا من سمحت المحدثين وصحت بهر للبيد كرام
ظلم من الذين هادوا وحنا عليهم طيان احدث له انكم ظلم انفسكم بانك اذك العبد
فكذلك اخذنا فزيد والمظفره يعني كرامه واما وقد سكره الله ببره وجامعهم بحر وانك
تخرون عليهم مصحون وبالدليل الرخا القليل اذاعت ذلك من فروع الاكثرا في
الواس في الاصوره بمعضله افشانه احيا انا هو لا على التعويض اما الله عليه
محمد ان ارد مصره فاضف زاده اوله وخرى على المسح المصطفى بشر اطلما
على مذهب جامع الاثر والكراميين منها التعويض فخر الاقتصار على مسح البعض
لاصل عدم وجوب الزايد وبقا كليا واما للاصناف وبحولنا في التعويض
مضائق الاصل على ان اذ من فاضل من الاصناف والتعويض كما لو اختلفا فزيد
لمع من المعاني فوجدنا اذ اختلفا في تعويض سكر الخانات على كذا في اقبال لبعض

[illegible]

من اسوالی

منه موالى واقض ما شئت من وديان الحق ذلك ما تمجيد على التعيين فلا يصح
للمسح والامسح بالاعداء صلاحيه غيره والاشك في اعادة التيقن البعض
فيقتضيه علمه ولكن يجوز ما يأتى من اقل القول على عدمه في المسح ويقتضيه علمه
من خبره فيقول لهم ايا اوصاحبه ومنها قولنا شعوا عن المكاتب ما شئت من مال
المكاتب اقله العلامه لو ان المسح ليعني ان من التعيين هذا ما ياتي على انكاحها
ليان ابنه او يجوز في العباده على اختيار كونها التعيين فيكون عليه الوتر كما اخذ
تعلما لاجل لشك فيه ويبقى البعض داخل على التعيين ومنه ما نحن ولكن اورد
لما هو في علم العباد وانما اورد من شرط قلب الدين المراز على ما كان كونها
للتعيين فيضعه في غير ذلك من زعمه ما فيه انا من كونها على ما لا يحكم بان المسح
لا يحكم بها عندها بدون ترتيب الا في حقها اذ اذ التيقن كما لا يرد في اعادة التعيين
وانما حلها عليه لادعاء التعيين من ولكن النظر وادعى الخطية كونها التعيين و
ان لم يكن من ذلك الا ان كان من محكيها عنه ومنها قولهم جرم من الرضا ما يرد
النسب والظواهر من فيها تعليمه الرضا بسبب الرضا ما يرد بسبب النسب ومن دخل امواله
تقدم بالنسب اقدم والاخر وانما جرم بالرضا كما اوضحت امره او اخره او ندمه او
جذبه او اخرج الرضا الحق في احوالهم قسمه في احوالهم على ما ذكره كما لا يشبهه وغيره
اتبرضا على الاصل ان اخرج بالرضا اليك الزيد الاخر بالرضا ويقع على
ذلك حتى روجه الخلف عليه او اذعت وادها على ان يبري عنه ولده من الرضا و
غيره او لم يبري من الرضا على ما اوضحت والرضا حاله المولد ليست في الرضا
ولو اذعت ولده او ابرأ او بنسا حارت جدته ولده وجهه المولد وان كانت ميمه
لان قهرها ليس محققا في النسب بل فيكون بالرضا كما لا يخفى وسرعان ذلك ما ارد

[illegible][illegible]

24

وهو ان لا يجامع الفاعلة فاعله ومرتبطان بالتحقق من ذلك ما ذكره بعض المحققين
من ان ما قيل الغاية به ان لا يتكرر قبل الوصول اليها كما يتكرر خبره ان ان ما ورد في خبر
قتل كذا وعسل الديار يتكرر قبل الوصول الى المكان قالوا واصواب بفتح اليماء متعلقا
بمفعول لا ان اليرثا مفعول ليرثا واصحاب بالواو والكسرة ما بينهما وبين من ذلك دخول
المعرفين على لان الاستقامة من رضى لان لا تامل اهما ما بين من الحكماء فقد انتهى
الى التوافق والاصل في كل واحد من ذلك ما ذكره في المحققين ويمكن التمسك من
الاشكال بعمدة الى التمسك بغير الحكماء من قوله لا يكره ان يطلع على
خاصة كادير التيمم عليه ما زاد فقبله فليس له الحق ذلك ومنها ما جعل السلام
فيه من الايمان والاعتقاد في كل الاحاطة الى يوم كونه شركا فكانه على ما جاءه من انما
بما يخرج عن الغاية مطلقا او حيث يتصل بالشرك ولو لا ذلك لكان العرف فيه غير ما هنا لكن
يتمثل الاول بالاول بالاول الى شهرين مختلفا في ذلك كما لا يضره قطعنا وقتها او الغاية نعم
يتمثل العرف بدلالة العرف فيها كدلالة العرف في بعض الغايات مع دخول بعض خبرهم
والعرف في الثاني خبره الخبر ومرتبطا بدخول الغاية فيه في كل المثل او السلام
عن الاجل وقد جاء به ما ما خافه بعضهم بين الامرين فان الخفي في اليوم تسمى
الماء وروى في نسخة النسخ في الخفي في العين في العين وهو مصدق باول خبر
معه خبره وهو صحت الشكر كصغر مثلا باول خبره من خبره نظر لان المطلق داخل
في الشهر المتصل وشهر المطلق ان اتفق والاشقون يوما ما منى للماء المهدم المخرج
المركب من الايام المتصدة المتصلة بالاعتقاد فان صدقت الغاية بالاشياء المتكاثرة
وان الغاية العرفية من اذا حذفت لا يخرج امراته الى العرف فاخرها في المصداق في مصل
الغاية فانه لا يحسن قلنا ان الغاية داخله مطلقا لان الغاية من العرف وكذا ان خبره الغاية
العرفية خلت اليه وقد تخرجها اربع انفصالا بحسب اربع مواقع غير ما هنا بل

جف حفت الاما ح السيت داخل رة ضعف اخرها العيف الاول اما الثاني
 صحه عدم حفت مطلقا ولو اذ بالعدم فقال للفرير ليربط وصولها اليه مطلقا
 استعمل الشف الخرج للردعه او دفع عن لانه القبول تحقق ومنها وكل يصل بجلا
 يبيع عن عشرة الي يوم الخميس مثلا فدخل الخميس الاجل بالقديم وعنى
 خرج مما اجد الامور لا يدخل ما فيه فدخل يوم الخميس لم يجم لم يكن لم يجم
 لا لا الاجل الاول لا يوقف الموكل فيه فديان ويبيع بالمال خلقت الماخذ فيه لم
 يبيع لم ينس بخير من الزمان كلف اتفق ومنها لا يقف حقة الي الدار الشري لم يوافق

في

[illegible]

وتظهر انما ذلك فيما اختلف النصاب او بعضه بعد حمل اوله قبل ان يادار الكون
ففيما اوجب في العين سقط من الكون حجب ومنها ما قال المرحوم في
بالفم مثل ذلك طاق فيمكن ان يحمل مع غيره لانها غير متعينة
مستقلة بغيره بخلاف الحلق في بلد بلطنة في باقي البلدان وغيره ما حاصل اللفظ
الامر في حمل الكلام في بلد اول من النصاب في الاول من سلفي وعندنا انما
المجوزين لتسليقة الحلق في حق تركه ولهم وجه بقرينة مجازا ذكرناه و
متى اقول الخوص ان كان في بلدنا ذكر فله درهم وان في غيره خرجا معا
فكل منهما عين لم يصح الظهير في كل منها ولو اني بالذخرا جملت لان
الموصول وقع ضمنه لكان شرطيا لكون مجموع الحلق في ذخر واحد عام صديقه
ان الحمل ذكر وان في بلدنا ذكر او ما جملت الظهير فانها صدقة بكل
منها من غير تعلق ولو انتم حمل ذكرين او اثنين ففي احتساب كل منهما عام
لهما او اشركهما في العين او احدهما خاصه ويختص بالوارث او بغيره من التسليم عليها
في القسم الاول ولو اتفق ذلك مع التباين بالموصول يطلب الوصية ايهما ذكر
ومنها اقول اشترى دار في البلد الفلاني خانه بدينه شرا في داخلها وبنائها
للدار والمتعلق بها من خارج فاعل من وجهه عن الظهير ومن كونها دارا فلانها ازا
شراها وشكها ما اقول اشترى دارا بدينه في كاسية مع احتفال الغرض وتناول الدار
انما وجه المتعلق وما اقلها في الاطلاق حقيقة او بما اقلها في دارا لمصلحة الدار فان
في حمل الظهير حقيقة الجارية والسببية والمساوية ورافعة من ان يحمل ان
تكون للقرين من بعد الدار ان كان يكون ذخره بالعين مثلا منها ان العلة له
والدار له او يكون قد ابيع له من قبله او يكون قد رضى في شتمه الفلاني له والدار

[illegible]

قسم

ملكه واخره فاعيد اليه حكمه البقي لما ذكرناه من قولنا لا احد التامر وليس لخصاص
الامر بالمعصية حد اختصاص العبد بالعبادة والفرس بالسرعة ولا تعلق للاصابع بالاصا
ولا سطر بالبرق ولا يجوز احادهم ولا ماضى ليدفعه فخره من الامتياز والانتفاء
من جوده ولم يفرق ان يختص بالامر اصطلاحا او افعالا وعلى الامتياز ولا يطلق عليه
اصطلاحا اسم المهرجنا ما يطلق عليه العترة او العشر او مضره او نحو ذلك ومن حيث
الامر مبرع ومن قوه غير الشهير وتزويجهما في انما بنت مبرع فظهرت بنت امره
فغيره بمحض المعقول او مبرور وسما لوقال له عنده في غير شراجه وانه كان
الفرز كان ذا عيكن فكله لما قبل التفسير به وان كان مسلما قبل لا يقبل لغاوة اللام
المكروه المسلك لا يملكه ولا ينفذ ولا يملكه للاختصاص به وبقايتها انما يتركه
فيبقى بالاشارة الجهر افعاله جميع تفسيره الحديث يحتمل اللفظ ويمكن اختصاصه بالاسم
بالفهرج ان يكون محمدا لاجل التخصيص وكذا الضمير في بعض الوجوه والعلل وجعل التفسير
بمعنى التفسير بها محتملا لا يشرى ما عنده مع جزس في القواعد بعد محتملا بالام الملك
وما عطفها به او وضع خصوصا في امره من انما لوقال له عن الله من غير امره وبقايتها
بمعنى ملكه قبل قبضه او من مبيع فامد ونحو ذلك قبل لم يثبت له اذ الامر في خلاف
ما بعده واخره فيكون مقتضا لا يفرق بينا في بعض الامور في ومنها اختلاف الواقع
بين العلل في وجوب صرف المكون الى الاصناف الثمانية او جواز تخصيص بعضها
سبب دعوى ذلك لانه الامر على الملك المحجب بالمعصية على السوء او الاحتقان
كله وفيه نظر لان امره لا يملكه لا يملكه ولا يملكه للاختصاص به لا يملكه بالام
ومن ثم ذهب اصحابنا وجمهورهم من غيرهم الى ان الامر لبيان المعصية في الصلوة
لا يقتضي عنهم بغيره من سائر الامور من رفع عتب عن عتب على التبرع في شانهما و

اسم

اسم فيها ولا في الرقاب ليس منهم ما يقتضيه الملك ولا تاييل بالفرق **فادله** لا
اصلا للفرق وانما كثر مع الاسم الظاهر لانه لا يفرق بينا في بعض الامور ولا يفرق
مع الضمير لانه لا يفرق بينا في بعض الامور ولا يفرق بينا في بعض الامور ولا يفرق
ونحوه المباشر لانه لا يفرق بينا في بعض الامور ولا يفرق بينا في بعض الامور ولا يفرق
للاختصاص به بالملك المكروه انما يتركه في غير شراجه وانه كان
فقال لا يملكه في غير شراجه وانه كان في غير شراجه وانه كان في غير شراجه
لكن جعل بلزومه الحق للمعصية ما في في بعض الامور ولا يفرق بينا في بعض الامور ولا يفرق
اما لا يفرق بينا في بعض الامور ولا يفرق بينا في بعض الامور ولا يفرق بينا في بعض الامور ولا يفرق
لتقيام الاحتكاك وانما ذلك اللفظ واصلا لانه لا يفرق بينا في بعض الامور ولا يفرق بينا في بعض الامور ولا يفرق
في نفي اولى ذمى ونحو ذلك **القسم الثاني** حروف العطف **قاعدة**
قنن واو اعطف
وقال بكس وما عطفت فيه التثنية صاحبها فاعطف به واصحاب السين وعلى
سابقة ارسنا نوا واهم وبعثا لاحقة كل ذي اليك والذمير من قبله واذا
قبل تام لا يفرق بينا في بعض الامور ولا يفرق بينا في بعض الامور ولا يفرق بينا في بعض الامور ولا يفرق
اليك وجعل على من المولى من مظهر الحقار عند اكثر المحققين بل ادى على الاحاد
بعض الجاهلين وجاهل من المولى من مظهر الحقار عند اكثر المحققين بل ادى على الاحاد
واين ذكره في بعض النسخ في التثنية وبقية عن انما هو مطلق الجمع وذلك
في اوجه احدا في اوكثرنا الكلام اسم وتصل وحرف وور التثنية ومعناها في
الاباحة كما اس اسمن وابن سريين ومعناها في التثنية فوفا لوانا فاختص

قنن

واو اعطف

الصبر والبكاء والثاني بمعنى ما يفرق عن التثنية ومالك اركا لك والثالث بمعنى
لام التثنية مثل يا ليتنا نرود ولا نكذب والاربع بمعنى واو التثنية في نحو لا تأكل
السهم وتثنية العين فيمن وضع واو التثنية في نحو لا تأكل السهم وتثنية العين فيمن وضع
والسادس والواو التثنية ولا يدخل الا في مظهر ولا يتعلق بالانحياز في نحو لا تأكل
الحكيم فان قلتها واو اخرى والثاني المعطف والاحتياج الى جواب في نحو لا تأكل
والزيتون والاربع واو اخرى والثاني المعطف والاحتياج الى جواب في نحو لا تأكل
وتثنية الجوابها والسادس واو التثنية في نحو لا تأكل السهم وتثنية العين فيمن وضع
الوقت وتثنية من واو الحال مثل اعمل وانما جميع واو الحال مثل اتيت في
الشمس فاعطف ذلك في الفاعل في نحو لا تأكل السهم وتثنية العين فيمن وضع
عشرين معنى ذكرنا منها ما مناسب المقام في ذكر في المعطوف او التثنية في نحو لا تأكل
ومعنى قولهم الواو المعطف الجمع انه يجمع ما بين امرين في ثبوت المعطوف زيد واكرم
عمر في نحو لا تأكل السهم وتثنية العين فيمن وضع واو التثنية في نحو لا تأكل السهم
عند الاطلاق والتثنية في نحو لا تأكل السهم وتثنية العين فيمن وضع واو التثنية في نحو لا تأكل
الفرق بين التثنية في نحو لا تأكل السهم وتثنية العين فيمن وضع واو التثنية في نحو لا تأكل
بمعنى عليه امور منها لوقال بعتك الدار والشرب هكذا فانما هي عين عيسى الاشهر
معادون احدهما وضع ما يتحد اللفظ من معانيها ويوزع التثنية عليها باسمية
التي تدين وكذا لوقال بعتك الدار والله ودم ما شربنا ولا نكذب لوقال لزوجته
ولكنك في بيع الدار والشرب اولى شراها فبيع لبيع كل واحد منها وصحبتك
ويبيعها معا وشراها فبيعك على الجمع والتثنية مقدما لكل منهما لوقال لزوجته
ان دخلت الدار وكلمت زيدا فانت على كل واحد من احتياك الشراطين ولا فرق

بين

بين ان يقدم الكلام على البدل ولا يفرق بينا في بعض الامور ولا يفرق بينا في بعض الامور ولا يفرق بينا في بعض الامور ولا يفرق
لا يفرق بينا في بعض الامور ولا يفرق بينا في بعض الامور ولا يفرق بينا في بعض الامور ولا يفرق بينا في بعض الامور ولا يفرق
التثنية منها فان جعلنا الواو التثنية في نحو لا تأكل السهم وتثنية العين فيمن وضع واو التثنية في نحو لا تأكل السهم
يتمتع من كل منها صاحب ما يقتضيه التثنية والامر بتقديم الاول مطلقا ومنها
انما قالوا في نحو لا تأكل السهم وتثنية العين فيمن وضع واو التثنية في نحو لا تأكل السهم
اختلاف لما فيها قبل المطلق والامر بتقديم الاول مطلقا ومنها
منها احتياك الاحتياك انكارا بعد التثنية والامر بتقديم الاول مطلقا ومنها
انما لم يكن في لفظ الواو التثنية في نحو لا تأكل السهم وتثنية العين فيمن وضع واو التثنية في نحو لا تأكل السهم
احتياك الاحتياك الاحتياك انكارا بعد التثنية والامر بتقديم الاول مطلقا ومنها
في خلافه في نحو لا تأكل السهم وتثنية العين فيمن وضع واو التثنية في نحو لا تأكل السهم
الاول وعارضا في اليوم الثاني ثم لا يعود ودعيه ايدا لتعليق الواو في اليوم الثالث
في نحو لا تأكل السهم وتثنية العين فيمن وضع واو التثنية في نحو لا تأكل السهم
ايضا كذا تفعل العلو في التثنية عن التثنية وحكمه بوجبه وتثنية في نحو لا تأكل السهم
من كل **فادله** ذكره جابر بن النعمان منهم ابن مالك في شرح التثنية في نحو لا تأكل السهم
التثنية في نحو لا تأكل السهم وتثنية العين فيمن وضع واو التثنية في نحو لا تأكل السهم
التثنية في نحو لا تأكل السهم وتثنية العين فيمن وضع واو التثنية في نحو لا تأكل السهم
ذلك اسودت ما في قوله بعتك الدار والشرب بعتك الدار والشرب بعتك الدار والشرب
فان كان بعتك الدار والشرب بعتك الدار والشرب بعتك الدار والشرب بعتك الدار والشرب
حكما العطف الاول فاصح حيث ينسحق التثنية عنما يتبع ما لوقال بعتك الدار والشرب
اعتقدها بعتك الدار والشرب بعتك الدار والشرب بعتك الدار والشرب بعتك الدار والشرب

[illegible]

عجز ضلعها اذا دل عليها دليل على ما ذكره جماعة منهم القادسي وابن عصفور
وابن مالك واستدلوا بقول العرب انك لم يمسكها رجز او جرح او علة قوتى وثق
القادسي وجوه يرمزها عند ما علمت رافع بن خديج فقال وجوه يرمزها رافع بن خديج
وروي ابن جندب والسهيلي عن المغيرة بن عبد الله بن اسعد ان رافع قد شق عليه ما
اذا قال متلفعا بعد رسالها فانها بان اولوزيوتك بنت عتي فلان بنت خاتني
فانوزيوتك من العود ليرى اللطف فان رجع ولو كان العدة ما يستعمل بالاشخص
كالوقت والعق والطلاق القدر الرجعي غير اليه **قائمة ١٥٦** الفاء العاشر فاعيد
تعدد اسود احد الترتيب المصنوع كما لم يذكر ولو الذكر في موقوف فمفضل بن جميل
عزفوا لها الشيطان عنهما فاحرقهما كما كانا فيه فعدوا ما موسى اكبر من ذلك فقالوا ان
يحيى ابن ابي من اجل موقوفين فمفضل وجعفر ويبر ومصح واسد وجعفر وقال
المزاد لا يتعد الترتيب طلقا ولا مع قول او الواو تعد الترتيب عري وارجح بنو
اصليان في ثيابا رابعتا واوهما قالون وارجح بان الحى اردوا ان يملكوا اكثر من
فاذا قرأت القران فاستعد الاثم الى الصلوة فاضلوا وانما الترتيب المذكور
فقال الحسن لا تعد ^{تعد} الترتيب في المباح ولا في الاصطار بليل قوله بل للاصول في
وقوله من طهر مكانا كذا فكان كذا وان كان وقوع المطر فيها في وقت واحد وثانها
التعقيب وهو في كل شيء محسبته قال الترمذي فلان قولك اذا لم يكن بينهما الا
سنة اصل وان طالت ودخلت الفجر فعدوا وان لم يتم في الصبح ولا بين المدينتين
ومن قولك بعد التران السرا ازل من السرا ما دفعتم الارض فعدوا وقيل الفاء
وهنا للسبب ومنه لا يستعمل التعقيب بليل محذوف قلنا ان يبل هو يوصل
اجتمع ما بينهما ان المدة وقيل تقع الفاء محذوف في قوله تعد ثم خلقنا العتمة

اللَّهُ جَوَّادٌ وَنَادِي نَزَّاجٌ رَبُّ الْعَالَمِ

[illegible]

الاعجاب بقولهم في الصيغ الدالمة على الأذن في الفعل معوض ليقدم وقد ذكر
أهل الفن أن خفة الحذف لا يدل على الالتزام وما سلكوه وقرروا بأنها فعل
على ما تقدمه ويحتل الاحتراز به خصوصاً إذا دل العرف عليه إلا بما عارضه من القسوة
أما بينه والكتفي في شبه ما دل عليه من اللفظ على ما عرفنا وإن لم يكن على النج
العرفي ولا ما عليه **قوله** ناهياً عن كونه كذا في عدمه فإن كرمه من يدل على التعقيب
كما دل عليه لو كانت مجرد العطف فيه مذهباً ومن قواعد الحذف استثناء المرفوعة
عنه وما قبله من ذلك ومنه ما قلناه فاجعلنا على التعقيب كانت ولسبقه عندهم
الوجوب والأفلا ولا الحذف يحرم بين العامر نظر الجرح حديث وأما ما قلناه إن
يشتد استثناءه المرفوعة العطفية **قوله** ٥٩ ثم من حروف العطف ويجوز
إبدالها فيها كما فعلوا في حديث جند وان تلقى أختاً من الذين كفروا ثم أتاه
وسكانه آخره من تنقيح الترتيب لكن يعلمه وقد استعمل معناه للترتيب بلا ملاحظة الكائن
فقال الفراء والأخفش وقولهم إنما أتت في الترتيب بالكلية والحاصل أنها تنقبت
على المشهور فكشع امور التشريك في الحكم والتدريب والحمله وفي معناها خذف
فما التشريك فترسم الألفض والكوشون إنما تقع لأجله فلا تكون عاطفة البتر
ومعولها ذلك قوله ثم أتت أضافت عليهم الأرض بما رحبت إلى قوله ثم أتت عليهم و
أجيب بفتح الجاء على تقدير ما هو جواب وأما الترتيب مخالف فيه من ذكره كما يقول نعم والذين
حالفكم من نفس واحدة ثم جعل منها زوجاً وبها خلق الإنسان من طين ثم جعل له
من مساكين من مساهمين ثم سواه ونفع فيه من رخص ذلك وصاركم علىكم تتقون
ثم أتينا موسى بالكتاب وقوله الشمر عن أن ساداً ساداً مع شاد قبل ذلك
جاءه وأجيب عن الأيم بأن العطف على عطفين من نفس واحدة إن شاء الله

منها زوجها وان الذم لم يحول من ظهر آدم كما قد روي خلقته حوا من قصده وان
خلق حور من ادم لما فتح العادة على جميع بنى ادياننا بترتيب وبتراخي في
الاعجاز بطيعة المقتدر لالتصديق الزمان وتراخي اولاد لتركيب الاعيان
كما تقول العجبي ما صنعت الميود ثم ما صنعت اسن العجب ان يترك ان الذم
صنعت اسن العجب والا حوز السابعة المنع من ونا لا يما صنع الترتيب
والله في هذا صنع الترتيب فقط لا يترافى بين الاحياء وبين ولكن
العجوب الاخر اعلم لا نرى ان عجاب من عن الاله الاخير والهيبة والعجب
عن الاله الثاني من سواه عطف على الجمل الاول لا الثاني وعن الهيبة
بان السور قد يكون للاله من الاله كاشيل وكما قد علم بان ذوي
حب كاعتت برسول الله عدنان واسما المجد فزعم المراء انما تختلف
الاية الاخرية وقولها العجبي انه وقد تقدم مع جوابنا انما عرفت ذلك في حق عجب
امور منها اذا قال لو كسل بيع هذا المراء في ذلك ومنها في الوقت اذا قال
وقفت على زيد ثم عروا وقال او صبت الى زيد ثم عرو فلا بد من الترتيب و
فيها قياس كونا لافصال ان لا تقع تصرف الركيل والوجهي يستعمله بولايته
الاولى وان يكون الوقت مستغلقا في لحظة وميكمل على الترتيب بطلان المنقطع
والاولى من جعل ثم ما عني انشاء كالتقدم في عكسه ومنها لو قال لو كسل طلق
زوجي ثم جعل في عقد قال بعضهم من ان يجوز تقديم ثم اخذ المال لا زرايا
خير خلاف القاعدة وقيل نظرا لغيره من القبض قبل ذلك وزياده اثيرا لم يرد
للكيل اذ لم يرد الموكل عطفه كالمقال بعد ما نرى وتبعه بزياده عليها فان
لا يبيع بذلك وان كان خيرا في دة حسنة نعم لو استفيد ذلك من التزات العرفية
امكن

ق
ر

امكن الرجوع اليه لذلك لكنه بعيد ومنها لو قال لعبد ان صحت يوما ثم يوما
اخر فانت حر جند الله رفعت في الساعة ان لا يكون اليوم الذي بعد الاول
لا يترتب بل ان لا يقبل لا يقبل الصوم فلا بد من الفصل بين يومين ثم من
الواو ويحتمل الاكتفاء بذلك لصحة الاغتسال في الجمل **قاله ع** او
حرف عطف ويقع لمعان منها التخيير وهو الواقع بعد الطلب وقيل ما يقع فيه
ايضا نحو تزوج هذا او اختها وخذ من مالي درهم او دينارا ومنها الا باصره وهو
الواقع بعد الطلب وقيل ما يجوز فيه ايضا جمل العمل او ان لا تدوم في العقد
او ان لا يجوز واذا دخلت لا انما فيه استنع فصل الجميع فخر لا تقع منهم انما او كقولنا اذ
المخنة لا تقبل احد ما وكذا انكم الهى الماخنة على التخيير وكذا قال في الارشاد
والخنة وقال ابن كيسان لا بد من ذلك بل يحتمل الجميع والبعض اذا عدت ذلك
فمن نزع ما اذا قال واسم لا تقبل هذه الدار او هذه فاما دخلت حنت على
الاولى بخلاف الداخل بين اثباتين فانما تقضي شوت احداهما اذا قال لا دخل
اليوم هذه الدار او هذه فيجوز ان يقول احدهما ويحتمل ان كسان اذا دخلت
بين تعيين كذا المجران لا يدخل واحدة ولا يترد دخول الاخر كما بيني الواحدة
في طرف الاثبات وفي الاول لو دخلها لم يلزمه كفارة ان المخير الاول لا يثبت
واحدة كالمقال والسبب في كل واحدة منها وتحتل الجين بالداخل الاول ومثل
ما روي في بطلان واحدة منها ولا ياكلها الاخرى ومثل ذلك هذا المراء مقصد
احد المراءين والاثنتين ما قصد ومنها ما قال مع هذا او هذا ثم نفي عنهما باللفظ
المكرر او الجمل كذا او هذا او هذا فكذاها شكك ثم نفي عنهما في الصيغة او قال لعبد
هذا القميص او هذا ثم نفي لا تخط ذا او ذاك او ارضاها فذلك ثم نفي في حقها فاختار

الاخرى ما فعل وعندهما الترتيب ومن عرو التخيير فيما يقع فيه ايضا
والقديم فانه يقع ايضا بين اتصال الشك وبين الصلح والصلح والصلح
وجه الكفاية والقديم وان امكن ايضا بينهما فترس مستعمل فلو نزل بالثانية الكفاية
او الفدية لم يرد ومن المعاني او ايضاح المطلق كما قاله الكوفيين والاضحى والجزم في
منه قول الشافعي قالت اولينا هذا المراء الى حاشا لوضوحه وقد وسد الواو
في قوله على انك انما تاكل من يوتى اومن يوتى اياك الا يبيع الموكل بغير
جميع على الجميع وزعم ابن مالك ان هو اكله لا يباح حاله في حال الواو وذكر التخيير
عند الكوفي في قوله ثم تملك عترة كالملة ما يوقى ذلك فقال ان باق الواو
للا باخره حاشا الحسين وابن السرين وانما جاء بالثاني لانه دفعها للموهم
اولا في احد في صياح ثلثة ايام في ايح وسجعة الا رجعت وانكر ذلك كله ابن
هشام في الخنة اعترف به في حواشي التفسير وعليه يتفرع ما ذكرناه وغيره
في الاله ويزعم معاينها ايضا التفسير كقولهم الكفر اسم فاعل وجرح واعلم
وضعه او عكس او تميم سور كان الكلام خيرا او اذنت تعلقا كان ام خيرا او
من ثم روي ما اذا قال اذا دخلت الدار او اخرجت زيدا فانت على كذا اي يقع
بانيها مجردا وعلى الايلة منها على احدها كالمقولة جبهة الايلة المعاني كن
جنا يخل العين بانها فلا يلزم بالآخر شي ومنها لو قال استطلق وبنه او
ملك ولم يترتب تعيين المخلقة رجع الى قوله فان اراد ضم الثانية الى الاولى
فها حارب والثالثة حارب والمطلق يثنى والاولين والثالثة فان عين الثالثة
طلعت وحدها وان عين الاولين او احدها طلعتا وان ضم الثانية الى الثالثة
وجعلها حارب والاو لا يحرر بطلقتا الاولى واحدا الاخرين وهذا الضم والتخيير

يعرف من قديمه الوقت والتخيير فان لم يكن قديمه وتقدر الجميع اليه في التفسير
صحيحة الواو ايض بين الاولى والثانية في ايح فجمعوا حارب او الثانية حارب او الثالثة
عائنا باعرب ولو كان جازما طلعت الاولى يثنى ويثنى بين الاثنين ويقع
الاثنى بينهما ولو انعكس ففأخر طلق او قوله في قوله طلعت الثانية تفرع
من زمان الاولى والثانية وهو يثنى في قوله طلعت الثانية ففأخر طلق
عين الاولى والثانية او الثانية ولو كانت قبل العين اقرع ولو قبل لا يقع الطلاق
عنه من غير جهاه بالصيغة دون من عطفا كان حسنا ومنها لو قال مع هذا العبد او ذاك
قبل لا يقع الترتيب حلا ولا يقع التخيير او ان يترك له ليشاء او بعض يوم او اياها
كقولهم وانا اداك اعلى مائة او ضلوع مائة والثانية مائة في الاول ويحتمل العترة
حلا في معنى التخيير او باصره فيكون كقولهم مع احدهما وحملها على الشك بغيره ولا
انما يتخير في شيء يثنى ويثنى ان ينق انما كان بين المعاني الختامية الدالة بعضها
على الترتيب وبعضها على بطلانه بوجوب عدم الصحة لثا في ارادة ايها نعم لو كانت
الترتيب في ارادة بعضها ففأخر الكمال في كل عترة والى مقتضا من هذا او بطلان
ومنها لو قال يستك بديهم او دينارا وحقه فافا واجمع فلا ركال في الصحة كما كان
في البطلان لو اراد احدها لا يعبره انما يجعله محض او مستك خيرا في حق فان اشترى
ايها بطلان بها ففأخر كالمقولة بين العترة والبطلان ففأخر في الشرط الذي هو عين
العرض بالاحتياط في زيادة والمقتضا ومنها لو قال لعل درهم او دينارا وخرس او
وطوبى بالبيان فان عين قبل ولو عكس قبل يلزم دينارا لعدم قبول الرجوع الى الاقل
فقد في الاول ففأخر رجوع الاكثر وشي جها او كوترت كافي اياها فلا يكون الخوا
ولا من باق تعقيب الاقرار بالثاني والا لزم مثله في جميع المصروفين في الاول يلزم

يعرف

دعهم انهم وكلنا في غير و لو قال انما درهم او درهمين بالحبوب من
الغائب فلهذا يتذكر ان كانا سببا ومنه ان لو قال منه الدرهمين او درهمين بالحبوب
فان عين قبل والاخر اخلافا واخلاق الاخر ولو جرح بالاقتران الى الثاني غرم له
ان كان ينفق الاول قبل الاخلاق الاول قبح وجهان من ان يترك في نفسه
في اقترانه الاول فلا ينفق اليه ومن امكان تذكره في نفسه الغرم والاول
الاول ولو اقرضه ولو علمه من اعيان وجوز ان لا يقرضه الا في الاول تاويله ممكن
ممكن القول نعم للثاني اخلاق الاول قطعا ولو قال هو لزيد او الى ايديهم في قوله
وجهان من التردد بين من يملكه وبين من لا يملكه في قوله هو لزيد او ليس له فلهذا
زيدا في عدم الاقرار ومن ان زيدا هو الذي يملكه من قبله وقدره في قوله فلهذا
الذي يملكه في قوله هو لزيد او ليس له فلهذا من قبله وقدره في قوله فلهذا
ما ضرب ان يملكه من قبله وقدره في قوله فلهذا من قبله وقدره في قوله فلهذا
في قوله فلهذا من قبله وقدره في قوله فلهذا من قبله وقدره في قوله فلهذا
او فلهذا من قبله وقدره في قوله فلهذا من قبله وقدره في قوله فلهذا
واذا لم يرد وجهه او اريد ان يكون داخل في قوله فلهذا من قبله وقدره في قوله فلهذا
ما زيد فاما بل قاعدا او ينفق في قوله فلهذا من قبله وقدره في قوله فلهذا
ومنع الكوفيين ان ينفقوا في قوله فلهذا من قبله وقدره في قوله فلهذا
ما قبله لا في قوله فلهذا من قبله وقدره في قوله فلهذا من قبله وقدره في قوله فلهذا
زيدا في قوله فلهذا من قبله وقدره في قوله فلهذا من قبله وقدره في قوله فلهذا
لا في قوله فلهذا من قبله وقدره في قوله فلهذا من قبله وقدره في قوله فلهذا
غيره فلهذا من قبله وقدره في قوله فلهذا من قبله وقدره في قوله فلهذا

بل

جاءه بالحق وهو الاشارة الى ان غرضه الى اخر قوله الخ من تركه وذكر انهم
فضل بل تركوه جميع الدنيا وقولهم وهم لا ينفقون بل قلوبهم في غرض من انهم
جرحا في حارب خاصه وعام طرفة العين وقبلها طرفة العين كما لم يرد انما علمت ذلك في غير
عليه بالحق بل في قوله فلهذا من قبله وقدره في قوله فلهذا من قبله وقدره في قوله فلهذا
فقد قيل في قوله فلهذا من قبله وقدره في قوله فلهذا من قبله وقدره في قوله فلهذا
لو قال درهم بل درهمين فلهذا من قبله وقدره في قوله فلهذا من قبله وقدره في قوله فلهذا
مما لو قال درهم بل درهمين فلهذا من قبله وقدره في قوله فلهذا من قبله وقدره في قوله فلهذا
خاصه وقبحه في قوله فلهذا من قبله وقدره في قوله فلهذا من قبله وقدره في قوله فلهذا
الثالث في حروف متفرقة **قاعدا** في حروف متفرقة في قوله فلهذا من قبله وقدره في قوله فلهذا
او بل في حروف متفرقة في قوله فلهذا من قبله وقدره في قوله فلهذا من قبله وقدره في قوله فلهذا
يوضع من قبله وقدره في قوله فلهذا من قبله وقدره في قوله فلهذا من قبله وقدره في قوله فلهذا
ما كانا في قوله فلهذا من قبله وقدره في قوله فلهذا من قبله وقدره في قوله فلهذا
استمع ينفق فلهذا من قبله وقدره في قوله فلهذا من قبله وقدره في قوله فلهذا
ثبوتها في قوله فلهذا من قبله وقدره في قوله فلهذا من قبله وقدره في قوله فلهذا
مع عدم كمالها في قوله فلهذا من قبله وقدره في قوله فلهذا من قبله وقدره في قوله فلهذا
الاستماع اصله في قوله فلهذا من قبله وقدره في قوله فلهذا من قبله وقدره في قوله فلهذا
خلافه في قوله فلهذا من قبله وقدره في قوله فلهذا من قبله وقدره في قوله فلهذا
في شبهة ولكن ان كان سببا في قوله فلهذا من قبله وقدره في قوله فلهذا من قبله وقدره في قوله فلهذا
تقديم ابن مالك وابن من لم يرد في قوله فلهذا من قبله وقدره في قوله فلهذا من قبله وقدره في قوله فلهذا
يا في حروف متفرقة في قوله فلهذا من قبله وقدره في قوله فلهذا من قبله وقدره في قوله فلهذا

في حروف متفرقة

فلهذا من قبله وقدره في قوله فلهذا من قبله وقدره في قوله فلهذا من قبله وقدره في قوله فلهذا
او بل في حروف متفرقة في قوله فلهذا من قبله وقدره في قوله فلهذا من قبله وقدره في قوله فلهذا
يوضع من قبله وقدره في قوله فلهذا من قبله وقدره في قوله فلهذا من قبله وقدره في قوله فلهذا
ما كانا في قوله فلهذا من قبله وقدره في قوله فلهذا من قبله وقدره في قوله فلهذا
استمع ينفق فلهذا من قبله وقدره في قوله فلهذا من قبله وقدره في قوله فلهذا
ثبوتها في قوله فلهذا من قبله وقدره في قوله فلهذا من قبله وقدره في قوله فلهذا
مع عدم كمالها في قوله فلهذا من قبله وقدره في قوله فلهذا من قبله وقدره في قوله فلهذا
الاستماع اصله في قوله فلهذا من قبله وقدره في قوله فلهذا من قبله وقدره في قوله فلهذا
خلافه في قوله فلهذا من قبله وقدره في قوله فلهذا من قبله وقدره في قوله فلهذا
في شبهة ولكن ان كان سببا في قوله فلهذا من قبله وقدره في قوله فلهذا من قبله وقدره في قوله فلهذا
تقديم ابن مالك وابن من لم يرد في قوله فلهذا من قبله وقدره في قوله فلهذا من قبله وقدره في قوله فلهذا
يا في حروف متفرقة في قوله فلهذا من قبله وقدره في قوله فلهذا من قبله وقدره في قوله فلهذا

لو

فلهذا من قبله وقدره في قوله فلهذا من قبله وقدره في قوله فلهذا من قبله وقدره في قوله فلهذا
او بل في حروف متفرقة في قوله فلهذا من قبله وقدره في قوله فلهذا من قبله وقدره في قوله فلهذا
يوضع من قبله وقدره في قوله فلهذا من قبله وقدره في قوله فلهذا من قبله وقدره في قوله فلهذا
ما كانا في قوله فلهذا من قبله وقدره في قوله فلهذا من قبله وقدره في قوله فلهذا
استمع ينفق فلهذا من قبله وقدره في قوله فلهذا من قبله وقدره في قوله فلهذا
ثبوتها في قوله فلهذا من قبله وقدره في قوله فلهذا من قبله وقدره في قوله فلهذا
مع عدم كمالها في قوله فلهذا من قبله وقدره في قوله فلهذا من قبله وقدره في قوله فلهذا
الاستماع اصله في قوله فلهذا من قبله وقدره في قوله فلهذا من قبله وقدره في قوله فلهذا
خلافه في قوله فلهذا من قبله وقدره في قوله فلهذا من قبله وقدره في قوله فلهذا
في شبهة ولكن ان كان سببا في قوله فلهذا من قبله وقدره في قوله فلهذا من قبله وقدره في قوله فلهذا
تقديم ابن مالك وابن من لم يرد في قوله فلهذا من قبله وقدره في قوله فلهذا من قبله وقدره في قوله فلهذا
يا في حروف متفرقة في قوله فلهذا من قبله وقدره في قوله فلهذا من قبله وقدره في قوله فلهذا

قاعدا

تحت

شعری

تونس

وانزل ونعم وان قال الاول بل انهم سكتوا عن جواب مثل نعم فتكون قد
التزموا استعمالا للمستفرد وردعا للمطالب ففتح بعد جواب زيد واقام زيد
اجزاء زيد او قبله بعضهم بانهم التفتوا الى ما قبله وقبله لا يجزئ
ولو الاستفهام في قولهم في هذا الاستفهام وقالوا لا اخضع في جوابه بطلان قال
وهو بعد اخضع من نعم ونعم بعد الاستفهام احسن منها وقيل فخص بالرد
وهو قول المذهب وابن مالك وغيره الثاني ^{بطلان} في جواب موصلة وهم معزوفين
ولهم سكتة وعنه ايضا وقد روي في ما لم يفسد في كفي واسما وادنا فحسب
دين في الاول ^{بطلان} في الثاني ^{بطلان} في الثالث وان كان في الثاني اي بهز سكتة و
سكون الياء وعنه نعم الا ان لا يرد من نعم بعد موصلة في قولهم اي ويلي اني
وزعم ابن ابي عمير انها تقع بعد الاستفهام في قوله وادنا في قوله ^{بطلان} فقلت
واوجازا ان كان الياء مفتوحة او مضمومة في الاول فيلحق سكتة في جوابها والى
كل ^{بطلان} فيكون ثلثي الوضع وقيل اسلم على في قوله الملقط فدخلت الالف في جواب وقيل
لا حشر والرد وقيل في الثاني كالتاء في نيت وقت دليل اما انها قد فسدت
بالتي وقيل اجازة سواء اخضع نعم الذين كفروا ان لم يفسد في قوله ويلي
او مضمومة بالاستفهام فحقا كان له قول بعد اخضع زيد كما في قوله بل هو قولنا
نحوهم يحسبون انهم سكتهم ونحوهم بل يحسب الان ان ان لم يفسد في قوله
او نزعوا نعم بل انهم نزعوا قالوا بل استبركوا على ابي واخبروا النفي مع التثنية بجزء
النفي المجرور وجهه وبطلان وكذلك قال ابن عباس لو قالوا نعم كفروا وهو بعد انهم
قد صدقوا للتثنية في ادعائهم وقيل بل اجازة استعمال المجرور في النفي فلو قد وسه
في الحديث قوله انهم اتوا نكحوا ربيع اهلها فقالوا بل وقوله اهل ادهمة

قد

قصه

في ذلكم

النقيض

۷۷

للتوقيع مطلقا لا يستلزمه في المتعاضد من دون تقدير الظاهر حال الخبر من المستقبل
انزمت مع واما الثاني فواضح وتزول الحق عند ادخال من تركها او وقد تقيده التقليل
لتسليم القول كذا في يد من الكذب او لست قلته كقول من يقول على ما انتم عليه
ما لم عليه اقل معلوما ثم بعد ذلك ان هذا المصنف وان التقليل قد استغنى
من الصيغة لان قد وقع في التكرار عند سبويه والرخشب وحصل فيه زيادة في التكرار
وحاصل في السماء اذا عرفت ذلك فيرفع عليه ما اذا قال له اعدا غير ذلك اعتقدت
فانه ذكر في معرض الازنه وخلصوا ذلك في معرض الاقرار او ان ثبت له حال الحكم
عليه بران ملكه واما على ما هو في الاستنباط اقرارا لان قد مكره في بعض الماضي
في الفصل وهو يستغنى عن غيره لم يختلف قوله في محقق تركه في الاقرار فانه قد تقيده لالان
على السواء فيرجع اليه في محقق قوله الحكم عليه باقرار ما انبأ له لذلك بل لان
حقيقة الفصل الماضي وقوله سابقا وحصل في الاقرار خلاف مدلوله لغيره في حال
البحث لا يقصد الاقرار وبقول السابق في الاحجاب حيث كانت احق من عدم الصيغة
فقال في الاقرار وحينئذ في محقق مدلوله من اللفظ وقد عيّن تعريف الماضي من احوال
لا تخفيه ومن ثم لم يدخل على ما انبأ له احوال ومحقق الوقوع بذلك التفتان الى ان ذلك
هو الاصل فيها حيث تدخل في الفصل الماضي ومنها دخلت في صيغة مضروبة
الى الاقرار وفي مقدم من لزم به الفعل بل مجرد المحقق ومثل انظر في قولنا
به الاشتراك فقال قد ثبت قالو جهان وفي صيغة منكره باق وهو يكون ناصلا
بين الاحجاب والقبول باهو مستغنى عنه ويقول ان هذا مثل ذلك لا يلاحظ
لفظه ولا يلاحظ انما من القبول فبعد لكان في لم يحصل باوشر وهو ان
شيوته وتحققه وبعده من الازنه الخطأ في ذلك ولا يلاحظ من

وهذا البحث في شأن الاعتقود الملازمة كالجهان والوقت والنكاح والولي
مخبر في الارض من جهه كالهوان اما الجاهل فلا يؤثر فيها قطعا **قال علي**
ع **الأكبر** الارزق والثقة شديدا في بعض قطعا وكذا انما كثير من المجتهدين
انما اعتقدوا بان المركبة من ان المشبه وما التاميه الى هبة مقيد للعصر
كامله جامع عندهم قال في القاموس انما يقع اللفظ بعد كنهان بكرا واجتمعا
في قوله قلنا انما يشره شكله في انما اليكم الرواجد في الاول لعصر العصر
على الحسوف والثنا به كذا والما ذكره المحقق ان الاشياء وما لا ينفك
لا يتوحدان انما على واحد ولكن حرف البني الى المذكور والاشياء
الذين تقعين العكس فيها من انما على ما عليه بالخطوط بالالمعوم وغير
روح النازر وجماعه وقيل انما على ما بالهموم وقيل لا ينفك عليه بطريقا
اذا انما التركيب ذلك فان انما يعتني التحقيق فان دخلت في السالبة تكون
تحقيقا للطلب او في الموجه فتكون حقيقة لا يوجب فلا سنانة في ان
انما اولوا ليست **الشيخ** انما لا تدخل الاعيان في التاميه ولا تنفي الا
دخلت عليه اولان وقيل انما على بعض لفظة ثابت كقولنا انما الحسوف
انما ذكرنا السور وحيث قلنا مع الارواح في ان ليس كذلك يكون **موسى** والاشياء
على النفل وهو جرح يتبع باب التناويل اذا عرفت ذلك من فروع الاكشاف
في النفا حيث ثبت بين المتبايعين والمتواجرين وغيرهم وذلك في بعض
في الجمع بين النفي والاثبات معين واحد شيق مثلا والسامع بكذا وقد بعته بكذا
الامر مع ودعي عليه فلو قال والسامع بكذا فحققت القول باثباتها
بعض الاكشاف بذلك سيما اذا كان من باب الخطوط ولكن انما بكذا ذلك اذا قلنا

ان تقدم التقى على الاثبات ليس بالواجب فظاهر وهو بدلي الا ان جرد
الاقتضاء عليه وتامر في ان الاثبات الى ان يربط كل الاثر عن عينه في الفا الاول
عليه الاثبات حمزه الامم توقف عليه وهذا فقط الترتيب والاقبال وقد
يجمع من التقى والاثبات حتى لا يبين الواجب في الاثبات السان على تقدير بطل
الاثر وتبين الاصل لا يفعل اليوم الا كما اذا لم يثبت حيث يفعل غيره وحيث
لا يفعل وان لم يفعل او يفعل ويفعل مضطرب وانما يثبت بطله دون غيره
وقال انما اضطررنا الى ان نعلم ان فيه اثارا من احد حركه بل على الاثر ما ينفيد
تأكيدات فعل المكروه ولا يلزم ترك غيره ومنها افعال لوجبه لا تقتضي اليوم
الاكذاب وانما يقع منك اليوم كما قال انما خلفت شرطي فانت على كل ما في يدي
وقد اعطى فعلها غير ما عتبرت في الثاني القول وانفس على ذلك فظاهر **قالوا**
14 ان الكون متعبر قطع على حين احدا ان يكون من غير غيرا يشهدوا استيفائهم
لهم ما قد سلفوا من وجوده فقد مضت سنة الاولين وقد تقرر بطله الا انه غير
الاقتضاء قد فرضه الله الاضطرار بعد ذلك والاضطرار في حرجي ان يكون **قالوا**
ولما فيها ان يكون تافيه وتضلل على اجملة الاسماء نحو ان الكاثره الاقويرون
ايها كمن للواقي ولما لم يزل من اهل الكتاب الاولين من ان احدثوا الحاسي ان **قالوا**
يعودون من وشره وانما ان لبثتم الاقله ان يقولوا الاكلية واقدرة تافيه
بغير اختلاف بعضهم ومنه ان عندكم الاكلية من سلطان بهذا ان ادرك التريب ثم
ساق عدون وان ادرك فعله ذلك وثالثها ان تكون محقق من التقييم تضلل
الهمين فان جعلت على الجميع ما لا اجمالا خلافا للكونيين وعلى غير قرائمهم
وشعره وان كل ما هو التوفير بل كل ما هو بركة اجمالا وشره لكونه وان ذلك ثابتا

اصبحت الدنيا وكل الناس جميعا لدينا محضين وقرأنا رخصته ان هذا الساعان وكذا
 في قرآننا من كثير الا انه قد هذان كل من اثنين اثنين حافظا وفي قرآننا من خلت لنا
 وان دخلت على التعليم وجب اذنا وصيت وجرت وان بعدة العلم المختصه فاعلم
 بان اصلها التثديري وحيث يهل فاجبت اللام بالعرفه بيننا وبين ان المختصه
 على تفصيل فيه مذكور في موضع وسير قوله نعم وان كان تكبيره وان كان هذا فيكون ذلك
 وان وجدنا انهم فينا مسوقون وانكر الكليشون تخلفنا فقالوا ما ودين من ذلك فان
 فيه ناس فيه اللام على الاذنا بها ان تكون بمعنى ذهاب الى ذلك قلب وجعلنا
 قد علمت فذكرنا نعت الذكري وبها سبب اعني ذهاب اليه الكليونين وجعلنا من
 قوله نعم واتقوا الله ان كنتم مؤمنين لتدخلن المسجد الحرام ان شاء الله من اي
 بابه ومن ان شاء الله له كل حق ونحو ذلك ما الفعل تحقق الواقع اذ عرفت ذلك
 ان فرجه من اوقات تلك فان دخلت الدار وانكرت زينا فيها المشهور يقع فيها
 لتصلحها الشريعة على القوانين الاخرين يستقر فان اذ لم يجرى قد اذ وقع منكره
 يتقبل تقرره ولو بعد تقرره فالاصل فيمنعه عدم الواقع والواقع عليها كذا في حقا
 لكن يرجع الى الحق التفسير من حيث التخيير والتعليق ولو بعد رجوعه الى التعليق الا ان
 الاول كذا في الخبر ان دخلت الدار ونحوه قطعا لتحقيق الشريعة التثديري وبها اذ قال ان
 وبه فاطمات بالواقع جعلنا ما تخلفه مملكه كذا في الدار لم يرد من وقع الاطلاق ونحو ما قلنا
 اذ قال ان يكون : فمخرجوه وان قلنا عينا كذا في الحديث احتمل ان يقع بعده من الا
 وكذا لو جري من فعلنا ما قبله الاطلاق فاما بعد الا امر ونحوه ولو بغير مكان معلومها
 وان يكون تخلفه فكلما القول في الظاهر **قوله** ان المختصه بالعرفه الى الله
 القول اذ كان حرا فاقع بغير وجهه اذ كان يكون حرا صديرا وهو وقت بعد

۱۲

المخاض كقولهم يتم وان مضى موافقاً لكم وان مضى واخر لكم وان يستغن عن غيره
وان يتغوا القرب المتقرب انما بعد ما مضى فقولوا ان من السبعين انما يتقرب
وقايمها ان تكون خففت من الخلق فتتبع بعد فعل السبعين او ما تترك من غير ذلك
يرون ان لا يوجب لهم قولهم ان يكون منكم من مضى وحسب ان لا يكون منكم من مضى
يكون وان مضى فلا يشترط ان يكون منكم من مضى ولا يشترط ان يكون منكم من مضى
وعندهم ان لا يشترط ان يكون منكم من مضى ولا يشترط ان يكون منكم من مضى
الا ان كان منكم من مضى ولا يشترط ان يكون منكم من مضى ولا يشترط ان يكون منكم من مضى
اشنع الفلك وهو ان لا يكون منكم من مضى ولا يشترط ان يكون منكم من مضى
ان يكون منكم من مضى ولا يشترط ان يكون منكم من مضى ولا يشترط ان يكون منكم من مضى
لزوجته انت طالق ان دخلت النار الفتح واسكن فان الطلاق يقع بمجرد قولها
لا في المصداق من غير ان يكون منكم من مضى ولا يشترط ان يكون منكم من مضى
لا يقع فرق بين كونها صادقا وبين كونها كاذبا فيكون منكم من مضى ولا يشترط ان يكون منكم من مضى
وبذلك قالوا ان يكون منكم من مضى ولا يشترط ان يكون منكم من مضى ولا يشترط ان يكون منكم من مضى
المصداق من غير ان يكون منكم من مضى ولا يشترط ان يكون منكم من مضى ولا يشترط ان يكون منكم من مضى
على صحتها بل على ان يكون منكم من مضى ولا يشترط ان يكون منكم من مضى ولا يشترط ان يكون منكم من مضى
فيها والظاهر ان يكون منكم من مضى ولا يشترط ان يكون منكم من مضى ولا يشترط ان يكون منكم من مضى
لا يشترط ان يكون منكم من مضى ولا يشترط ان يكون منكم من مضى ولا يشترط ان يكون منكم من مضى
من المضيق كان مانت فقولوا ان يكون منكم من مضى ولا يشترط ان يكون منكم من مضى ولا يشترط ان يكون منكم من مضى
انت طالق ان طلقك في احوال من لم يكن انت طالق في طلقك والظاهر ان يكون منكم من مضى ولا يشترط ان يكون منكم من مضى
بالاقرار لا بالصيغة ولا بالاستلزام الاقرار به سابقا لطلاق الواجب بعده فقولوا ان يكون منكم من مضى ولا يشترط ان يكون منكم من مضى

في قولهم بالطلاق

ولو

ولو جعل العدة هذا الطلاق الواجب ان يكون التعديل صحيحا لكن في جميع هذه العدة الفرق
بين الزوجين فيه فترتب ما ذكرنا على العدة ما فيه فقبل من ما قبله فقبل من ما قبله
كالواحد في التعديل بان المصداق من غير ان يكون منكم من مضى ولا يشترط ان يكون منكم من مضى
وعروا انما لم يرد به العطف بل المعية تدل على المقادير في الزمان وما قبله فقبل من ما قبله
المعقول بعد وقته ان ما كان في السبيل قبله هو الثاني واو قبله فقبل من ما قبله
المعقول بعد وقته ان ما كان في السبيل قبله هو الثاني واو قبله فقبل من ما قبله
يخفى مع وقته في باب الاسماء مع تعدد المقادير في الوقت واما ما في الموتر فكذلك
جاء الزيادة مع ما في ذلك على الاطلاق فلو كان منكم من مضى ولا يشترط ان يكون منكم من مضى
ما يتبع مع القاع من ارباب العدة كقولهم ان يكون منكم من مضى ولا يشترط ان يكون منكم من مضى
للعدة فلو كان منكم من مضى ولا يشترط ان يكون منكم من مضى ولا يشترط ان يكون منكم من مضى
امراة بالبيع ولو قال ان دخلت في فلان وفلان فانت على العدة في بيع العدة وثوباً فلا خير لزم
وطولها عليها ولو قال ان دخلت في فلان وفلان فانت على العدة في بيع العدة وثوباً فلا خير لزم
على جهة النذر في وقت الاعتناق مع دخولها عليها معا وكذا في ذلك فاعلم **قاعدة ١٨٣**
الكلام في الموضوعة للمترين كالخديعة والظهار ونحوه في مقام المضايق اليك كقولك
مريت بالرجل الحسن الوجه بانقرضه من عند الكوفيين ويتبعهم ابن مالك والظاهر ان يكون منكم من مضى
وجعل منكم من مضى فانت على العدة في بيع العدة وثوباً فلا خير لزم
الماور فان اقيم من المولى او ارباباً او من غيرهم فليس عليهم سعيهم في بيع العدة فانت على العدة
بل البعض من الكل لا بد من غيرهم فقولوا ان يكون منكم من مضى ولا يشترط ان يكون منكم من مضى
الظاهر ان يكون منكم من مضى ولا يشترط ان يكون منكم من مضى ولا يشترط ان يكون منكم من مضى
فروع القاع من ارباب العدة كقولهم ان يكون منكم من مضى ولا يشترط ان يكون منكم من مضى

واو
تعب

اوكلها
تعب

الاستثناء دون غيره **قاعدة ١٨٤** : الاستثناء بان في كلام موجب وجوب تعيب المستثنى
للمستثنى مستبعد بعينه عند الضرر وعطف عليه عند الكوفيين نحو ما فعلوه الا قليل
منهم ولا يلتزم حكم احد الامر ان يكون منكم من مضى ولا يشترط ان يكون منكم من مضى
قوله ان لا يشترط ان يكون منكم من مضى ولا يشترط ان يكون منكم من مضى
فان كان منكم من مضى ولا يشترط ان يكون منكم من مضى ولا يشترط ان يكون منكم من مضى
زاد النقص وان امكن سقطوا ان تعيب وهو لا يجوز فيه فقولوا ان يكون منكم من مضى ولا يشترط ان يكون منكم من مضى
الظن والاشتباه وهو لا يوجب تعيبا عليه ولا يوجب تعيبا عليه ولا يوجب تعيبا عليه
الا ان كان منكم من مضى ولا يشترط ان يكون منكم من مضى ولا يشترط ان يكون منكم من مضى
وجوده مشبه عند فقهاء ومالكين لا يوجب تعيبا عليه ولا يوجب تعيبا عليه ولا يوجب تعيبا عليه
قولهم ان كان منكم من مضى ولا يشترط ان يكون منكم من مضى ولا يشترط ان يكون منكم من مضى
قاله عشرة الادوية بالنسبة فلو كان منكم من مضى ولا يشترط ان يكون منكم من مضى
بعد فلو كان منكم من مضى ولا يشترط ان يكون منكم من مضى ولا يشترط ان يكون منكم من مضى
مرفوعا والتقدير لم يجرى عليه منصوصه بكونه غير درهم وكل درهم فهو منصوصه بذلك فلو كان منكم من مضى
منها بكونه حلالا لا حراما حكما في غير واحد ولو قال على عشرة الادوية بالبيع فلو كان منكم من مضى
القرار بدهي لانه في العشرة واستثنى منها بدهي حيث جعل مرفوعا بعد الاستثناء من
الشيء التام ولو قال الادوية بالنسبة فالشهر وان لم يكن مرفوعا لانه وان جاز كونه
منصوصا على الاستثناء من الموجب على فصله ثم ادخل على الجملة المشتقة من الاستثناء حرف
الظن فلو كان منكم من مضى ولا يشترط ان يكون منكم من مضى ولا يشترط ان يكون منكم من مضى
من الظن وان كان منكم من مضى ولا يشترط ان يكون منكم من مضى ولا يشترط ان يكون منكم من مضى
كالقوة في تقديمه لان ان المستثنى من الشيء المذكور فلا بد من درهم كقوله ما تقدم من ان

قاعدة
الادوية
الاستثناء

قاعدة

ليس الا ومنه فشرى ما سواه الا قليلا
منهم في غير الواجب ان كان تاسا
والاستثناء منصوصا بالادوية
المستثنى للمستثنى هم

المفردات اما الوقع
يعلمهم هم هم

شا

مجموعه

10

三

45

3

الف وثلثم

تفسير

تفسير

لا يجب ان الحجة لا يقتل من تتقدمه والتصريح به هو من حيث العلم
قاعدة ١٨٧ اذا عطف على متبوعه باعادة لا انما فيه كقولك ما زيد ولا عمرو
 وكان ذلك نفي الكل واحده فلهذا ما اذا لم يكن معاداة فانه يكون نفي البعض
 ذلك استثناء قيام واحده كما جزم به في التفسير وشرحنا اذا عطف ذلك على
 اذا قال والسر لا اكمل زيدا ولا عمرو فمعنى الجملة انك واحد منها ولا تحمل اليقين
 بخلاف ما اذا لم يكونا فانه ذلك يكون عين واحدة حتى ينكح الحكم الذي كرهناه
 في الحديث باحدهما او محتمل كون التضمن بين عين واحدة ولا اثر لثبوتها
 على ذلك نظاير **قاعدة ١٨٨** لا يقتصر في المعطوف ما لا يقتصر في المعطوف عليه
 ويبرر عندنا ايضا به عدم ما ذكرنا فيقال يقتصر في الشواقي ما لا يقتصر في
 الاوائل ويبان ذلك بذكر مسلمات في الاول انما لا يعمل المقرن بالجملة
 التي قبله الى قبول جاد انضاب الرجل بالكره والجملة لا يجوز ان يضاف اليه
 الى المعاني عنها فلا يبق جاد انضاب الرجل بالكره بل بالنسب فان كان معطوفا
 على ما فيها الى كقولك جاد انضاب الرجل وزيد فقال است وعبره يجوز ان يكون
 في الشواقي كالسبق ومنعه المبرور والثاني جزم وروى لا يكون الا كره فلا يجوز
 ان يكون ضمير الكره من غيره محمول ان يعطف على جزمه ومضاف ومنه قوله
 سنة وتحتها وروى رجل وابيه كذا قال لا يقتصر عليه واحدا من ابي حنيفة
 وعمل بالبرهان في الشواقي ما لا يقتصر في الاوائل وتبين ان ضمير الكره كره
 فقولك كرهت كرهت واثار التي في التفسير في الكلام جاد انضاب جاد انضاب
 ثم ضمير الغائب التام من افعالهم وحيث لا يتم ما ذكره اذا عرفت ذلك فمن فروع القاعدة

ما اذا

ما اذا عطف على اولاده فان اولاد الاولاد لا يولدون فلو فرض علمه فقال وعلى
 اولاد اولاد دخلوا ولو كانوا معدومين حال الوقف مع انهم لو وقفوا ابتداء
 من حيث لم يولد لهم لم يصب مقتداً له ولو وقف على مدرسته او مسجد منسوبة اليه فان
 قال على ملكه المدرسته او المسجد وما سميته منها مع وقتها وان كانا منسوبة
 حقوقه وما يجب منها ونحو ذلك لا يكره بل يبيع ما هو في ملكه وما سميته
 صحته وجان ولو وكل في المسجد ابتداء لم يصب منه ما هو وكل في تزويج
 امرأة قطلا قبل ان يشرع فيه واعتقدوا استثناء من دين وقضاة فان يبيع كارهين
 به العلم من كره بيعه ولو وكل في سميته ابتداء لم يصب منه ذلك لو كان
 امره في العقد عليه ما يبرر معين وهو لم يزوج منه ومن بعضه ومنها لو باع رجل
 الدار بدار الجارية ابتداء لم يصب الجارية ولو باع الدار بدار الجارية لم يصب
 لان الجاهل تابع والمقصود بالذات معلوم ومثله كل عمل من ضمن كل عمل
 يكون تابعا له فان يبيع بغيره ما لا ينفرد **قاعدة ١٨٩** اذا لم يكن عود المعطوف
 الى ما هو اقرب لم يعد الى الاصل في التابع ان يلى المستوعب ولو تعدد
 البرهان الى قبله بغير فصل دون السابق وهكذا اذا تعدد فلهذا فمن فروع ما لو قال
 لم يصب غرض الاكثر وتكثر فيعود المعطوف الى المستثنى قبله من العشرة اربع
 ولا يجعل التثنية الثانية معطوف على العشرة ليكون المقرن ثلثه عشر استثنى منه
 ثلثه كقولك لم يصب غرضه وثلثه بعض الفقهاء وجوز ان ينفرد بذلك يعود الى
 المستثنى منه لا نهضوا المعطوف الى الكلام والمستثنى قبله فكان الاول اولى وهو
 نادر ضعيف **قاعدة ١٩٠** اذا حكم على العام بحكم ثم عطف عليه فرد من افراده
 حكوم عليه بذلك الحكم لم يقتض ذلك العطف عدم دخول ذلك الفرد في العام كما خرج

قاعدة

قصة

الاعت

به ابو حنيفة القارن وان جازى ذوب ابن مالك في باب العطف من التفسير الى
 اقتضا ان يعمد دخول ضمير بنى عليهم عطف بالواو وان كان من مثله قوله
 من كان غدا لم يمسك كرساه ورسوله جبريل وسكاه وتوابعه ما خوطبوا على
 والاصل الوسطى اذا عرفت ذلك فمن فروع ما اذا قال اوصيت لزيد وللقراء
 قلت مالي وزيد فمعنى هذه وصية بالمقرام لا زيدا وتضمنه في المقرام اخرج في قوله
 استحقاقا واحدا انه كما جزم في قوله ان يعلق بينهما من سهام العشرة فان قسم
 المال على اربعة من المقران اعلى زيدا اقل من اربعة فلهذا لا ينفرد في التثنية
 ان لم يردع الوصية والباقي للمقران ان التثنية اقل ما يقع عليه اسم التثنية
 الواجب له التخصيص ولهم النصف والثلثين وهو ضعيف ان الوصية لم يخلد بها لهما
 ما ضيف اليه والوصية الاول والثاني مستحقان في قوله والثالث والواحد على
 عدس ولو وصف زيدا بغير صفه اجماعه فقال اعطيت ثلثي ثلثي لزيد الكاتب والمقران
 قوس الوجه بالتخصيص انما هي في التثنية مقدمة النص تابع مستحق او مؤثر
 به بغير تخصيص متبوعه او توضحه او غير ذلك ومن الاول قوله لم يمسك كرساه
 ومن الثاني قوله واحد فلهذا لا ينفرد في التثنية والثاني والثالثين وما
 خرج عنها اعمد بالنسبة من الشيطان الرجيم بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله رب
 العالمين فان التثنية للاول للثمن وفي الثاني للرجح اذا عرفت ذلك فتتبع عليه
 فهو من الملك في التخصيص امور منها الاختلاف في ملك العبد وغيره من قوله عيدا لعلوكا لا يقدري على
 فان جعلناه بالتوضيح دل على عدم ملكه مطلقا وان جعلناه بالتخصيص فلا
 يبرره ومنها الاختلاف في ارادة المولى في التثنية فلهذا لا ينفرد في التثنية
 التثنية في الرجح من قوله فان التثنية في السبائك حيث رتبته على السرف وقدره الكتاب مع ما اعبره شرط
 من غير شرط

والقول في ذلك الاول ومنها الاختلاف في العار بغير ما نأخذ عنه ثانيا لا ينفرد
 بالشرط او مع كون المستأجر ذميا او فاضلا او لاهيا على مقتضى وعند بعض
 ينعين من غير شرط لان النبي ص استأجر من مملوك بنه ابيه وروى فقال لم
 اغتصب فقال النبي ص لم ياربه مضمون فلهذا لا ينفرد في التوضيح ويجوز ان يكون
 للتخصيص ويكون ذلك شرطاً لهما ومنها قولك لو كان لو كان المستوفى من ذمى الفرع
 فلو ان مات المستوفى من وارثه لكان النصف للمستوفى وقيل بعضهم بالمعنى بانها
 انما للتخصيص ومنه ان يخلان ما لو قال اقبل حتى من فلان لان اباها يتعلق بالتثنية
 زيدا اعم ومنه ان ينفرد بالتثنية من وارثه ليس شيئا منه بخلاف الاول فانما ينفرد
 من الوارث فلهذا لا ينفرد في التثنية من فلان لان اباها يتعلق بالتثنية
 ظهرت من فلان لا ينفرد في التثنية من فلان لان اباها يتعلق بالتثنية
 بظاهر منها بعد تزويجها وتبع النظر ان ان جعلناه بالتخصيص لم يقع لان التثنية
 يخرجها عن كونها اجنبية وهو الذي قواه الاصحاب هذا انما يقصد احدها والاكثر
 الى ما قصد ومنها لو جعل لا يملك هذا النصي فصار شيئا اوليا يملك من لحمه
 اكل فصار كيث او لا يركب دا به وهذا العبد فحق وملك دا به فلهذا لا ينفرد في التثنية
 حيث وفيه التخصيص لا يبرر منه ما يجزى عنه التثنية في اجتماع الاضداد وانما
 به لولا ان كانت معاداة زيدا او مفعلة زوجته فان الاضداد في معنى العطف فان جعلناه
 للتوضيح فان لم ينفرد وان زال الملك والزوجة لم ينفرد في التخصيص ان جعلت بينهما
قاعدة ١٩١ التثنية بين النصف والوصف يجوز ان ينفرد في التثنية في التثنية
 فاطر السجلات والارضا بما اخرج كقولك زيدا قائما العام ويجوز ان يعمم كقولك قائما

قاعدة

بلى وربي يا ليتكم عالم الغيب اذا تقرر ذلك فستعرف عليهم ما تقدم في باب
الاستشهاد وهو ان يقال الزوج على امره في غيبك او سركا فان لم يكن له الا
الحق فبما لا تظن وكذا لو اقر سركا ومخرا وضل بالظن ^{مستند} وقد تقدم
ومقد لوقال الحق كل ما تحت يدك بخلاف سركا ^{مستند} وقد تقدم
او قال البائع او الموصى بذلك فان الاقرار بالبيع والاجابة لا يقتضيان **قاعدة**
٩٠ اذا تعقب النعت جملة مستعدة حتى يرجع الى الجميع والاشارة والوقت
والانفصال بالاشارة الاول فيعود الى الاخير وعدم فيعود الى الجميع خلافا
تقدمت الاشارة اليه في القسم الاول وان عوده الى الجميع ما لم يكن قريبا من
الظهر وتقبل الى اكثر موضع الى القريب ولا يترجم فيها اذا علمت ذلك فستعرف عليهم
ما لو اوصى اولاده واولاد اولاده المحتاجين او قال لو كيد فرق ولا المال ^{مستند}
القرء وطالب العلم انصافين او انعدول او اوقف على اولاد اولاده المحتاجين
بطلب العلم مثلا ونحو ذلك فليما استمرنا به في الوصف الى الجميع في هذه المفروض
لعدم القرينة وان فرضت انضمت ومن مشكل ما يتفرع عليه تحريم امهات النساء
معدوم الدخول بالانواع وعدمه وتفتيح البحث لا بد من خلافا في الشرائط الدخول
بالام في تحريم الوصية وانما خلافا في الشرائط في تحريم الزوجة ومثلا ^{مستند} والاختلاف من
قوله وامهات النساء وبناكم اللاتي في تحريمكم من نسائكم اللاتي دخلتم بينكم زوجات
احدها امهات النساء والنساء الربايب ثم وصنهن بقوله من نسائكم اللاتي دخلتم
بين فان جعلنا الوصف دافعا الى الجمل الاخر حلقا اوسع ^{مستند} الشبهة اما ان يخص
الشرائط الدخول في التحريم بالربايب ويقتصر جمل امهات عدا امهات الدخول

قصب

بن

بين وغيرهن وان قلنا بعوده الى الجنين فلهن من اعادة اليه اهلها وجعل الدخول
بالنسبة شرطا في تحريم امهاتهن اما من جهة مفهوم الوصف ومن قوله بعودك فان
تكونوا دخلتم بين فلا جناح عليكم والى هذا القول ذهب ابن ابي عمير ^{مستند}
ومواحد قوله ان في بناءه اهلها من عودا الى الجميع ومنهم من منع من
عوده هذا القولين ولين عاد اليها الولاد وهو نعتا الترتيب الصواب ومنها وذلك
من جهة قوله بغير من نسائكم فان اهلها ان تلقى بغير نسائكم بقوله بغير امهات نسائكم
كما كانت لبيان انفسه وتبر الدخول بغير من النساء من غير الدخول به او جعلنا ما
لا يتردد لكان الشك في امهاتكم اللاتي دخلتم بين فيقبله المجه الى الشرائط الدخول
بامهات النساء ومثلا لوضع الاصل بربايبكم من قوله بغير وربايبكم اللاتي في
تحريمكم كما كانت من لا بد ان العاين كما تقول بيات رسول الله من غيرهم فيمنع
بها معا حلال من السحابة المشتركة في عينيهم وجعلهم في عينيهم عوده الى اهلها
لا يوافق بل بغيره الى الاول دون الاخير فتعين الاخير لان عوده الى الثاني التناقض
بل هو مستحب وكذا حكمها خلاف الاول وهذا الذي تسلك به في الكلي في تعلق اهلها
بالثانية دون الاولى ثم جرد جعل من غير الاصل في حد من قوله بغير المشافهة و
المناقضة بعضهم من بعض اهل النساء مستقلة بالنسبة لانهن امهاتهن كان الربايب
مستقلة بامهاتهن لانهن بناتهن واعتل ابن ورام نقل في الحق عن جماعة من
سائر عاين من راجع الى لا بد ان اجدان جعله الشاب وعيا فلا جملة في الاصل
مكن ولو كان في غير ذلك في الاصل لا بد ان اجدان جعله الشاب وعيا فلا جملة في الاصل
وكيف كان فالذهب احتصاص الوصف هنا بالثانية والسرايم ^{مستند} التوكيد
قاعدة ٩١ التوكيد يقتوي مدلول ما ذكره بلطف اقر وهو ما معنوا كقولكم

فصل

القوم كلام اجتمعوا او لفظي ومثلا وقع بعبارة اللفظ الاول بعبارة كقولكم حارب القوم
بالنكر او قد اشترطوا على ان التاكيد خلاف الاصل لان الاصل في وضع الكلام
انما هو ابراهام السبع ما ليس عنده فاذا ذكر اللفظ من التاكيد والتاكيد يعني
حمله على التاكيد وتوزيع القاعدة كشرع وقيد في النظر بعضها منها اذا ذكر الخبر
كقولكم انت على كل شيء انت على كل شيء او كقولكم انت على كل شيء انت على كل شيء
في التاكيد او التاكيد وجها وكذا القول لو كرر الاصل في مقتضى القاعدة التعليل
بالنكر مطلقا لكن الاصحاب في اللغة في هذا من اختلفوا في تكرار التاكيد في
الطلاق والاقبال التكرار لذلك انكره الحق وكما بينه النكاح وغيره فلا يشرع
تتبعكم بالاول فيمنع شرطه في الثاني من كونها اياها مع حسلا ما لا يبيح ^{مستند}
ما لا يشرع والزوج بعد النكاح وغيره فلا يشرع التكرار في مقتضى القاعدة
ام سرراهم بالشرع ومنها لو كرر العقد الموجب للحد وغيره ومن اسباب كاشية الزنا
والسرقة ومقتضى القاعدة بغيره ولكن الفتوى على الشرع بقتل الله والام بغيره وذلك
بما لا يشرع خارجا اما ما يجب التعزير فان كان مقدرا اذا اكرهه كالحكم بالام بغيره فلا يشرع
لان تعديه لا يشرع بغيره كالحكم بالزنا في الطرب كالحكم بالزنا في الطرب ^{مستند}
ومثلا في ايهما في جانب الزيادة فان الواجب فيه لا يبلغ الحد ولو كان يتعداه امكن
زيادته الجرم عنه مع ان الواجب ان لا يبلغ التعزير من الجميع ذلك فيكون مناه من معنى
الحد ومنها اذا ذكر الهمزة في غير دون ايجزا كقولكم دخلت الدار ان دخلت الدار ان
على كل شيء ايهما في جانب الزيادة فان الواجب فيه لا يبلغ الحد ولو كان يتعداه امكن
زيادته الجرم عنه مع ان الواجب ان لا يبلغ التعزير من الجميع ذلك فيكون مناه من معنى
الحد ومنها اذا ذكر الهمزة في غير دون ايجزا كقولكم دخلت الدار ان دخلت الدار ان
على كل شيء ايهما في جانب الزيادة فان الواجب فيه لا يبلغ الحد ولو كان يتعداه امكن
زيادته الجرم عنه مع ان الواجب ان لا يبلغ التعزير من الجميع ذلك فيكون مناه من معنى
الحد ومنها اذا ذكر الهمزة في غير دون ايجزا كقولكم دخلت الدار ان دخلت الدار ان

يقبل

اصلا

اصلا بقرائة اهل الزوجة وجها ^{مستند} لا يخلو من قول ولا فرق بين تقديم الزوجة
او التاكيد وتوزيع الزوجة من التلطف ان اراد احداهما ان يكونا في التلطف
ما لو ادعى ارادة التاكيد ومنها اذا ذكر التلطف ما اذا تكرر في قول ما اذا قام
زيد ما تقدم من كلام العرب كما لا يوصي بان يشرع بعضهم كقولكم ان لا يرجع
خبر الخ الكلام باق على النفي وما التاكيد في التلطف الاول ويقع عليه فروع
كثيره في تحريم ارباب سقره كقولكم ما اهلها من غيري شيئا وما اجتمع من هذه العين
وتحذرك فلا يشرع في هذا الكلام في كل ذكر بعضهم ان نفي النفي اثبات وان
التقديم بصرف في المثالين المذكورين لم يشرع شيئا ويعتبر هذه العين بذكر ان
التاكيد خبر من التاكيد وهو بعد تقدم لو ادعى المقر ان ارادة قيل
منه ولو ادعى المقر اداة المقر ذلك في قوله العين على المقر وجه قول ما خلاصه
العين بما من التاكيد عدم انه اختلاف في الارادة ومن الامور التي يقتضي غير
المريدين في ابواب العقد نظائر كثيرة يتوجه فيها اليقين على عادي الارادة في هذه الاول
قاعدة ٩٢ قال بعضهم العلماء العرب لا يكره ان تكرر مرات وشهد له
انهم كان اذا ذكر كلاما اعاده ثلثا وربع عليه ان من كرره ما يقبل النكران اربع
مثلا وادعى قصد التاكيد لا يقبل في الراجح والخبر خلاف ذلك ويحكم التاكيد
مطلقا وان خرج عن القاعدة في الخبر على تقدير تسليمه **قاعدة ٩٣** جزم
اليمين بان ما قبله التوكيد بكل ونحوه رفع احتمال التخصيص وعيا ان فاعله
في النفي والعين دفع احتمال التخصيص فانك لو قلت ما قبله الا في وجهي الله
اتباعه وخدعه اذا تقرر ذلك فقتضاه ان يقول ان زوجي كان كاهن طوائف ومجرب

فصل

كلهم احرار واخرج بعضهم ببيتهم لم يورثوا التخصيص شيئا وانما جوازهم لان الاستيعاب
لواشع لا شاع التصريح به وليس كذلك دليل قولهم فغير ذلك لا غويزهم اجمعين
الاخبار منهم المتخصصين وحيث قيل التخصيص لموجب الواقع ولكن من
يقبل قولهم في نفسه فيجوز له ان يعلم الا من يقبله بعد من اجله فلا يلتزم كقولهم
عدم التصديق الى التخصيص الصحيح في موضع لا يجوز له الرجوع والتحقق ما
قاله البيهقيون من احتمال التوكيد في غير ما ذكره ومنها فنقول في التخصيص اليه
ويحقق مفهومه بحيث لا يخلو به غيره فخرج ما ذكره اذا قلنا غرضه ان
عن سماع المتخصصين او حملهم على معناه ومنها وقع السهو كالمثال سريعا فلو
دفع توهم ان الجاني عمدا وانما ذكره في سبيل السهو ومثله في دفع السهو
تأني في تأكيد الجمع دفعا لتوهم ان امك على واحد الاستدلال بالجمع وقيل سهوا
ومثله ولا يقبل التخصيص حيث يبقى ان يدعى واحدا **قاعده ٩٠ هـ**
الحرف الذي يحل به مثل نعم وبل ولا يجوز تكرار التوكيد وان لم يجب به
قال ابن ابراهيم والسبب في جواز تكراره الا باعاده ما دخل عليه نحو ان زيد
قال وضاعت الزمخشري ابن هشام فيجوز تكراره وحده اذا تكرر ذلك فاذا
قوله انكم كلمة تامة لا ياتي فيها على الكلام التي صاحبها لم لم نعم زيد تكرار
لم تكرارها وهو ذلك كما ان الحرف موكلا والكلام باق على ما كان عليه وان كان
شذذا عند بعضهم وهكذا اذا كرر ليس فان كرر ما التام فمقتضى ذلك ما
قام زيد فاعلموا من كلام العرب ان الكلام جاق على التام وانما التام فيه توكيد
الغنى ويترفع على ذلك مرفوع كشيء تجرب في ابواب سقر فكذا لا تارب والابان

قصص

فاذا قال ما ما قاله عند رثي لم يترتب عليه شيء وقد استشكل بعضهم ذلك
بما تقرر من ان نفي النفي اثبات وانما عليه التام سبيل او من انما عليه التاكيد
فيثبت ان يكون اقرا بالشيء فيرجع فيه اليه وفيه نظر لان التخصيص المذكور
لما كانت مشتركة بين التاكيد ونفي النفي لم يجب حملها على ما في الف البراءة
الاصلية وغيره من الاصول العقلية بخلافه ورددنا له خصوصا بعد عروب
المقاراة التاكيد **قاعده ٩١ هـ** اذا ثبت باجماع في التاكيد فقلت مثلا جاز التعم
اجمعون قالوا نعم بل لا يورثون ولا يجوز ان لا يفيدوا وانما هو في كل واحد
قوله نعم فغير ذلك لا غويزهم اجمعين فان وقت اغواهم يختلف متعاقب ضرورة اذا
علت ذلك فيترفع عليه ما اذا امر بكلمة بغير ذلك بغيره المتخصصين وحلف على ذلك
نعم لو وقعت لفظ جميع مقصود به على احوال افاضالا في احوالها كسبب الشاهد
في باب الظنون في الكلام على **قاعده ٩٢ هـ** لا يجوز الفصل بين الموكد
الموكد من قوله ما لولا على درهم ودرهم ودرهم وقال اردت بالدرهم الرابع
تاكيد للثاني فانه لا يقبل ولوقال اردت تاكيد للثالث قبل كذا لوقال اردت
بالثالث تاكيد للثاني ولوقال وانا اردت بالواقع تاكيد للثاني قبل ايشه لانه
بمزيل تاكيد الثالث نظيره ما تقدمه كجم اجمعون ولوقال اردت بواحد من الثلثة
تاكيد للاول لم يقبل لعدم اتفاق الفظين باعتبار المراد ولوقال لرعي درهم لرعي
درهم ثلثا اردت بالثاني تاكيد للاول قبل وكذا لو قيل كذا وكذا لوقال اردت
بالاخرين تاكيد الاول ولوقال اردت بالثالث تاكيد الاول لم يقبل للفصل ولوقال
اردت بالثاني تاكيد الاول وبالثالث الاستيفان قبل ومثله ما قال اردت
بالثالث الاستيفان وبالثالث تاكيد الثاني وقيل على ذلك نظيره واعلم ان حمل اللفظ

قصص

على فاعله جديده اولى من حملها على التاكيد لان الاصل في الوضع الكلام انما هو افعال
الاسم مع ما ليس عندك من شيء مما تقدم من الاصل في التام مع امكان حمل
على التاكيد لا مع عدمه وادواته فخرج ذلك كثيرا فقدم عليها جديده في التام الاول
وفي بعضها خلاف وفي بعضها ما في الف القاعده فراجعها تحت السبع البديل في
قاعده ٩٣ هـ البديل هو التام المعطوف بالاسم من غير ان يطرأ من كونه
مرت باخيه زيد او غيره اشبه واحترز بالتاكيد الاول عند التفت والتاكيد
عطفت البيان والتاكيد الثاني عن عطفت النفي او اعربت ذلك فمن فروع ما اذا
كان له بيت واحد انما يذهب مثلا فقال زوجه بلى فقلت فقلت ذلك وب
خرج بعض النحاة ان ان قصد البديل مع وان قصد عطفت البيان لم يجمعوا الفرق ان
البديل يجب تقدير العامل معه فهو ونا في تقدير جملتين فكذا في قول زوجه بلى
زوجه بلى فقلت فقلت وكذا اوج العقد معي بالاسم الاول عند من يجوز
اليسر لا اجنبى فلو عطفت البيان فان العامل ليس مقدرا بل هو العامل
توجه الى قوله بلى المحقق محققه وليست له بيت بهذا التفسير اي فان البديل
لا يستلزم ان يكون مدلوله كمدلول البديل منه فلا يكون شرطه ان يكون
لللفظ وعطفت البيان يستلزم ذلك ورواه بابيت هو ما بعده وليس له ذلك
فاطلناه والاقرب البطلان مطلقا للفصل وان كان الفرق المذكور حسنا لو تم
افتقار ذلك الفصل احد ومنها لو كانت له بيتان فادخل في احدهما فاعلم من
تفسير ما نحن الاخر اما بالية اربا لاشاء ارا انصبه وقل ذلك فلو ميز ما بها
فقال مثلا بلى فاعلم ففتشنا ما تدر عكس ما ذكرنا ان ارا وعطفت البيان مع
فان بين مراده واداء البديل لم يجمع لا تروكا ثبثان فاعلمه زيد فيقال

قصص
البديل

زوجه بلى فاعلم ولم يقبل بلى فاعلم لا يجمع كقوله العواظم فارادة اسبل فاعلم
فما تقدم فكذا في قول زوجه بلى فاعلم فاعلم فاعلم فاعلم فاعلم فاعلم فاعلم فاعلم
لم يحصل تفسير لا للبيت ولا لفاعل ولا لاطن وحمل على عطفت البيان
قاعده ٩٤ هـ ما سبق من العطف والنعت والتاكيد والتاكيد ليس بواجب لان التام الاول
الاسبق في الارباب البين في شق في اسفوق في سرفوقه التابع لا يكون له
تابع لانه يعطى على المعطوف فاعلم فاعلم فاعلم فاعلم فاعلم فاعلم فاعلم فاعلم
معطوف عليه فيكون التام تابع اذ اعلم ذلك فاعلم فاعلم فاعلم فاعلم فاعلم فاعلم فاعلم فاعلم
للمسئول وان لم يكن ملازمه كما اذا خطب الامام اجمع بالاعاد الذي يتعد به
اجمعوا احرم هم ثم فاعلم فاعلم فاعلم فاعلم فاعلم فاعلم فاعلم فاعلم فاعلم
وفي العدد اللاحق وهم الذين لم يجمعوا الخطبة تحت اجمعهم ثم تبع الارباب المعطوف
وان لم ينفق بهم لولا التبع فلو لم ينفق بالعدد الثاني فالتابع به والنقص الثاني
ايضا فاعلم فاعلم فاعلم فاعلم فاعلم فاعلم فاعلم فاعلم فاعلم فاعلم فاعلم فاعلم فاعلم فاعلم فاعلم
باعتبار ما كان له ارجح احواله لا بعد احواله العدد فاعلم فاعلم فاعلم فاعلم فاعلم فاعلم فاعلم فاعلم فاعلم
مع الاسم كما ذكره بعضهم وفيه نظر ولا وجود لاجوان وسيا اذا بعد انما من
اسما اكثر القدر المختار وكان بينهما انفس يحصل به الاشارة الى شرطه في قوله
لا تترفع لكان الواسط تابع لا ما يورثه فاعلم فاعلم فاعلم فاعلم فاعلم فاعلم فاعلم فاعلم فاعلم
على العجيد الا انما قبل ايتا رسلنا لولا ان المعطوف وجوز بعضه الا انما قبل العجيد
قبل القرب وما في حكم الثاني وموضعه لا في قوله فاعلم فاعلم فاعلم فاعلم فاعلم فاعلم فاعلم فاعلم فاعلم
يؤتمر بالفضل وقد انعقدت صلوات على الصغرى والسناسم الا انما قبل العجيد فاعلم فاعلم فاعلم فاعلم فاعلم فاعلم فاعلم فاعلم فاعلم
الاولى فاعلم

او انما يقال الى موضع تضع بعد
الذي ان التام والاضد
فعلوا

على شأنا كقولهم يتم وأمره ومولده أن وهبت فيه المصلحة أن أراد المولى أن يتركها
الأيام وتولم ترق ولا يفتضح في كل أدات أن انضج لكل إنسان في نفسه من غير أن يكون
كقولهم التناهي أن أكلت أن دخلت كان كذا وفيه مدحان أحدهما وهو ما جزم به ابن
مالك في شرح الكاشفة أن انشترط الثاني في موضع نصب على حال والتناهي وهو ما
صح في الأثر الثاني أن المذكور ثانيا مقدم على المعنى في المذكور ولو لا أن تناقض
في الظاهر لأن الشرط تقدم على الشرط الثاني قد جعل شرط الجميع
ما قبله ومن جعله كذلك الشرط الأول والأمر السابعة يدل عليه لأن الشرط
الثاني وهو إرادة المستعمل سابعة إرادته المقتضية وفي المسئلة ثلث ثلث
نسب إلى الغرض أن كان لها فيها ترتيب في العادة كما لا يخفى مع الشرط مقدم المعتاد
وأن لم يكن فالقديم هو الثاني أو العاكس ذلك فيستقر عليه ما قال أن دخلت الغار
أن قلت وهو ما قد عرفت في كونهما في فتية واحدة أن شرط تقدم الثاني على الأول كما
كانا مستقرا على الشرط أم متناظرين أم بالتفرقة وهو كما لا نستطيع أن نذكر
أم متعطلين كان وأراد أن العقلين قبل العقلين وفيه تناقض قد تقدم الأول لم يقع
وهو بطريق سلف والتناهي انشترط تقدم المذكور ولا والتناهي عدم شرط
الترتيب مطبقا على متى حيث يجمع انشترطان مطبقا وتعلما عرف ولكن به يتناقض
على منصف العطف ويكونان شرطين للظهور بالحد شرط لاخره لو كان انشترطان بفعل
واحد كما لو كان دخلت الغار فاجتمع جميع التأكيد **قاعدة ١٠٨** إذا شرط
شرط على شرط بالوراثة كان إتمامه إتماما لشرطه ولو عرفت أن شرطه فانه مرتبة
وجه المذكور في وجود أحدهما في حصول العطف وإن يكن ما عدا ذلك فلا بد منه كذا
جزم به في الأثر الثاني في أفران بالجوهر ونقال بعض الفقهاء لا بد من تحققه

[illegible]

الجزء الرابع ما يتعلق بالتعليق والاعتقال الشرط كالذوق واليمين المتعلق بالصلوة
والصوم فمجرد تعليقه على الشرط كرهه الربيع وقدمه المسافر ولا يجوز
بشرط مثل اعتقالي اني لم اكل سجدة وعمره **فان** اذ قال اعتقدي في ضربك
فمجرد علقته وجهه انك قد ضربته فجميع اعتقالاته اذ قال اني بعد بضربته فمجرد
ضربته فجميع اعتقالاته اذ قال فمجرد اعتقالاته الاولى وان كان هذا ادعاء فانه
واحد منهم كما ذكره ابن تيمية والزهرري مع خطبه المتصل شغوا به وفيه ما من الغاية
ومرغوا به رجوع منها وهو ان شران فاعلم ان التعليق في الكلام الاول نحو الضرب في ضرب
عام من دحضه اخرج فيكون الفعل الصار وعنده ما لا يدرجه في نقد والقائل
واشترط الفعل افضل احدا من فعل الاخر فاعلم ان تعليق الفعل بجميع واسم الفعل
الثاني وهو قوله اني بعد بضربته فاعلم انه وهو انما لم يخطب خاص والعلم فيه
انما هو ضمير المتعقل افعاله وانما التعليق مع عقد القهوه ليس على ان
القائل الواحد قد تفرق في وقت واحد فعلق المتعقلين الزكروا ومنها ان الفاعل
كما يجوز عن الفعل بتدليل يكون اخر الفعل لما فيه ان كان الفاعل ضمير
مفرد انما لما فيه حتى جاء ذكره فاذا كان الفعل والفاعل كالذكر والواحدة
فيلزم من عموم احدهم الاخر فلهذا قلنا بصحة الجميع واسم الكلام الثاني
ضمير تاعوض الفعل اي التماس من غيرته ان انفصال عن الفعل وليس كما يجوز
منه بتدليل متاخر مع فصح هذا قلنا قلنا لا يبعد وفيه الفرقين فلو لم يدر اصل الحكم
اشكال او لو قيل بالتعظيم فيكون كان حسنا علوا بالعموم وقال النراقي في
فتاواه انه لا يكره فيها علوا بالمتقين وهو وجه في السلم ومثله ما قاله ارسيد
فجرحه مع وجهه وجهه انما قال لم يكره ان رجل دخل السور فاعلم انه واحد او

[illegible]

الجمعة على الأقل من سبعة الالامام وقاضيه ومصدقهما مدعي عليه وشاهد
ومن مضرب المحدثين من ان الالامام في هذا لا يملك الشرط الا
قال في التذكرة ولا يملك الالامام في هذا الشرط الا
اذا عرفت ذلك فاعلم ان الكلام بين الاصحاب في الشرط الجمعي بالالامام
او بانه انما الكلام في الشرط كون النائب منصوباً بمخصوص او بغيره
ويجوز في كل حال حيث يحد غيره واكثر الاصحاب على الثاني سيما في ذلك
تحقيق الشراء اسم **باب الثاني** اختلاف اهل بناء في حكم صلوة
الجمعة حال غيبة الالامام عن عاقلين بعد انعقاد الاجماع منهم ومن كافر اهل
الاسلام مع وجوبها بشرائطها حال ظهوره الاول العول مجاز فاعلم ان اذا
اجتمعت باقي الشرائط وهو المشهور بين الاصحاب وبطلان الشيء في التماس
والخلاف وبراءة الصلوة والحق في المعترض وغيره والصلوة في المختلف وغيره
وشخصا الشبهة وجع من المتأخرين وهو لا تور ويل عليه وجع
قوله نعم اذا تولى الصلوة من يوم الجمعة فاسعد الى ذكر الله وذروا البيع و
وجه الدلالة ان علق الامر بالشي الى الذكر المخصوص وهو الجمعة والخطبة
اتفاقا بالبناء للصلوة وهو الاذن لها وليس الشراء شرطاً اتفاقاً والامر
للوجوب كما تعرف في موضعين ليس لهما في وجوبه يقينية وجوباً ولا ريباً
ان الامر بالشي انما هو حال اجتماع الشرائط من العدد والخطبة وغيرهما
فان قيل الملقى هو شريعة الجمعة حال غيبتها والامر انما يدل عليها في الجملة
ولا يثبت الملقى قلنا لا ريب ان المرد بالامر من التكرار وان لم يكن مستغنياً
من لفظ الامر فانه لا يدل بنفسه على وجوه ولا تكراً اذا لم يستفاد بدليل

من

من خارج للاجماع على انه لا يكون للاستفال في الجمعة فعلها مرة ومرات بل انما
مرد ذلك يستأول زمان الغيبة فان قيل المحدث يقول ان الجمعة زمان الغيبة
والفرد على علم ذلك هو الوجوب مطلقاً الحق في وجوبها في كل وقت ليس
المراد بالجمعة انما هي الاصل وهو ما استوفى ما علمه وتركه لو شاع ذلك
في الصلوات فان الصلوة يستحق وجوبها في كل وقت ولو شاع ذلك
مستحقاً في غيرها والصلوة مستحقاً فيها وانما المراد به معناه الاصل في المطلق
الاذن في الفعل شرعاً وذلك جنسه للوجوب والندب وتسميها فان قيل ان
الاقسام الاربع مراد قلنا معلوم انتفاء الا بانه والكلامة وكذا الندب بالاجماع
على ان الجمعة حيث يشرع مجزئ في النظر وانتفع التعبد بها مع الاستماع بالجمعة من
البدن وسبب ذلك في سبيل الوجوب التغيير بينهما وبين الجمعة فيكون الملقى
في سبيل الوجوب فان قيل لم يترك التغيير بالجمعة في الوجوب قلنا وجوبه
احد فان التغيير بالوجوب يومه اعادة الحق والثاني ان مناط الخلاف هو الشرعية
حال غيبتها وما اوسع الشرعية الاذن في الفعل شرعاً فان ساطع المردون هو
المردون وعند من يولي غيرهم لم يقع الموضع فان قيل قد عترض بعض الفقهاء باستحباب
الجمعة حال الغيبة قلنا هو صحيح وان كان التغيير بالجمعة اولى لانها علمية في وجوب
الصحة ان الوجوب التغيير لا ينافي الاستحباب العيني لان احدهما لا ينافي
قد يكون مستحباً بالنسبة اليه يستحب استحبابه فان قيل ذلك مقتضى الوجوب
العيني اعمى الملقى هو الوجوب التغيير فلم يتلقا قلنا علماً واثباتاً
له طبقه بعد طبقه من غير اعتبارهما في غيرهما معاً انتفاء الوجوب العيني
عن الجمعة حال الغيبة الالامام مع عدم تفرقه ونشوء احكامه ولعل التفرقة

وجوابه ان التغيير في الالامام من الالامام هو الاصل منه لا يكون مقصوراً عليهم
لان حكمه على غير واحد حكمه على اجماع في قول النبي صلى الله عليه وسلم وقد سئل عن الغيبة
صدقه بعد ان علمه بالغيبة قلنا صدقته فان ذلك غير مقصور على السبل
على ان عصره قطعاً فبعد من الالامام على فعل الجمعة لاجل عصره مع عدم تفرد احكاماً
ونقراً فيكون اذناهم ولغيره ولا يلزم نصب نائب من باب المقتضى كما ذكره
لانما لا يكون خاصاً بالعلماء غير متوقفة عليهم لما عرفت من ان الالامام قد غيب
نائباً عنه وجب العموم بقوله فان قد جعلت عليكم حاكماً ومزلاً لا يختلف فيه
عصره ولا عصرنا ويظهر من قول الله صلى الله عليه وسلم حديثنا ابو عبد الله مع ومن قول الباقر
لعبد الملك شكك بملكك ولم يصح فرضه فرضاً ان ذلك ليس على طريق
الوجوب اعمى العيني وان كان قوله فرضه فرضاً اسمع قوله في الوجوب
في الجملة وماذا لك الا ان زمانه زمان الغيبة لا يختص بالان لا شرعاً كما في المتن
من التفرقة وتنفيذ الاحكام والزم والمطلوب الاقضية من الالامام ولو لا ذلك لم يكن
نصبه اليكم في شئ ولا لعمرنا وما قبله وما بعده وارتفع بين الحكمين حتى
يحل احدهما مقصوراً على عصره والآخر ما في كل زمان وعند التماس
الصدوق لهدى الحكمين يتفهم دلالتها على مشروعية فعل الجمعة وان يجب
حتماً ولو كان الوجوب حقيقياً لكان حتماً ان يامر وزيره ويكره التاركين كال
الوكلاء والحياب ان الاصحاب لم يعمروا نصب احكام على الوجه الذي يشرع
اعتزوا العموم في كل زمان وحيثما اختلفوا واصار بعضهم الى تجزئ بغيره الاذن
على اهل عصرهم مع واعتزوا بحكمهم اعمى الاخيرين بانها مطلقة والمطلق محمول
على المحدث وجواب القول بالوجوب فانها مستند بوجود الالامام اوس من عدمه

ان اجتماع الناس كافة في مكان واحد لفعل الجمعة كما هو الواجب في كل بلد
التنازع والتجاذب في عدم ظهور الالامام مع وقوع احكامه وما كان متفاداً للشرع
والفساد فلم يحسن الامر به مطلقاً بالوجوب اعمى وحيث كان كلامهم محمولاً
الا في الا زمان اشتمل زمان الغيبة المستقر من التكرار لا الزيادة لاجتماع
على كونه مراداً بالامر بما يثبت التنازع في وجوبها مطلقاً للوجوب المصدق بالوجوب
التغيير جاً وهو المانع من غير شئ في شئ الا في الا زمان الا في الا زمان
على انما هو حال الغيبة او وشخصنا بما بان من قبل ان يولد بشرط غدا
خاصة وقرينة الامر بالشي معنى هيئ ان اراده الناس حال وجود الالامام مع
بقرينة الامر بالشي الدال على الوجوب وجوابه ان الوجوب ثابت في زمان
الغيبة وغيره كما قرناه لان الوجوب التغيير وجوبه في كل زمان لا في الا زمان
فما يصحح زمانه قال حديثنا ابو عبد الله مع على فعل الجمعة حتى ظننت انه
من يدان يا قتيبة فقلت فقلت عليك فقال لا انما عرفت ذلك ومما قرنته
وراه عن عبد الملك بن الباقر قال شكك بملكك ولم يصح فرضه فرضاً ان ذلك ليس على طريق
الوجوب اعمى العيني وان كان قوله فرضه فرضاً اسمع قوله في الوجوب
في الجملة وماذا لك الا ان زمانه زمان الغيبة لا يختص بالان لا شرعاً كما في المتن
من التفرقة وتنفيذ الاحكام والزم والمطلوب الاقضية من الالامام ولو لا ذلك لم يكن
نصبه اليكم في شئ ولا لعمرنا وما قبله وما بعده وارتفع بين الحكمين حتى
يحل احدهما مقصوراً على عصره والآخر ما في كل زمان وعند التماس
الصدوق لهدى الحكمين يتفهم دلالتها على مشروعية فعل الجمعة وان يجب
حتماً ولو كان الوجوب حقيقياً لكان حتماً ان يامر وزيره ويكره التاركين كال
الوكلاء والحياب ان الاصحاب لم يعمروا نصب احكام على الوجه الذي يشرع
اعتزوا العموم في كل زمان وحيثما اختلفوا واصار بعضهم الى تجزئ بغيره الاذن
على اهل عصرهم مع واعتزوا بحكمهم اعمى الاخيرين بانها مطلقة والمطلق محمول
على المحدث وجواب القول بالوجوب فانها مستند بوجود الالامام اوس من عدمه

والصواب ان الوجوب التغيير وجوبه في كل زمان لا في الا زمان
فما يصحح زمانه قال حديثنا ابو عبد الله مع على فعل الجمعة حتى ظننت انه
من يدان يا قتيبة فقلت فقلت عليك فقال لا انما عرفت ذلك ومما قرنته
وراه عن عبد الملك بن الباقر قال شكك بملكك ولم يصح فرضه فرضاً ان ذلك ليس على طريق
الوجوب اعمى العيني وان كان قوله فرضه فرضاً اسمع قوله في الوجوب
في الجملة وماذا لك الا ان زمانه زمان الغيبة لا يختص بالان لا شرعاً كما في المتن
من التفرقة وتنفيذ الاحكام والزم والمطلوب الاقضية من الالامام ولو لا ذلك لم يكن
نصبه اليكم في شئ ولا لعمرنا وما قبله وما بعده وارتفع بين الحكمين حتى
يحل احدهما مقصوراً على عصره والآخر ما في كل زمان وعند التماس
الصدوق لهدى الحكمين يتفهم دلالتها على مشروعية فعل الجمعة وان يجب
حتماً ولو كان الوجوب حقيقياً لكان حتماً ان يامر وزيره ويكره التاركين كال
الوكلاء والحياب ان الاصحاب لم يعمروا نصب احكام على الوجه الذي يشرع
اعتزوا العموم في كل زمان وحيثما اختلفوا واصار بعضهم الى تجزئ بغيره الاذن
على اهل عصرهم مع واعتزوا بحكمهم اعمى الاخيرين بانها مطلقة والمطلق محمول
على المحدث وجواب القول بالوجوب فانها مستند بوجود الالامام اوس من عدمه

وجوابه

تقديره ان في معنى وجوب الجهم مع الاشراط المذكورة وان تحققت مع ظهوره
لما عرفت سابقا من انتفاء الوجوب العيني حال الغيبة باجماعنا في الاجماع
من جميع اهل الاسلام في وجوب الجهم في الجهم حال ظهور الامام مع بشرط
حضوره او نابعه ثابت فيستحب العلم بالغيب الى ان يحصل له العلم بالخلع
ويؤتى فان قيل بشرط ظهور الامام فينتفي قدنا لم ولم لا يجوز ان يكون
شرطا لتمام الوجوب فينتفي بالانتفاء فان قيل بلزوم الجهم الاستحباب
القول بالوجوب العيني قلنا من انك امرنا اصل الوجوب في الجهم و
الثاني محتمل وتعلق الفعل بالذري لم يستحب به هو الاول دون الثاني لما عرفت
من ان تمام الوجوب بشرط ظهور الامام اجماعا سابقا في انتفي شرط كلف
فان قيل فيلزم بمقتضى الاستحباب شرعية الجهم حال الغيبة وان لم يكن من له
السياسة حقا قلنا لم يستفد الاجماع في وجوب حال ظهوره مع مطلقا بل بشرط
حضوره مع او نابعه اجماعا متفادا هو الذي يلزم استحبابه دون ساعده و
يرتبه بيان ان الشرط الجهم بالامام او نابعه اجماعا كما عرفت فان كان شرط
الصحة فخط وان كان شرط الوجوب فاذا انتفى لم يلزم بقاء الجهم كما عرفت على
ان بقاء الجهم من لا يعقل وان جوزه في مواضع اخرى لان الجواز الثابت
هو الجواز في الاخص لا ينظم مع العباد و اعلم ان رجحنا الشبهة في
شرح الارشاد بعد ان اعترض في دليل الجهم من با حكيما سابقا قال و
الحق في ذلك اصله الجهم و عموم الابه وعدم دليل مانع هذا كلام وهو
الاستدلال بحجج فان اصله الجهم لا يرتكز بما في فعل من العبادات اذ
كون الفعل قهره وادبها بحيث يستعدهم في وقتي يحتاج الى اذن الشارع و

لجهم الجهم
الاستدلال بحجج

ووجوب

ويؤتى يكون بدعة واما الابه فلا علم بها واطلاقها مستبعد حصول الاشراط
بالتقاضي اصل الاسلام ومن شرطه حضور الامام او نابعه اجماعا متفادا
عدم دليل مانع فلا يثبت بجواز اذ لا بد من الجهم في وجود القول الثاني للعلم
من صلوة الجهم حال الغيبة ونفي شرعيةها وهو المنقول عن المرتضى في المسائل
فان قيل ظاهره ان لا بد من شرطه وان ادرك شرعا واحتكاه العلم في المنتهى قد
قال في الذكر ان شرطه بعد ان افق بالامام وذلك مقتضى اضطرار كلامه في
واحقا في ذلك بوجوه ا شرط انعقاد الجهم الامام او من نصبه لذلك اتفاقا
وفي حال الغيب الشرط فينتفي بالانعقاد لاستعانة شيوخ المشروط مع انتفاء
الشرط واجاب في المختصر بفتح الواو على خلاف صورة النزاع والقول بالموجب
فان الغيب الحامون منصوب من قبل الامام ولهذا بعض احكامه ووجوبه سابقا
على اقامه الجهم ودوا القصاص بين الناس **ب** ان الغيب ثابتة في الذمة
فلا يرا المكلف الا بغيرها واجاب ايضا بان السنين منتف باذكارها في بعض من الغيب
العلم في مشروعية الجهم واجاب في شرح الارشاد بان يكون في البراءة الظن الشرعي
ولا يلزم التكليف بالاطلاق وفي هذا الجواب اعتراف بوجوب الظهور الاول في الجهم
مع تعيين وجوب الظن في محل النزاع وكيف وهو المتنازع فيكون الاحتياج به معاصرة
ج ذكر شيخنا في الذكر فقال بعد ان ذكر القول بالفتح دليل القائلين به وهذا
مستوفى ولا يلزم الوجوب العيني واجاب بالقول الاول بفتح الجهم من لا يقولون
به وحصل انه لو اجابوا بفعل الجهم حال الغيبة كما قال الجهم من لا يلزم وجوبه عينيا فلا
يجوز فعل الظهور الثاني بل باننا في بيان الملازمة ان الدليل الاول على الجهم ان
قال في وجوب عينيا فان اعتبرت فلا تلتزم القول بالوجوب والان الجهم لا يلزم

منه ما ذكره في كتابه
منه ما ذكره في كتابه

والاجابة عينيا ليس مرادنا بل على التنازع في الخطاب بالبيان بما لها فان
المتبادر من الوجوب هو العيني لا الخبري قلنا ان اريد بكونه يستعمل من
حقبة فيه معلوم بطلانه وان اريد بكونه العيني اكثر الاستعمال فليس كذلك
لا يقع من الجهم عينيا انما يفهم من الوجوب في الجهم احد من كل منهما وهو المتبادر
باحتية وفتح عين المراد لا سيما وقد جعنا في انتفاء ارادة العين للاجاء على تغير
حال الغيب وصحبه و ان وسوقه عند الملك يتبدل في ذلك واعلم ان من
من بين القولين في المسئلة في ان الامام من جوزه الصحة او شرط الوجوب
فان اصل الاشراط لا خلاف فيه ما كان شرط الصحة امتنع فعل الجهم حال الغيب
كما يتولد من ادركه و اجماعه وان كان شرط الوجوب لم ينتفع اذ اللازم انتفاء
هو الوجوب خامس واول من اراد في هذا البشارة شيخنا الشبيه في الذكر فانه
قال بعد صكايه القول بالفتح عن ابن ادريس و اجماعه وهو القول الثاني من القولين
بنا في ان اذن الامام شرط الصحة وهو مقتود بتعبه لتبديله المقتاد في شرط التنازع
قال فيه ومنه خلاف ان حضور الامام من شرط في ما فيه الجهم وشرعيةها
ام في جميعها فان ابن ادريس في الاول وباقي الاصحاب في الثاني وهو اولى لان الغيب
الحامون كما يفتقد احكامه حال الغيبة كما يجوز الانتداء به في الجهم هذا كلامه وما
اراد به شيخنا من البشارة لا في ان يولد بالاذن فيه هو الاذن مطلقا الا اذن
اخص وهو انتفاء الامام عن الشخص معين والاول مستوفى فان اذن الامام
في الجهم من حيث كونه شرط للجهم لم يلزم عدم مشروعيةها باننا لم نرد في
الوجوب بالامام ان شرط الصحة فخط واما ان كان شرط الوجوب فخط انتفاء
و شرط لا يلزم منه ثبوت الجهم لوجوب **ا** سابق بيان في المقدمة من ان

وجوب

تتعلق بوجوبه من بعد الاشياء وانما اوردنا الكلام كما ترى ليشعر ان المراد
ما ذكرناه وما ذكره المقدار من انشاء او اريد بحضور الامام مع ظهور
توسعا وتجوزا او اريد بحضوره او تاييده اخص ^{مستبعد} كلفه فوضوحه وان يد بالوجوب
المشروط على الشئ الثاني الوجوب ^{مستبعد} لم يخرج كلام الشهيد الا ان قوله و
هو اولى لان التقدير في حال من الوجوب ان لا يلزم من سقوط احكام الغيبة في
كون الاول اشتراط الوجوب بحضوره الامام دون الغيبة ولقول في البشارة بشرط
اجمع اما اذن الامام مع وجوده خاص او مطلقا فاما الاول فيجزم المنع وعلى
الثاني ان يكون الدليل على اعتبار الاذن في اجمعه حيث يستدرك الاذن
اخص كان الارشاد من القول يجوز ان كان اجروا وانما قلنا ذلك لان اشتراط اجمعه
بالامام عند اوتايده اجماعا كما عرفت ومع ظهوره مع وكنته لا بد من الاستحباب بها
بالاجماع نفسه فلو لم تقدمنا ان ليس المراد بجواز اجمعه حال الغيبة او استحبابها
ايضا على ذلك لا متنازع من وجوه فان الا باعتر لا ينطبق مع العبادة والارادة مع
ذلك اواراه استحباب باطل لعدم دليل يدل على واحد منهما والدليل على احد ^{التقدير}
مستدرك وجميع بين اجمعه وانظر المستقل ولا غير مشروعة اتفاقا فلم يبق الا ارادة اجمعا
بجميع اسابيع وجوبه من الوجوب كما عرفت ذلك فعدنا شيئا في الذكر في بعض
ما يروى بالاستحباب من اجماع الاستحباب انما هو في الاجتماع او جمعة من افضل الامرين
الواجب من التخيير فذلك هو الحق الثاني هو المصوب فان استحباب الاجتماع مع
وجوب الفعل ليس بمحمية **الباب الثاني** في ان اجمعه لا يخرج حال الغيبة الا مع حضوره
الغيبه اجماعا لشرائطه وكونه اما ما تقدم من اجماع الامامية في كل عصر على
اشتراط اجمعه بالامام او تاييده ولاقه ونزنا الى ان كبريا الاستحباب قد جعلوا ذلك

محميا

الاشكال

محميا فبقى فنقد المحقق اجماعا بن سعيد في الاعتبار في سابق مشروط اجمعه وقد
عد منها السلطان اجماعا او تاييده وهو قول علماءنا ومن الناقدين له العلامة
في كتبه قال في التذكرة مستلزم بشرط في وجوب اجمعه السلطان او تاييده عند
علمائنا اجمع ثم قال مستلزم اجماع علماءنا كما عرفت في اشتراط عدالة السلطان وهو
الامام المصنوع او من يارعه بذلك ومنهم من جعلنا المدقق الشهيد قال في التذكرة
ومشروطها يعني اجمعه السلطان وهو الامام المصنوع او تاييده اجماعا منا والصريح
بذلك في باقي عبارات الاصحاب امر ظاهر لاحاجة الى التطويل يتعلق جميعها وانت
تعلم ان شئنا الا جعله يعني غير شهادته الواحد فظنك بمؤلفه الاقيبات وتبين
اذا ثبت كون الاجماع واقعا في اشتراط الامام او تاييده في وجوب اجمعه مستلزم
وجوبه بدون الشرط فاذا امكن التاييد اخص تعين لان التاييد مع الوجوب
اخص مقدم مع التاييد بالانعام وانما يصار الى الثابت مع تعدد الاول ولا
رعب ان مشروعية اجمعه حال الغيبة انما بطريق الوجوب فخير كما عرفت غير
مرة فثبتنا اول اشتراط المذكور فان قيل لم يجوز ان يكون المراد كون المشروط
بالامام او تاييده هو وجوبه عينا كما قبل هو المتبادر الى الانه من معنى الوجوب
قلنا مفهوم كل مصدق في اجمعي والتخيير في المصيق والموسع والعيني والكفائي
وكل من عرف اصطلاح الفقهاء والاصوليين علم ذلك قطعاً فخير لا يرباب فيه
ونؤكد ان يزيل التعميم الى الاقيام كلها ومورد وجوب الاشتراك بين الاقرب
فاذا علمنا حكم الوجوب وجب اجماعه الى الامامية الكلية انما مفهوم الوجوب
اخصاً الى اجمعه مطلقاً ولا يجوز حمله على بعض الاقرب دون بعض الاقرب بل
يدل عليه بدون ذلك يتبع شراً في عمداً ما شذد الاصحاب من الاجماع الذي جكي

الامامون منصوب من قبل الامام ولهذا يمتنع احكامه وليم اكدود ويقتضيه
الناس ومنه الاحكام مشروط بالامام او من نصبه قطعاً غير خلاف قولنا ان
الغيبه المذكور منصوب من قبل الامام بجميع المناسبات الشرعية لما عرفت
المذكور قطعاً وقد علمت دليل ذلك في المقدمة الثابتة والمراد بالغيبه اجماع
لشرائط الغيبه المعبر عنها بالجمعيه عدا به يتوهم معها ففقد نظماً سهولاً
وانما اوقفه في هذا الخلط شدة الاختلاف عن فقهاء ومنه كذلك الشرائط
عما قريب ان مشاء استمر ولا ريب ان من تأمل هذا الكلام وفهم معناه علم
من سوت ان اشتراط اجمعه حال الغيبة بالجمعيه امر محقق مزوج منكم اشتراطها
بالامام او منصوبه اخص حال ظهوره وجب لا يتجلى خواطر ذوي الاباب فيه
الشك وقريب ما ذكره في المختلص كلام شيخنا في شرح الارشاد فانه قال
في حكاية دليل الخالف في عدم الشرعية لان الشرط الامام او تاييده والمشروط
عدم عدم الشرط اما المصغر فلو رايه محمد بن مسلم عن ابي جعفر ع يجب
ايجعه على سبعم يقول وجب على اقل منهم الامام وقاضيه في سابق الحديث ان
وقال اما الكبير فلما تفرق في الاصول وبشكل بان في الوجوب ولا يلزم من شئ
اجوز انما نفي عن القول بالغيبه منصوب من قبل الامام لوجوب التايد فيه
هذا الكلام فاما او شكال الذي رايه فخير فخر لان في الوجوب وان لم يلزم في
اجوز ان ينقسم الا ان يلزم بوجه اخر وهو انشاء مشتمل منهم جميعاً الثاني انما
القول بالوجوب صحيح في موضع فان الشرط حاصل لان الشرط بالامام لو
منصوب اتفاقاً ويقتضيه في المختلص اجاب المقلد في شرح النافع وكذلك ابن هبدي في نص
لرفا المقدار فقال ومبني اختلاف ان حضور الامام من يوزن فيها بينه اجمعه

ومحمية من خصوص من اقرار الوجوب والاحال ما قد مناه كان كمن حمل قوله
منه على الصلوة الطلوعية الصلوة الواجبة او اليوميه مثلاً لما اشيع واكثر
دوراناً على اسان اهل الشرع وكفاه بذلك عاروا واختره ويزيد ذلك بان ان
جله الاصحاب مرحوا في كتبه يكون الغيبه اجماعاً لشرائط معتبر حال الغيبة
وهو الذين نقلوا اليها الاجماع في هذه المسئلة وغيرها ومعتد في الاول
انما هو في نظام ولا ريب انهم عرفوا بوجع الاجماع واعلموا بفقدها فلو كان
واقعا في خلاف المدعي لكانوا اصرح بما يستدلوا به من غير ما قد تحقق لك
ما قلناه ما ذكره علم المتقدمين وعلم المتأخرين في المختلص لما ذكرنا اجتماع
الخالفين برهين احدهما ان من شرط انعقاد اجمعه الامام او من نصبه وباتفاق
الشرط يقتضي المشروط قطعاً الى اجماع اجماعهم قال ويجوز عن الاول منع
الاجماع على خلاف حدوث النزاع وانهم فاما القول بوجوبه لان الغيبه المامون
منصوب من قبل الامام ولهذا يمتنع احكامه وجب مساعده على اقامة اكدود
والنقص من بين الناس هذا الكلام وحاصل انه اجاب عن دليل اجمعه ان
الاشتراط المذكور ثابت اجماعاً فهو مقتضى عدم مشروعيته في الغيبة بجمولين
احدهما لا يمنع ثبوت الاجماع في عدم مشروعية اجمعه حال الغيبة وقد بينا ذلك
الدال على مشروعيته في تحصيل العمل به لعدم المتأني والاشتراط المذكور ان اذن
في وجوبه في فعله حال الغيبة منعاه والامام يفرط الثاني القول بالوجوب
وبوجع اجمعه معناه تسليم الدليل مع بقاء النزاع وحاصله الاتزان في بعض
الدليل على وجهه ولا يلزم من تسليم الحكم المتأني فيه ونزاعه ان الاشتراط اجمعه
او من نصبه حق ولا يلزم عدم صحة حال الغيبة لان الشرط في حاصله فان الغيبة

الامامون

ومشروعيتهما في وجوبها فان اذ ليس على الاول وباقي الاصحاب على الثاني
وهو اول لان الفقيه المأمون كما ينبغي احكامه حال الفقيه كذا يجوز الاقتداء
به في الجهد لملكه ومقدوره ما فيه سابقا لكن الغرض فيه هو بيان تحريره
باشرائط الفقيه المأمون في الجهد من سياق عبارة يعلم ان اشرائط الفقيه
امر محقق لا يشك فيه واما ابن هبة فان عبارة في شرح الفاضل هي عبارة
المختلفة بينهما من غير زيادة ونقصان وقد حكينا عبارة المختلفين
الى التكرار باعتبار ما فيه فلهذا عبارات المذكورين مصرحين باشرائط وما هو
في حكم الصريح عبارة التذكرة فان قال فيها مسئلة وصل الفقهاء المومنين بحال
الفقيه والتمكن من الاجتماع والتطليق من صلاة الجهر اطبق علماء فناء عدم
الوجوب لا يقتضيه الشرط وهو ظهور الاذن من الامام مع ما استدلوا في كتاب
اقام الجهد في المشي بذلك هذا كلامه ومراعاة لعدم الوجوب هو المحقق في
لا يراى به اتفاق الجهد مستحبة كما عرفت ولا بد من حمل الوجوب على ما ذكره
وقوله لا يقتضيه الشرط وهو ظهور الاذن من الامام غير مراده به الاذن انما هو
لان الفقيه ما اذن له لغيره وجوبه وهو فرض المسئلة من انما في ان الفقيه
فعله لم لا فلو لم يذبا لاذن ما قلناه لتناقض كلامه ومراده بالفتوى ان كل
منهم من ان يجمع جماعة استقر الا امام الا كما هو ظاهر من نظر الى تصوير
المسئلة في التحقيق علم ان اعتبار الفقيه في الجهد ليس موضع كلام انما هو
في انما في شرع بغيره لا وقرب من هذه العبارة عما يشكنا في ذلك فانه
قال منها بحسب صلوة الجهد ركعتين يذرا من الظاهر شرط الامام او نائبه وفي
الفقيه يجمع الفقهاء مع الامن ويجوز من الظاهر الاصح اذا عرفت ذلك فاعلم
ان

ان لو كان اشرائط الجهد بالفتوى حال الفقيه مع موضع خلافه للاصحاب مع ما
تكوناه في الدلائل وما حكينا من عبارة كبار الاصحاب المصريح باشرائط الجهد
اللازم بحكم الدليل لا يقتضي ان ما قاله والمصير الى ما يتعلق فكيف ولا علم ان
احدا من علماء الاما في عصر من الاعصار صرح بكون الجهد في حال الفقيه
حتميا مطلقا او غير مدون حصونا الفقيه في الاحتراز على الفقيه واحد من
عنوان الجهد على السبيل في جميع النسخ من القول عليه وانما الجهد في الصلوة
منهاج الشريعة المطهر اعدنا من ذلك بحسب وكمره وقدما انست من بعض
الفضلاء ان عبارة التذكرة تدل على ان الفقيه المذكور ليس باشرائط الجهد
حالة الفقيه جردت ذلك واعلم ان خلاف الاجماع والعبارة لا يقتضيه فاكروه
نحن نذكر العبارة وتحقق ما فيها مع اننا في سياق شروط الثابت التاسع
اذن الامام كان النبي صلى الله عليه وآله لا من الجعاج وامر المومنين به بعد وعلمه يطبق
الاما يذم ما مع حضور الامام مع ما مع الفقيه كبره الزمان في الفتاوى
قول ان اصحابها وبه قال معظم اصحابنا اذا امكن الاجتماع والتطليق ويعمل
بامر من احد ما ان الاذن حاصل من الاية الخاصين فهو كالاذن من امام
وسبق الكلام الى ان قال ولان الفتاوى حال الفقيه يشارون ما هو اعظم من
ذلك لاذن كالتحكم والافتاء فلهذا التعليل الثاني ان الاذن انما يترتب مع
امكانه ومع عدمه فيسقط اعتباره في عموم القرآن والاخبار خالين المواد
من ثم اردت في غير من سبيل فيسقط اعتباره في عموم القرآن والاخبار خالين المواد
غيرها في الاخبار ثم قال والتسديد حسننا والاخبار في الثاني هذا كلامه
والفتوى يحصل الوهم فيه فلهذا اشراف الاول ان جعل بناء التعليل الثاني في

على سقوط اعتبار اذن الامام في الجهد حيث لا يمكن وجوب الاعتناء به
واذا سقط اعتباره لم ينجح الى وجوب الفقيه المأمون لان الباحث في اعتبار
وجوده موكون الاذن من الامام شرط للتعليل الثاني انما يترتب في احد التعليلين
صدور الجهد عن الفقيه وحال الفقيه ولم يعتبره في الثاني فلهذا ان المراد عدم
اعتبار الفقيه بشرطه لكان التعليلين شيئا واحدا لا يشك في الثالث انما
يعوم القرآن بين المختلفه والاخبار وذلك يقتضيه عدم الاشرائط المذكورة
لما كانت الاطلاقة لاشرائط ولا يفتي في ذوى الطبايع السليمة ضعف هذه العبارة
وفى هذه الايام اما الاول فلهذا المراد بالاذن الذي يترتب في التعليل الثاني على
سقوط اعتباره مع عدم امكانه هو الاذن هنا من سقوط الاذن انما هو
اعتبار الاذن مطلقا ويدل على ان المراد الاذن انما هو سابق من كلامه قبل
هذا وما ذكره بطله فاما ما سبق فقوله ان اشرائط الجهد بالامام انما يترتب
في فتاوى من سقوط الاذن مطلقا فتاوى الاجماع لم يترتب ويعمل بامر من
احد ما ان الاذن حاصل من الاية الخاصين فهو كالاذن من امام الوقت
فان مقتضاها ان الاذن من الاية الخاصين ما يتم مقام الاذن من امام العصر
حيث انه يستلزم شرط فاذا قبل التعليل الثاني يوجب عدم اعتبار الاذن
تبادر الى الفهم بغير شك الاذن انما هو ما ذكره بجده فتعلم عند ما حكى
قول المانع من الجمع في حال الفقيه وهو القول الثاني من القولين بناء على
ان الاذن الامام شرط الصحة وهو مقتضى فتاوى المراد بالاذن هو الاذن انما هو
كما قلناه فيما مضى فاذا جعل بناء قول المانع على كون الاذن شرطا لثبوت
ان يثبت قول الجوزين على ان ذلك الاذن غير شرط ولو لم يكن لعدم تحقق
الخاصة

الخاصة احتمال ارادته فان قيل ما ذكرتم من ان سقوط اعتبار الاذن انما هو
لا يستلزم سقوط الاذن مطلقا لكن كما يستلزم بغيره في الجهد في انما يستلزم
اشرائط الفقيه في حمل الزمان قلنا قد علم ان السبق في اول كلامه ان اشرائط
الجهد بالامام او نائبه اجاب في غير من اشرائط الفقيه في الفقيه لما ثبت من
كونه نائبيا فان قيل فما الذي يكون حاصل التعليل الثاني في قلنا ما حصل
ان اذن الامام الذي يترتب في المانع كونه شرط الجهد انما هو بغير شرطه حال
الامكان لا مطلقا الا لا دليل على الاطلاق فاذا تعذر سقوطه وبقي على حال
وجوب الاذن في الجهد مستقلا من الاجماع فان قيل فما الفرق بين التعليلين
في قلنا الفرق بينهما ان التعليل الاول فيه اعتبار ان اشرائط الاذن الامام
وفي حال الفقيه يكتفي عنه باقتضاء مقامه وهو الاذن في الجهد والتعليل الثاني
حاصله متى اشرائط اذن الامام مع عدم الامكان لاشرائط الفقيه وان
لم تكن لازمة من هذا كله ثبت بمقتضى الاجماع السابق وكيف قدر فلا يترتب
ان يكون ما في الذكر خلافا لما عليه الاصحاب لا من احد ما قد مضى
ما روي في الفتوى حيث انه عند حكاية قول المانع قال ومما القول في الجهد
رجحان هذا القول الثاني ان عبارة التذكرة خلاف ذلك ومما يذكره
سبعا كثيرا من بعض اشياخنا ان كان يقول حد واحد ما في التذكرة فلا يقال
ان يجعل ذلك قولا يثبت ما عليه الاصحاب وبأكثره في البيان
افصح بطلان الوهم الثاني انما هو الثالث فلهذا عدم القرآن والاخبار
انما يترتب في مقابل ما يرد عليه من اشرائط الجهد بالاذن انما هو في زمان
الفقيه فهو عدم احصائه في الاستماع اذ لا يعلم مطلقا للاتفاق على اشرائط الجهد

والخطيبين والواعظين وغير ذلك من طوائف وان لم يكن مذكورا في كتابه
كما في قوله تعالى اذ اصبحنا الى الصلوة فاعلموا ان الله قد بعث محمد بن
انتم على اخص بشاره واحكامه وقال انا اردت ان اعلمكم وحيث امرت
الاية على الاطلاق بالاضافة الى المستأنف فيرغمهم ما يوجب التعبد لا يلزم
ان يكون مقتضى بادل الدليل على التعبد من اعتبار الساب وتبين على ان
سواء ما قلنا انه في شرح الارشاد بعد ان رد استدلال المتأخرين بالقول بوجوب
دليلهم من حيث ان الفتية منسوب من قبل الامام في اخر الحديث باصالة الجواب
وجوب الاية فلو لا ان مراده بالعموم ما قلنا لتأتى اول كلامه وانه **حاشا**
وارشاد اوان بيان اوصاف الفتية الثابت في زمان الفتية الموعود بذكره في
المقدمة الثانية وقد سبق اننا قلنا عشر الايات لان العدول بطلانها كما ثبت في
المؤمن لا يكون عمدا وانما ارادته بتوليه في حديث عمر بن حفصه اسبق منكم
ب العدول لوجوب الدس عند فقر الفاسق والى الاشارة بقوله عم
اعدلوا **ج** العلم بالكتاب **د** التلخيص العلم بالسنة **هـ** معنى ان يعلم جميع
بل لا بد منه في ذلك الاحكام ولا يشترط حفظ ذلك بل اذ لم يتعرف بحديث
اذا راجع اصلا معتقدا بكونه الوقوف على ما هو بصدده **ز** العلم بالاجماع لا بد من
المداركة والتحري من الفتوى بخلافه العلم بالتقواعد الكلامية التي يشهد بها
الاصول والاحكام **ح** العلم بشرائط الحدود والبرهان لا يحتاج الى استدلال من
ج العلم باللقوم والقول والصرف لا بالاجمع بل بالاحتياج اليه وجب يقتدر على
التصرف اذا راجع **ط** العلم بالناسخ والمنسوخ واحكامها وكذا احكام الاوقاف
والنواهي من العموم والخصوص والاطلاق والتقييد والاجمال والبيان و
العلم

العلم بمقتضى اللفظ شرعا وعرفا ولقد روي ذلك ما يتبين عليه فهم الخطاب
المراد بمقتضى اللفظ ان يخرج عن التفسير وما دللت عليه من وجودها على
ان يعلم احوال النقادض والرجحان بالعلم بالاجماع والتعديل وحوال الروا
ويكفي فيها شهادة من يعتمد عليه من الاولين وقد اشتمل على ذلك الكتب
المعتمدة في الحديث والرجال ونقح الفقهاء حمله من ذلك في الكتب القديمة
ان يكون لنفسه قد سبر ومكلم نفسه بغيره بغيره على اقتباس الفروع
والاصول ورد الجزئيات الى قواعد ما وتقويم القرائن وضعف الضعيف
والرجح في موضع التعارض فلا يكفي العلم بالامور ان الغرض من الملكة
المذكورة وكذا لا يكفي الاطلاع على استدلال الفقهاء ونظم كلامهم من دون ان يكون
موصوفا بما ذكرناه بحيث يتقن ما اتاه السرد ولا يكون كذا في من سوره ولا بد
في ذلك من مائة اهل الصناعة واقتباس التدرب في ذلك منهم وظهر
الاستقامة على صعاب احكامهم عليهم وجه لا يكاد يدفع فلا يجوز لمن يخاف
عذاب الاخرة ويتلون بالاحكام وحاشا ان يقدم على السرد ولو اتهم بغير
اعتقاده في نفسه ثم المراءى بطلان سلوكه نزع السرد ومطالعته عبارات الا
فان ضابطه ثوب واصلاح طعام مع كونه من الامور المحسنة لا يتم بدون التوفيق
فما خلفك بالشرع المطهر التي فرغ نيتهم واما ما نعلم لاجلها روس جهاجم
واضرب عن كونهم واسطه ولادة الوهم والتجربين بحوزة ذلك الحكم ومن حفي
عليه ما قلناه فليسمع الى فوائدهم فاعلم انهم الرجال وقولهم لا يفرق بين العلمين
الذين ماخذون عليهم من الصنف والدقائق والتبني المحقق لمحة الملكة بالتوفيق
على هذه المنزلة انما جال على السرفا مع كمال البصيرة والتعقبات واما من الاخر

الكتاب الثاني

عليه سمي ان في خسران مدين بدليل قوله تعالى قل السرا دن لكم على السيرة
وعلى ذوي الايمان الفاسدة يقول اكثر العلماء لجزا ان خيرا لا جهنما ولا تقبل
العليل بالاشغاف فان المراد بتجربته الاجتهاد القدر على الاستنباط بالملكه
المذكورة في بعض ابواب الفقهاء وما يلزم دون بعض لعدم العلم بالامر
المعتبر كالماء في الوجه المعترف ان لم يكن هذا الغرض لان لا يجمع او يبرى
من فهم كلام العلماء ودليل مسئلة فيحسن من نفسه ظهور وجهه والادعاء
الى قبوله ان ذلك مشترك بين هؤلاء وبين كثير من الصنفين في احوال السلام
عن التلوث بالجرم على السرا في هذا المقام والى هذه الامور المذكورة كلما
وقعت الاشارة بقوله ورد ردينا وعرف احكامنا فان معرض الاحكام بدلت
ذلك منتهى ويستقيم منه انه وصف الشيا به مطلقا لا يثبت للفتوى رفاق الاضا
في اجمع فيفيد العموم والاراد معرفتها باعتبار التيقن والاستعداد القريب
ان يكون حافظا بحيث لا يغلب عليه التسيان فيعمل بغيره في الصلوات
لتعذر ذلك الاحكام ولا يلبس المراد عدم عروض التسيان كما هو ظاهر فان
المسهر كالطبيعة الثابتة للانسان وما احسن ما قيل اول انسان اول
الانسان همنا نجس عنان النزاع حادين من سر سجانا من على صبيح
وصعد حيد واطلب عزته وفي وصف على ما افندناه في هذه المسئلة
المهمة فليستهم الى ما اردناه في مطاوعنا راتنا من التوايد العليمة
والنصائح الدنية ولجعلنا بحظ نظره في مطالعنا وسلاطنتها بل في
جميع حاله ثم وقد وجهه انه العظيم وليعلم ان امام هذه السئلة وما
تخل ينضم فاما الى نعم لا ينفق واما الى سوء الاجم وفرغ من توبه ما نزلها

العبء المعترف بتقويمه ويعوبه على من عبد العار في اوزار السرا من سبائته وحشره
في زمره مواليد وساداته ساداتهم احرام اختتام احدهم وعشرون وسعائه
وايض قد فرغ من توبه ما كاتبه لنفسه العبد المذنب في سبع وعشرين من شهر
ذي القعدة احرام مستحسنا

العبء

ومن زیاده بخرج اذا علیه صلاح

عليه يوم رماح غلب مكان فضال

محمدی زاده و قزوینی

خداوند سبحان و تعالی

مسائل الرساله

[illegible]

بسم الله الرحمن الرحيم

[illegible]

مقام

[illegible]

تغویلی

وذلك من وجوه أحد ما أن القرآن
كانه ينزل متجافا حسب اتصاله
والوقائع وكتاب التوفي كانوا
ما يقرب من أربع عشرة رجلا

-25-

[illegible]

من الكثرة من تتبع تفرع أصول الكثرة ونهج الباطن لفتح على تناو...
يتمتعهم في تفرع الفقرة الواحدة المستقرة الا هو ان تفرع السبل من الواحدة
منه في تفرع الحديث الواحد والكثرة الواحدة وما ذكره الا في من لا
والفرق وانما العاين المتعدد لانهم عليهم السلام او تفرعوا مع العلم وحسن
اللفظ وتكثر المعاني ومنها ان ذهاب الاختيار بين رتبته ان الله عليهم السلام
الحق انما اضطرهم اليه كما قال لا يات والاختيار بين رتبته على الشايع الظن والظن
وهو من قولهم اما في الاصول كما قاله عظم الحقائق او كما ان القصور منها انما
اهل الاختيار ما لم يردوا في القياس وخصوصا من علم والاعمال ومختصهم والفرق
فان عظم الصلوة حتى انما يحدث من اصول الدين وقد اعتبر للشايع فيها
الظن كما يظهر من الاختيار والاولى في التكرار كقولهم عليه السلام ان ذهاب
الى التفرع فاجبه لما لا يوافق ذهابه وحكمه الى الاربع فاجعله اربعة الى
غير ذلك من الاربع من الهمم ان الظن اجماعا فان قلت ان القرآن على التفسير
الذي لا يفرق معناه او هو فيه ظاهر لان الخطا عليه هو النبي واهل بيته صلوات
عليهم وسلم فحكم بالشيء اليهم مقتضاه بالنظر اليه اما في تفرع المتشابهة كما في تفرع
انما تفرع في من ان الغرض من الاختيار في تفرع الناس الاحكام او هي قلت
يكون التفرع عند وجوده اول ان ليس الغرض من خطاب الشريعة في الحكم
التكليف للعلل بل كما يكون الغرض من هذا يكون الادخال والافعال
التسليم لهم ولا يفرع على ذلك في التفرع اليهم ولا في التفرع على هذا التفرع
لان كل الاصل في العقل يكون الحكم فيه مختصا بالتفرع ومن ثم قال جماعة
المحققين ان التفرع في الاختيار لا يكون الا في التفرع من التفرع الى التفرع

من فعل الطاعات المذكورة والعقل الثاني ان افعال الاختيار المتشابهة بالنسبة
ما كلفه من تفرعها بالنظر الى الرواية الاولى من الذين تفرعوا الى العمل
وقيل ما كلفه من تفرعها من تفرعها الى العمل المتشابهة معا في تفرعها في العمل
فيمن لم يفرعها في الاختيار الى التفرع ما قبل من انه يجوز ان يكون التفرع منها
تكرار في التفرع بين واستطاعت الاحكام منها في تفرعها في الاختيار ما وجب
بعضهم من هذا الاختيار في التفرع ما بينه من تفرعها في الاختيار في تفرعها في العمل
عليه ان تفرعها في الاختيار في تفرعها في الاختيار في تفرعها في الاختيار في تفرعها في الاختيار
هو الذي اعتد به في التفرع في تفرعها في الاختيار في تفرعها في الاختيار في تفرعها في الاختيار
قال في تفرعها في الاختيار في تفرعها في الاختيار في تفرعها في الاختيار في تفرعها في الاختيار
منه من تفرعها في الاختيار في تفرعها في الاختيار في تفرعها في الاختيار في تفرعها في الاختيار
منها في تفرعها في الاختيار في تفرعها في الاختيار في تفرعها في الاختيار في تفرعها في الاختيار
من التفرع في الاختيار في تفرعها في الاختيار في تفرعها في الاختيار في تفرعها في الاختيار
ليست في الاختيار في تفرعها في الاختيار في تفرعها في الاختيار في تفرعها في الاختيار
ولكن العمل على ما في تفرعها في الاختيار في تفرعها في الاختيار في تفرعها في الاختيار
اخرى في تفرعها في الاختيار في تفرعها في الاختيار في تفرعها في الاختيار في تفرعها في الاختيار
عبارة تفرعها في الاختيار في تفرعها في الاختيار في تفرعها في الاختيار في تفرعها في الاختيار
لاختلاف التفرع في الاختيار في تفرعها في الاختيار في تفرعها في الاختيار في تفرعها في الاختيار
لما كان في تفرعها في الاختيار في تفرعها في الاختيار في تفرعها في الاختيار في تفرعها في الاختيار
اهل العقل انهم لا يفرعوا في الاختيار في تفرعها في الاختيار في تفرعها في الاختيار في تفرعها في الاختيار
في تفرعها في الاختيار في تفرعها في الاختيار في تفرعها في الاختيار في تفرعها في الاختيار

ما كلفه من تفرعها في الاختيار في تفرعها في الاختيار في تفرعها في الاختيار في تفرعها في الاختيار
من تفرعها في الاختيار في تفرعها في الاختيار في تفرعها في الاختيار في تفرعها في الاختيار
اختيار في تفرعها في الاختيار في تفرعها في الاختيار في تفرعها في الاختيار في تفرعها في الاختيار
الذي يصدر عن الاختيار في تفرعها في الاختيار في تفرعها في الاختيار في تفرعها في الاختيار
في تفرعها في الاختيار في تفرعها في الاختيار في تفرعها في الاختيار في تفرعها في الاختيار
مثال في تفرعها في الاختيار في تفرعها في الاختيار في تفرعها في الاختيار في تفرعها في الاختيار
انما لا بد من تفرعها في الاختيار في تفرعها في الاختيار في تفرعها في الاختيار في تفرعها في الاختيار
بالاختيار في تفرعها في الاختيار في تفرعها في الاختيار في تفرعها في الاختيار في تفرعها في الاختيار
الذي هو في تفرعها في الاختيار في تفرعها في الاختيار في تفرعها في الاختيار في تفرعها في الاختيار
التي هي في تفرعها في الاختيار في تفرعها في الاختيار في تفرعها في الاختيار في تفرعها في الاختيار
سلفا في تفرعها في الاختيار في تفرعها في الاختيار في تفرعها في الاختيار في تفرعها في الاختيار
في تفرعها في الاختيار في تفرعها في الاختيار في تفرعها في الاختيار في تفرعها في الاختيار
عدم التفرع في الاختيار في تفرعها في الاختيار في تفرعها في الاختيار في تفرعها في الاختيار
كان لا بد من الاختيار في تفرعها في الاختيار في تفرعها في الاختيار في تفرعها في الاختيار
ما حصل الاختلاف في الاختيار في تفرعها في الاختيار في تفرعها في الاختيار في تفرعها في الاختيار
على التفرع في الاختيار في تفرعها في الاختيار في تفرعها في الاختيار في تفرعها في الاختيار
التي هي في تفرعها في الاختيار في تفرعها في الاختيار في تفرعها في الاختيار في تفرعها في الاختيار
بالطاعة في تفرعها في الاختيار في تفرعها في الاختيار في تفرعها في الاختيار في تفرعها في الاختيار
العمل في الاختيار في تفرعها في الاختيار في تفرعها في الاختيار في تفرعها في الاختيار
في الاختيار في تفرعها في الاختيار في تفرعها في الاختيار في تفرعها في الاختيار في تفرعها في الاختيار

العمل في الاختيار في تفرعها في الاختيار في تفرعها في الاختيار في تفرعها في الاختيار
من تفرعها في الاختيار في تفرعها في الاختيار في تفرعها في الاختيار في تفرعها في الاختيار
عليه في تفرعها في الاختيار في تفرعها في الاختيار في تفرعها في الاختيار في تفرعها في الاختيار
بما لا يفرعها في الاختيار في تفرعها في الاختيار في تفرعها في الاختيار في تفرعها في الاختيار
الذي هو في تفرعها في الاختيار في تفرعها في الاختيار في تفرعها في الاختيار في تفرعها في الاختيار
وتحت في تفرعها في الاختيار في تفرعها في الاختيار في تفرعها في الاختيار في تفرعها في الاختيار
التي هي في تفرعها في الاختيار في تفرعها في الاختيار في تفرعها في الاختيار في تفرعها في الاختيار
سنت في تفرعها في الاختيار في تفرعها في الاختيار في تفرعها في الاختيار في تفرعها في الاختيار
طوى في تفرعها في الاختيار في تفرعها في الاختيار في تفرعها في الاختيار في تفرعها في الاختيار
عن تفرعها في الاختيار في تفرعها في الاختيار في تفرعها في الاختيار في تفرعها في الاختيار
التي هي في تفرعها في الاختيار في تفرعها في الاختيار في تفرعها في الاختيار في تفرعها في الاختيار
الاختيار في تفرعها في الاختيار في تفرعها في الاختيار في تفرعها في الاختيار في تفرعها في الاختيار
قد في تفرعها في الاختيار في تفرعها في الاختيار في تفرعها في الاختيار في تفرعها في الاختيار
قال في تفرعها في الاختيار في تفرعها في الاختيار في تفرعها في الاختيار في تفرعها في الاختيار
الاحكام في تفرعها في الاختيار في تفرعها في الاختيار في تفرعها في الاختيار في تفرعها في الاختيار
وضوح في تفرعها في الاختيار في تفرعها في الاختيار في تفرعها في الاختيار في تفرعها في الاختيار
في تفرعها في الاختيار في تفرعها في الاختيار في تفرعها في الاختيار في تفرعها في الاختيار
ما في تفرعها في الاختيار في تفرعها في الاختيار في تفرعها في الاختيار في تفرعها في الاختيار
يقين في تفرعها في الاختيار في تفرعها في الاختيار في تفرعها في الاختيار في تفرعها في الاختيار
اشتغال في تفرعها في الاختيار في تفرعها في الاختيار في تفرعها في الاختيار في تفرعها في الاختيار

ما يشاء اليقين الشرعي اعني ما يتناول الظن الحاصل من النصوص الواردة
كلام وهو حاصل كالتناء وان كان المراد من هذه العبارة ايضا او ردا على
القطع فغير مسلم الصحيح ان الحكم بمراد من مكلف من المكلفين
اشغال الذم يثبت في اغلب الاحكام والخروج عن هذه التكاليف شرعية
ولما قولنا بغير ما اجمعنا عليه من النجاسة الى اخره فالحجج عندنا بعد الغلبة
الواجبة لم يبق اجماع عايننا اننا لا نعلم من راد النجاسة بالاجماع بل الرأى
هو رادها باعتقاد المجتهد كما في سائر الاحكام هذا ما يتعلق بكلام المحقق طاب
ثراه وقد بقى هنا المباحث الاول ذهب بعض المجتهدين من المعاصرين الى ان
الاحتياط ليس بحكم شرعي فلا يجوز العمل بقتضاه بل الواجب ان يعمل به
ما في الدليل اليه من جهة المجتهد فكلما ترجع عنه ويتعين عليه وعلى مقلدا العمل
به والعمل بالاحتياط على ما لم يرد الدليل اليه ويجوز ان الدليل كما ساق الى
العمل بما ترجع عنه من ادعاء ان الاحتياط لا يثبت الا في رتبة
نعم فليعلم من بعض الاخبار ان الاحتياط على ما قرره ان ارجح بدعي في الدين فيكون
حراما كما مر عندنا الله عليه واله ان الغيل يستحق ان يكون بصلح ثم قال ياتي
جماعة من قبلين هذا فان ذلك على اختلاف سنة والثابت على سنن معة في طهارة
ويجوز ما قلنا من ان الاحتياط يكون اما فيما انفردت فيه الاولون بما لم يمتنع
الدليل فيما لم يرد فيه نص بناء على ما حكمناه من الاخبار ومن من العدا
بالاحتياط هنا الا انه ليس عاملا في الوجوب كما في دليل هو الاول الثاني ان اكثر
ذهابا ما قلناه في الاحتياط من ان العمل به راجح لا واجب لكنهم اذا انفردت
عند الاولين في قولوا الوجوب لحوط او الترخيم احوط او يعبرون بقوله الاحتياط

يقضيه
الوجوب

يقضيه الوجوب او يقتضي الترخيم او يخرج من الاحكام ومعنى هذه العبادات
غير واضح مع قولهم ان العمل به راجح لا واجب الثالث ذهب جماعة من علماء
العراق الى ان الصلوة التي لا يجام صاحبها فأنها لا تظن ولا يظن فوان شئ
من افعالها يارسخي بختها وانما تعالما نقله الشريف في الذكرى عن جماعة
من اصحابنا واستدلوا عليه بآية بقوله عليه السلام الصلوة خير من وضع
قليل ومن شاء فليست كغيرها بل هي مما تقدم من قول الله عليه واله
دعي ما يربك الى ما لا يربك ويقوله تعالى انقروا لله حق ثقتكم وبينه احتيا
ة العبادة بحجج اخر وقول غللة في نفس الامر لا تعلمه ونحو ذلك من الدليل
القاهرة عن اعادة المطلوب ولا يخفى ان المباحث في الاحتياط مرادها في
التشريع في الدين والعبادات وذلك ان الطاعات والعبادات وظايف شرعية
يجب اخذها من الشارع والزينة عليه سحران وابتداء في العبادة الا ترى
ان صلوة الضحك والشرعيات الصوفية انما حكم الاصحاب وضرب الله عليهم
بشرعها من جهة عقود وروا الامر بها الا ترى داخل تحت صورة العبادة
وهيئة الاولين ان المكلف اذا وقع العبادة صحيحة بظنه اما من الاجتهاد
او التقليد او على ما حكياه عن الاخباريين من اخذ احكامها من الاخبار
بتميز ذم شرعها في رعية فتناوها في احتياج الى الدليل والاحتياط هنا
لا يخفى له بعد وصريح الدليل والاعتقاد الاجماع على براءة الذم لان من ارفع
الغيل صحيحا ثم اراد اعادة احتياطه كان ذلك الاحتياط لغايل حرمانه
تشرع في العبادة او الاحتياط حكم شرعي فتي لم يقع موقعه يكون حراما وما
حديث الصلوة خير من وضعه فالظاهر ان معناه هو ان الصلوة التي وضعها

بما شرعها من جهة عقود وروا الامر بها الا ترى داخل تحت صورة العبادة
والا لزم القطع بغيرها من كل المسلمين لانه لا قطع بان كل ما لم يمتنع له الشرعية
في اليوم الميلة ولا يوجب اليه ولا يقطع عليه بالامر الا لعل من لا يحتجب
النجاسة مع حكم الشارع له بالطهارة وما رواه الصدوق يرضي الله عنه
عليه السلام عن الرجل من كثر في غير الراس احد ايكلام من نعتل ويصير حجة
المسلمون فقال عليه السلام بل من فعله وضرة المسلمين احب اليه لورده
السر والصلوة اما الاحتياط هنا لا يقع موقعه الا في طهارة التشرع بل عينية
وحديث ما يربك الى ما لا يربك لا يدل على ان الدليل المراد من الرتبة ما يحصل
وليس هو الواسع الشيطان والحق الا ان الله انما يثيب فان المؤمنين انما يشك
في قولهم الى هذا الحد في حصول الرتبة لهم في خلاف ما يمتنع من واقعا
المراد من الرتبة بتركها في الشبهات ونحوها كما سبقت في تحقيق الحسن ان
يغضوا العلم من اهلها من ان من كان في شدة ولا يظن على من لا يظن
المراد على الباطن وانما افضل الصلوة والتمذهب الى ان الشك في ذلك لا يوجب
لا يجوز في عدم القضاة وغيره بل يظهر من قولنا من جهة العقود ان الاحتياط
في الترخيم مطلق بغير دليل او الترخيم مطلقا ولا قطع بهذا الاحتمال ان لا يوجب
وتجوز الا زلة ومن اجل هذا توصل الى الحكم الا انه لا يوجب بيع الشئ بل يوجب
للمصالح حتى يدخل تحت ملكه فاذا انقضى به انقضاءه وانتهى صاحب الاول و
يغسل لونه ايضا بطريق الاحتياط والتجديد اما لا يوجب انزال النجاسة
من الامور المتدبر حتى تحت قبول الوكال لان غرضه من الشارع لم يتعلق به
على الاعيان بل ولا على الواسع انما يثبت شرعا ومن ثم لو غسل الشئ بالنجاسة

الشارع ولم يمس اليه من غير ما يمتنع من العبادات والطاعات
وهو كغيره من اراد الاستكثار من او احد يثبت دع ما يربك في غير راد
ومراده ان لا يوجب بعد النص والاجماع عاصية العبادة واما الامور
الموهومة في نفس الامر فلا حكم لها في نظر الشارع حتى يطلب الاحتياط بها او
التقوى فتقدمها الصادق عليه السلام بقوله لا يراؤ الله حيث شئتم
ولا يفتعدكم حيث امرت وما هنا غير داخل في الامر من كاعتقت وما يوجب
الاحتياط في قضاء مثل هذه الصلوة ولا يوجب له الرأى ان طالع من العلة
للعاصرين من كان المشرعين محمد ولا ناصي المؤمنين واي عبد الله
الحسين صلوات الله عليه ما ذهبوا الى الاحتياط في عزله المومنين فلا يفتنع
مباشرة المسلمين بالربط به ومنه في حقيقة افعالهم وعقلهم
واستلوا بالاحتياط على الاخبار ابا بقره وقرى ما اعتدوا عليه في الامر
هرق لهم ان لا قطع بان في العالم بل في البلدان لا يثبت النجاسات وتقطع
ايضا بان في الناس من لا يثبت مباشرة لهم والناس يباشرون هو كما يرا
بالربط به فلو يباشروا احدا بربطه لم يكن قد يباشرون من ظن نجاسة
بما لا يجوز عن هذا بل قاله ان المستلزم من الاخبار وكلام الاصحاب
قد سئلنا راجعهم هو ان الطهارة والنجاسة والظاهر والنجاسة لا حكم لها في
الواقع بل الظاهر هو الحكم الشارع وطهارة وان كان نجاسة نفس الامر فليس
ما نص الشارع عاينا من ان كان طاهره نفس الامر ولا يوجب ان الشارع قد
على طهارة العلم وكونه في الواقع نجاسة الحكم له ولا يوجب نادا يباشروا
بربطه لم يكن قد يباشروا الظاهر لا النجاسة لانه لو تحققت نجاسة العلم

بما يثبت

